دائرة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

لتصرّف 2012

الفهـــرس

	الصفحة
الفهرس	01
توطئـــة	09
الجزء الأوّل – الملخّص	10
الجزء الثاني – تنفيذ قوانين المالية	20
العنوان الأوّل – التوازنات العامة لميزانية الدولة	21
أ– ضبط عجز الميزانية	23
1– تفاقم عجز الميزانية لسنة 2012	23
2– العجز الأوّلي	25
3– العجز الهيكلي	26
ب– محدودية شفافية ودلالة مستوى العجز	27
1– التسبقات غير المسواة بعنوان عمليات الميزانية	27

2– قروض الخزينة المتخلي عنها	28
3– تسبقات منجزة من قبل المحاسبين العموميين غير مسواة	28
4– عمليات للحفظ	29
5– مناب الدولة من أرباح البنك المركزي التونسي	29
6– النفقات بعنوان إرجاع فائض الأداء	30
ج– الحساب القار لتسبقات الخزينة	30
1– نتيجة تنفيذ الميزانية لسنة 2012	30
2– وضعية الحساب القارّ لتسبقات الخزينة في موفى سنة 2012	31
العنوان الثاني : ضبط التقديرات	33
أ– ضبط تقديرات موارد ميزانية الدولة	33
1– ضبط تقديرات الموارد الجبائية	34
2– ضبط تقديرات الموارد غير الجبائية	35
ب– ضبط تقديرات النفقات	36
1– الاعتمادات بعنواان النفقات الطارئة	36

2– ضبط تقديرات الانتدابات	37
3– ضبط تقديرات اعتمادات الدفع المحالة إلى الجهات	37
ج– ضبط تقديرات الموارد الموظّفة لتمويل نفقات	38
1– حسابات أموال المشاركة	38
2– التدخلات بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة	39
3– الصناديق الخاصة	39
4– ضبط تقديرات بعنوان الموارد الخارجية الموظفة	40
العنوان الثالث : تنفيذ عمليات الميزانية	41
أ– تحصيل الموارد	41
1– تحصيل الموارد الجبائية	41
2– استخلاص الموارد المثقلة	43
3– استخلاص الموارد غير الجبائية	47
ب– النفقات	49
1– النفقات بعنوان التأجير	49
2– النفقات بعنوان المنح المخولة لفائدة السلط العمومية	50

3– النفقات بعنوان تكفّل الدولة بعجز الأنظمة الخاصة للتقاعد 50

4– النفقات بعنوان المشاريع المموّلة بواسطة قروض خارجية 51

5– النفقات بعنوان حسابات أموال المشاركة 52

الجزء الثالث – تحليل مفصل لموارد ونفقات ميزانية الدولة لسنة 2012 54

العنوان الأوّل – تحليل موارد ميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج 55

القسم الأوّل – موارد ميزانية الدولة 55

I– الموارد الذاتية لميزانية الدولة 56

أوّلا– المداخيل الجبائية الإعتيادية 56

أ– الأداءات المباشرة الإعتيادية 56

1– الخصم من المورد 58

2– المبالغ المدفوعة على الحساب 59

3– التسوية 59

ب– الأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتيادية 59

1– المعاليم الديوانية 60

2– الأداء على القيمة المضافة	60
3– معلوم الاستهلاك	61
4– المعاليم على العقود والمنقولات	61
5– معاليم على النقل ومنتوجات أخرى	61
ثانيا – المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	61
أ– المداخيل المالية الاعتيادية	62
ب– مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية	63
ثالثا– المداخيل غير الاعتيادية	63
أ– مداخيل استرجاع أصل القرض	63
ب– مداخيل غير اعتيادية أخرى	64
II– موارد الإقتراض	64
III– الموارد الموظفة لصناديق الخزينة	65
أوّلا– موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	65
أ– الموارد المحصلة	66
ب– الفوائض المنقولة من التصرف السابق	66

ثانيا– موارد حسابات أموال المشاركة 66

أ– الموارد المحصّلة 67

ب– الفوائض المنقولة من التصرّف السابق 67

القسم الثاني – موارد المؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 68

I– موارد العنوان الأوّل 68

II– موارد العنوان الثاني 69

القسم الثالث – موارد المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج 69

القسم الرابع – موارد الصناديق الخاصة 70

العنوان الثاني – تحليل تكاليف ميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج 72

القسم الأوّل– تكاليف ميزانية الدولة 72

I– نفقات العنوان الأوّل 73

أوّلا– الاعتمادات المفتوحة 74

ثانيا– الاعتمادات المأمور بصرفها 77

أ– نفقات التصرّف 79

1– التأجير العمومي 81

2– وسائل المصالح 83

3– التدخّل العمومي 84

ب– فوائد الدين العمومي 88

II– نفقات العنوان الثاني 90

أوّلا – نفقات التنمية 93

أ– الاستثمارات المباشرة 95

1– الاستثمارات الممولة مباشرة من موارد الدولة 96

2– الاستثمارات الممولة بموارد خارجية موظّفة 97

ب– التمويل العمومي 97

1– التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدولة 98

2– التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة 101

ثانيا– نفقات تسديد أصل الدين العمومي 102

III– نفقات صناديق الخزينة 106

أوّلا– الحسابات الخاصة في الخزينة 107

ثانيا– حسابات أموال المشاركة **108**

القسم الثاني– تكاليف ميزانيات المؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة **109**

I– نفقات العنوان الأوّل **109**

II– نفقات العنوان الثاني **110**

القسم الثالث– مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج **110**

القسم الرابع– نفقات الصناديق الخاصّة **111**

الملاحق **113**

النتائج العامّة لتنفيذ قوانين المالية **136**

التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العامّ للسنة المالية 2012 **146**

المرفقات

قائمة قباضات المالية والديوانة وأمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية

قائمة المراكز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2012

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات كما تمّ تنقيحه خاصّة بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرّخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات، تولّت دائرة المحاسبات إعداد هذا التقرير عن غلق ميزانيّة الدولة لتصرّف 2012 وذلك بعد الاطّلاع على مشروع القانون الوارد على الدائرة بتاريخ 8 أفريل 2014 والذي أعدّته في الغرض وزارة الاقتصاد والماليّة عملا بأحكام المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرّخ في 23 مارس 2011 والمتعلّق بالتنظيم المؤقّت للسلط العموميّة وبأحكام الفصلين 45 و46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرّخ في 8 ديسمبر 1967 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة. كما تمّ موافاة الدائرة بالحساب العامّ للسنة الماليّة 2012 بنفس التاريخ.

إنّ مشروع قانون غلق الميزانيّة الذي تمّ إعداده اعتمادا على الحسابات الخاصّة بآمري الصّرف من جهة وحسابات التصرّف المقدّمة من قبل المحاسبين العموميّين والتي تمّ عرضها على دائرة المحاسبات من جهة أخرى :

- يعاين المبلغ النهائي للمقابيض وللمصاريف المنجزة خلال التصرّف ؛
- يلغي الاعتمادات غير المستعملة ؛
- ويرخّص في نقل نتائج السنة إلى "الحساب القارّ لتسبقات الخزينة" بعد طرح المبالغ المتبقيّة من مداخيل صناديق الخزينة.

ويتضمّن هذا التقرير عن غلق ميزانيّة الدولة لتصرّف 2012 أجزاء ثلاثة تتملّق في :

- ملخص لمجمل الأعمال المنجزة بعنوان غلق ميزانية الدّولة لسنة 2012؛
- تقرير حول تنفيذ قوانين المالية؛
- تحليل مفصّل لموارد وتكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة وذلك فضلا عن النتائج العامّة لتنفيذ قانون الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

الجزء الأوّل: الملخّص

أهمّ الاستنتاجات والتوصيات في ما يتعلّق بغلق ميزانيّة الدولة لسنة 2012

تمّ إعداد التقرير عن غلق ميزانية الدولة لسنة 2012 استنادا إلى حساب التصرّف لأمين المال العامّ والحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2012. كما تمّ الاستناد إلى معطيات تمّ استقاؤها لدى المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والماليّة وذلك على غرار الخزينة العامّة للبلاد التونسية والإدارة العامّة للأداءات والإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص.

ففضلا عن النظر في الوثائق المحاسبية المرفقة بمشروع قانون غلق الميزانية تمّ توجيه طلبات إرشادات إلى كلّ من الإدارة العامّة للأداءات والإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص. كما تمّ استقاء المعطيات المتّصلة باستخلاص الديون الديوانية مباشرة من الإدارة العامّة للديوانة. وقد تمّ مدّ الدائرة في هذا الإطار بمعطيات لامادية تمّ استخراجها من المنظومات الإعلاميّة ذات العلاقة باستخلاص موارد ميزانيّة الدّولة ونفقاتها وهي منظومات "صادق" و"رفيق" و"أدب".

ورغم توصل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية إلى التقليص من التأخير في إعداد الحساب العام للسنة المالية لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 حيث تمّ مدّ الدائرة بالحساب المذكور بعد الآجال القانونية بأربعة أشهر، فإنّ التقيّد بأحكام مجلة المحاسبة العمومية يفرض ضرورة موافاة الدائرة بهذا الحساب قبل موفى السنة الموالية للسنة الخاصّة به. ومن شأن تواصل هذا التأخير أن يحدّ من نجاعة الرقابة على تنفيذ الميزانية ويقلّص من الجدوى من إبداء رأي الدائرة خاصّة في ظل تعدد التنقيحات المدخلة على هذا الحساب.

وتوصي الدائرة في هذا الإطار بضرورة تقديم الحساب العامّ ومشروع قانون غلق الميزانيّة في الآجال حتّى يتسنّى المصادقة على قانون غلق الميزانيّة في أفضل الآجال بما يمكّن من إصلاح المسائل التي تمّ التطرّق إليها. وقدتمّ عرض مشروع التقرير على وزارة الإقتصاد والماليّة بتاريخ 21 نوفمبر 2014 للحصول على وجهة نظرها وتلقّت الدائرة ردودا في هذا الشأن وذلك بداية من تاريخ 23 ديسمبر 2014.

أ – الاستنتاجات

أسفرت أعمال الدائرة في خصوص غلق ميزانية الدّولة لسنة 2012 عن جملة من الاستنتاجات تعلّقت بتطوّر مؤشّرات تنفيذ الميزانية وبنقائص شابت التصرّف في عمليات الميزانية للسنة المذكورة.

أ–1– مؤشّرات تنفيذ الميزانية

- بلغت جملة الموارد المحصّلة ما قدره 25.181,142 م.د في حين ضبطت التقديرات النهائية بما قيمته 25.398,832 م.د ممّا نتج عنه استقرار في نسبة تحقيق الموارد (98 %) مقارنة بسنة 2011 (98,13 %)؛
- بلغت الاعتمـادات المأمـور بصرفها 23.484,145 م.د توزّعت أساسا بين العنوان الأوّل بما قدره 15.786,179 م.د والعنوان الثاني بما قيمته 6.851,194 م.د؛
- مثّلت الموارد الذاتيّة ما نسبته 85,79 % مقارنة بجملة موارد الميزانيّة مقابل 84,85 % في سنة 2011 و90,41 % في سنة 2010. ومكّنت الموارد الذاتية من تغطية نفقات الميزانيّة في حدود نسبة 81,86 % مقابل 87,33 % في سنة 2011 و88,80 % في سنة 2010؛
- بلغ الضغط الجبائي 21,2 % في سنة 2012 مقابل 21,10 % في سنة 2011؛
- أسفر تصرّف 2012 (العنوان الأوّل والعنوان الثاني) عن فائض في المصاريف على المقابيض بما قدره 384,699 م.د تمّت تغطيته باللجوء إلى متوفّرات الخزينة مقابل 1.013,858 م.د في سنة 2011؛
- بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التأجير العمومي 8.655,466 م.د مسجّلة نموّا بنسبة 12,71 %. وتتعين الملاحظة أنّ الارتفاع الهامّ في هذه الاعتمادات يعود أساسا إلى الانتدابات الاستثنائية التي بلغ عددها 17,6 ألف في سنة 2012 و19,9 ألف في سنة 2011 مقابل 6,7 ألف في سنة 2010.
- استنادا إلى المعطيات المستقاة لدى وزارة الاقتصاد والمالية بلغ عجز الميزانية في سنة 2012 بدون اعتبار التخصيص والهبات 3.641,2 م.د وهو ما مثّل 5,1 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 3,6 % سنة 2011 و1 % سنة 2010؛
- بإدراج فوائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنوات 2009 (1.008,045 م.د)[1] و2010 (1.486,133 م.د) و2011 (1.013,858 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي للحساب القارّ لتسبقات الخزينة في سنة 2012 إلى 9.237,041 م.د؛
- تجاوز حجم نفقات العنوان الأوّل (15.786,179 م.د) حجم موارده (15.298,906 م.د) وهو ما يعني عدم التوصل إلى تغطية النفقات بالموارد بخصوص هذا العنوان؛
- تجاوز حجم موارد الاقتراض (5.074,743 م.د) نفقات التنمية (4.062,288 م.د) وهو ما يبرز اختلال توازن الميزانية تبعا لتخصيص جانب من موارد الاقتراض لتمويل نفقات أخرى. ويتطلب هذا الوضع اتخاذ تدابير قانونية تمنع في جميع الحالات تجاوز موارد الاقتراض نفقات التنمية؛

---

[1] صدر قانون غلق الميزانية لسنة 2009 بتاريخ 15 جانفي 2013.

- عدم التوصل خلال سنة 2012 إلى تنفيذ نفقات ميزانية الدّولة وفق التقديرات المدرجة بقانون المالية التكميلي خاصّة في مستوى نفقات التنمية التي سجلت اعتمادات غير مستعملة بمبلغ 1.389,711 م.د. وتترجم أهمية هذه الفواضل والمتأتية أساسا من اعتمادات غير موّزعة عن مراجعة تنفيذ مشاريع التنمية المبرمجة خلال هذه السنة بالنظر أساسا إلى تراجع نسق الإنجاز مقارنة بالتقديرات؛
- أهميّة حصّة نفقات التصرف التي تجاوزت في سنة 2012 نسبة 62 % مقارنة بجملة نفقات الميزانية.

أ-2- التصرّف في عمليات الميزانية

1 - محدودية شفافية ودلالة مستوى العجز وذلك :

- لتواصل وجود تسبقات غير مسواة في موفى سنة 2012 بمبلغ إجمالي ناهز 191 م.د.
- لعدم تخصيص اعتمادات في مستوى الميزانية لتسوية القروض التي تحملتها الدولة بالنسبة إلى الصيدلية المركزية بما قيمته 12,330 م.د وقروض الخزينة المسندة لفائدة شركة إسمنت جبل الوسط بمبلغ 5 م.د. وحيث تعتبر القروض المتخلى عنها تعهدات على كاهل الدّولة فإنّ عدم تخصيص اعتمادات لتسويتها من شأنه أن يحجب الحجم الحقيقي للنفقات وبالتالي أن يحدّ من مستوى عجز الميزانية؛
- لعدم تخصيص اعتمادات في مستوى الميزانية لتسوية التسبقات المسندة من قبل المحاسبين العموميين والمغطاة من قبل الخزينة بعنوان مصاريف مختلفة تعلقت أساسا بأجور حاملي بطاقات الجبر وبمصاريف التتبعات والدعوى (26,622 م.د) وتسبقات بعنوان صكوك غير مسددة (9,746 م.د)؛
- لوجود عمليات للحفظ تعذّر إدراجها النهائي نظرا للنقص في المعطيات حول طبيعتها أو هدفها. وبيّن النظر في وضعية حساب مقابيض للحفظ ارتفاع رصيده الذي بلغ في موفى سنة 2012 ما قيمته 695 م.د؛
- لعدم إدراج مناب الميزانية من أرباح البنك المركزي التونسي لسنة 2011 والبالغ 251,600 م.د ضمن ميزانية سنة 2012 بما من شأنه أن يؤدّي إلى التقليص من حجم موارد الميزانية و يمسّ بالتالي من شفافية مستوى العجز؛
- أهمية العمليات المنجزة سنويا بعنوان إ رجاع فائض الأداء (287,711 م.د) والتي يتمّ خلاصها في مستوى الخزينة دون إدراجها ضمن الميزانية ممّا يحجب الحجم الحقيقي لنفقات الميزانيّة ويحدّ بالتالي من شفافية مستوى العجز.

2 - نقائص في ضبط التقديرات

- وجود فوارق في مستوى بعض بنود الميزانية بين تقديرات وإنجازات الموارد الجبائية حيث تراوحت نسبة الإنجاز بين 37 % و143 %؛
- لا يتمّ مدّ الدائرة بالوثائق المرفقة بقانون المالية على مستوى مرونة الموارد الجبائية عند ضبط التقديرات. وفضلا عن ذلك لا يتمّ في مستوى هذه الوثائق إبراز الأ ثر المالي للإجراءات الجبائية الجديدة؛
- عدم تثقيل مستحقات الدولة بعنوان المنشآت العمومية في مستوى الخزينة العامّة ممّا حال دون ضبط تقديرات دقيقة حول تحويلات المنشآت الواجب تحصيلها؛
- وجود فوارق هامة بين تقديرات وإنجازات إ تاوة عبور الغاز، حيث لم يتوفر للدائرة ما يفيد مسك وزارة الاقتصاد والمالية لمعطيات محاسبية حول نشاط المؤسسات المعنية بهذا الصنف من الموارد وكذلك حجم التعهدات بهذا العنوان؛
- تسجيل موارد بعنوان المداخيل البترولية رغم عدم إدراج تقديرات بعنوانها وهو ما يترجم عن نقائص في ما يتعلق بمتابعة نشاط المؤسسات المعنية من ناحية وبالقيد المحاسبي لهذه العمليات من ناحية أخرى؛
- ارتفاع نسبة الاعتمادات المخصصة للنفقات الطارئة التي مثّلت في سنة 2012 ما يعادل 15,88 % من مجمل نفقات التصرف ونفقات التنمية. وفضلا عن النقص في دقّة ضبط التقديرات في خصوص بعض أصناف النفقات على غرار التأجير العمومي ووسائل المصالح يؤدي تواصل ارتفاع هذه النسبة إلى الحدّ من الرقابة البرلمانية على نفقات الميزانية؛
- عدم دقة التقديرات المتعلّقة بالانتدابات بالإضافة إلى عدم التنصيص في مستوى قانون المالية على التراخيص السنوية بعنوانها؛
- عدم استناد ضبط اعتمادات الدفع المحالة بعنوان المشاريع ذات الصبغة الجهويّة إلى الجماعات المحليّة إلى النسق الفعلي لإنجاز المشاريع وهو ما أدّى إلى تراكم الاعتمادات غير المستعملة خلال السنوات الأخيرة حيث لم يتجاوز معدل استهلاكها نسبة 50 %؛
- عدم إدراج تقديرات أموال المشاركة ضمن قانون المالية مما يحول دون اكتمال البيانات المتعلقة بالميزانية خاصّة أنّ أغلب هذه الحسابات تنتفع بموارد ذات طابع قارّ؛
- تواصل الإدراج بسجلاّت أمين المال العامّ لفوائض بعنوان بعض الحسابات التي ظلّت تنقل من سنة إلى أخرى دون أن تسجّل هذه الحسابات أيّة موارد أخرى أو نفقات؛

- نقص في شفافية العمليات المدرجة سنويا ضمن الحساب العامّ للسنة المالية حول الصناديق الخاصّة وهو ما يحدّ من الرقابة على هذه الصناديق بالنظر أساسا إلى عدم تضمن قانون المالية للعمليات المنجزة من قبلها؛
- أهميّة حجم الاعتمادات غير الموزّعة بعنوان النفقات المموّلة بواسطة موارد خارجية موظفة وهو ما يترجم عن نقص في دقّة التقديرات بهذا العنوان.

3 - نقائص في مستوى تنفيذ ميزانية الدّولة

3-1- الموارد

تبيّن في هذا الخصوص أساسا:

- محدودية التصريح الجبائي (بدون اعتبار الأداءات بعنوان الأجور) حيث بلغت نسبة الإيداع في سنة 2012 ما قدره 50,8 % ولم يتعدّ معدل هذه النسبة خلال العشر السنوات الأخيرة مستوى 60 %؛
- محدودية حجم الموارد المستخلصة بعنوان النظام التقديري في سنة 2012 (23,411 م.د) وذلك بالنظر إلى عدد المنضوين تحت هذا النظام والذي بلغ، في موفى نفس السنة، حوالي 356 ألف مطالب بالأداء، أي بمعدّل سنويّ بمبلغ 6,576 د؛
- تواصل ارتفاع المراجعات الأوّلية غير المسواة حيث بلغ ت في موفى سنة 2013 المراجعات المنجزة في سنة 2012 وغير المسواة ما عدده 8820 مراجعة؛
- تواصل ارتفاع عدد المراجعات المعمّقة المنجزة خلال سنة 2012، والتي بلغ عددها في موفى شهر سبتمبر 2013 ما جملته 3240 ملفا بمبلغ إجمالي قدره 63 م.د. وبلغ معدل التأخير في تسوية هذه العمليات حوالي السنة؛
- تواصل تراكم الديون غير المستخلصة بعنوان الموارد الجبائية والمتصلة بقرارات التوظيف الإجباري التي ارتفعت إلى 3.783 م.د في سنة 2012 مقابل 3.104 م.د في سنة 2011؛
- تواصل محدودية نتائج استخلاص الديون المثقلة حيث بلغت نسبة الاستخلاص خلال سنة 2012 ما يقارب 6,55 % مقابل 5,02 % في سنة 2011؛
- تواصل في سنة 2012 تضمين ديون بعنوان المنشآت العمومية التي تلاقي صعوبة في الاستخلاص بالنظر إلى خضوعها إلى إجراءات التصفية أو التخصيص وذلك بحجم إجمالي قدره 206 م.د؛

- تواصل في سنة 2012 تضمين مبالغ بعنوان ديون المؤسسات التي تقع تحت طائلة قانون إنقاذ المؤسسات بما قدره 333,1 م.د. وبلغ عدد المدينين الخاضعين إلى اجراءات التصفية أو التفليس خارج قانون الإنقاذ ما جملته 650 مدينا بمبلغ إجمالي قدره 100 م.د؛
- محدودية نتائج الاستخلاص بعنوان استرجاع أصل القروض في سنة 2012 حيث لم تتعدّ نسبة 8,81 % من ضمن البقايا للاستخلاص البالغة 1.600 م.د في سنة 2012 ؛
- عدم توافق الأحكام المنصوص عليها بالفصلين 57 و58 من قانون المالية لسنة 1975 مع أحكام القانون الأساسي للميزانيّة في خصوص تحصيل الزيادة الإضافية والمنصوص عليها بالقانون المذكور والمحدّدة بنسبة 0,5 % من مجمل الأجور والمرتبات أو الأرباح التي يتقاضاها العملة حيث لا يتمّ إدراج المداخيل المتأتّية عنها بالميزانيّة؛
- عدم توفّر الوثائق المثبتة للدفوعات المنجزة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض لفائدة الخزينة العامّة بعنوان دفع مساهمات الدّولة مقابل تداوي منخرطي الصندوق بالمؤسسات الصحية والبالغة 106,250 م.د علما بأنّ تحديد هذا المبلغ يتمّ بصفة جزافية.

3-2- النفقات

- رغم أهمية حجم النفقات المنجزة في سنة 2012 بعنوان الانتدابات الاستثنائية لم تتضمن الوثائق المقدمة في إطار غلق الميزانية للسنة المعنيّة معطيات حول الانتدابات الفعلية ونفقات ميزانية الدّولة المنجزة بعنوان هذه الانتدابات؛
- ارتفاع حجم النفقات بعنوان المنح المخوّلة للسلط العمومية في سنة 2012 بنسبة 75,31 % مقابل تراجع بنسبة 45,79 % في سنة 2011 وتم تمويل جزء منها عن طريق توزيع الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وهو ما لا يتوافق مع الطبيعة القارّة وغير الطارئة لهذا الصنف من النفقات؛
- تواصل تحمل ميزانية الدّولة للنفقات بعنوان تكفل الدّولة بعجز الأنظمة الخاصّة للتقاعد والذي بلغ في سنة 2012 ما قيمته 14 م.د مقابل 4,5 م.د في سنة 2003؛
- ضعف نسق إنجاز السحوبات بعنوان المشاريع المموّلة بواسطة موارد خارجية موظّفة بالنظر أساسا إلى التأخير في إنجاز الصفقات والتأخير في تقديم طلبات السحوبات إلى الجهة المقرضة؛
- عدم توافق إجراءات القيد المحاسبي لغلق حساب "تنظيم القمة العربية السادسة عشر بتونس" مع قواعد المحاسبة العمومية. فعوض الاقتصار على إدراج الرصيد المتبقي ضمن هذا الحساب بحساب "تنظيم التظاهرات الدولية بتونس" المنتفع بعملية التحويل تمّ إدراج مبلغ الرصيد ضمن موارد هذا

الحساب والبالغ 698 أ.د مع اعتباره في نفس الوقت موارد ونفقات للحساب الذي تمّ غلقه وهو ما أدّى إلى تضخيم الحجم الإجمالي لموارد ونفقات ميزانية الدّولة.

ب- التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تمّ ذكرها سابقا توصي الدائرة بإيلاء العناية إلى الجوانب التالية :

ب-1- الرفع من شفافية عجز الميزانية

- التفكير في اعتماد نسبة قصوى لعجز الميزانية؛
- اعتماد تدابير قانونية تقضي بعدم تجاوز موارد الاقتراض لنفقات التنمية؛
- تعديل القانون الأساسي للميزانية في اتجاه تضمين وضعية التعهدات المحتملة للدّولة بمشروع قانون المالية مع رصد اعتمادات بعنوان النفقات المحمولة على الميزانية بهذا العنوان في مستوى قانون غلق الميزانية؛
- استكمال مجهود تسوية تسبقات الخزينة المسندة على ميزانية الدّولة سواء المسندة مباشرة من قبل الخزينة العامّة أو من قبل المحاسبين العموميين؛
- تسوية العمليات للحفظ من خلال تحديد المآل النهائي لهذه العمليات؛
- التقيد بقواعد المحاسبة العمومية في ما يتعلّق بمناب الخزينة من أرباح البنك المركزي التونسي من خلال إدراج هذه الموارد ضمن عمليات الميزانية مباشرة إثر عملية توزيع مرابيح البنك؛
- مراجعة اجراءات ارجاع فائض الأداء بما يمكنّ من إدراج هذه النفقات ضمن عمليات الميزانية.

ب- 2- الرفع من دقة التقديرات

- التنصيص في مستوى التقرير عن الميزانيّة على مستوى المرونة بالنسبة إلى مختلف الموارد الجبائية مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية؛
- إبراز مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة؛
- إبراز مردود الاستخلاص بعنوان الموارد الجبائية المثقّلة؛
- تركيز إجراءات لمتابعة وتثقيل الموارد المتأتية من المنشآت العمومية وعبور الغاز والمداخيل البترولية؛
- تعديل القانون الأساسي للميزانية في اتجاه:

- تحديد سقف للنفقات الطارئة مع التأكيد على ضرورة ضبط نسبة هذا السقف ضمن القانون الأساسي؛
- التنصيص ضمن قانون المالية على عدد التراخيص بعنوان الانتدابات وضمن قانون غلق الميزانية على الانتدابات الفعليّة؛
- ضبط تقديرات النفقات بعنوان المبالغ المحالة إلى الجماعات المحلية استنادا إلى النسق الفعلي لانجاز المشاريع؛
- إدراج تقديرات أموال المشاركة ضمن قانون المالية؛
- إدراج عمليات الصناديق الخاصّة ضمن قانون المالية بهدف الرفع من شفافية هذه العمليات وتدعيم الرقابة البرلمانية على ميزانية الدّولة؛
- تسوية وضعية العمليات المنجزة في إطار تطبيق الفصلين 57 و58 من قانون المالية لسنة 1975 والتي تعدّ إخلالا لمبدإ شمولية ميزانية الدّولة؛
- ضبط سقف توزيع النفقات الممولة بواسطة قروض خارجية موظّفة.

ب–3– تدعيم تنفيذ ميزانية الدّولة

- دعم إجراءات تسوية الإغفالات في المادة الجبائية بالنظر إلى الضغوطات المالية المتزايدة على ميزانية الدولة والارتباط الوثيق بين مردود عمليات الاستخلاص ونجاعة الأعمال الرقابية؛
- مزيد الرفع من نسق أعمال المسح الجبائي بما يساعد على تحسين نتائج استخلاص موارد الدّولة التي تبقى محدودة رغم الإجراءات التي تمّ اتّخاذها على غرار مواصلة عمليّة تطهير جذاذية المطالبين بالأداء من الأشخاص الذين تعذّر تحديد عناوين نشاطهم اعتمادا على نتائج عمليّة المسح الجبائي؛
- النظر في السبل الكفيلة بتحسين مردود النزاعات الجبائية ومتابعتها بما يساعد على الرفع من نتائج الاستخلاص؛
- مراجعة النظام التقديري نظرا إلى أهمية عدد المطالبين بالأداء بعنوانه ومحدودية نتائج الاستخلاص ممّا يستوجب تكثيف المراقبة والمتابعة؛
- متابعة سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد في الرفع من تحصيل موارد الدّولة من جهة وأن يجنّب الميزانية أعباء إضافية بعنوان عمولات التعهد من جهة أخرى؛
- العمل على تلافي التأخير في تسوية سحب القروض المرتبطة بموارد خارجيّة بما يجنّب التأخير في إعداد الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ؛
- مراجعة إجراءات استخلاص الدفوعات المنجزة من قبل صندوق التأمين على المرض بعنوان مساهمة الدّولة مقابل تداوي منخرطيه بالمؤسسات الصحيّة؛

- مراجعة قائمة الوثائق المرفقة والمتعلقة بالنفقات بعنوان المنح المخوّلة لفائدة السلط العمومية بما يمكن من إجراء الرقابة على صرف هذه الاعتمادات؛
- النظر في صيغ لمعالجة عجز الأنظمة الخاصّة للتقاعد بهدف التقليص من النفقات المحمولة على ميزانية الدّولة بهذا العنوان.

الجزء الثاني: تنفيذ قوانين الماليّة

العنوان الأوّل: التوازنات العامّة لميزانية الدولة

إزاء تواصل تراجع المؤشرات الاقتصادية الخارجية والداخلية خلال سنة 2012 اشتدّ الضغط المسلّط على التوازنات العامّة لميزانية الدّولة. ففضلا عن تواصل أزمة الدين السيادي لبلدان منطقة الأورو وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والمواد البترولية أدى تراجع نشاط بعض القطاعات لا سيما الصناعات الاستخراجية والصناعات المعملية الموجهة للتصدير إلى التأثير سلبا على المالية العمومية.

فرغم استعادة الاقتصاد الوطني لنموّه (تطوّر بنسبة 3,6 % مقابل تقلّص بنسبة 1,8 % خلال سنة 2011) شهدت سنة 2012 تفاقم العجز التجاري الذي ارتفع إلى 8,1 % مقابل 7,3 %. كما بلغ صافي الموجودات من العملة الأجنبية 119 يوما في سنة 2012 مقابل 113 يوما في سنة 2011. وسجل التضخم المالي في سنة 2012 أعلى نسبة منذ سنة 1995 حيث ارتفعت إلى 5,6 % [1].

وفضلا عن تداعيات اعتماد سياسة مالية عمومية توسعية بهدف دفع انتعاشة الاقتصاد الوطني والتخفيف من حدة المطالب الاجتماعية في القطاعين العمومي والخاص أدى تأثير المحيط الاقتصادي الخارجي والداخلي إلى تراجع مؤشرات التوازنات العامّة. ويلخص الجدول التالي النتائج العامّة لتنفيذ ميزانية الدّولة للسنة المعنية :

[1] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2012.

م.د

البيانات	التقديرات النهائية للمقابيض	المقابيض	التقديرات النهائية للمصاريف	النفقات	الفوائض	فواضل الاعتمادات
العنوان الأوّل	**17.000,400**	**15.298,906**	**15.994,900**	**15.786,179**	**487,273 -**	**208,721**
المداخيل الجبائيّة الاعتيادية	13.689,500	13.557,044	-	-	-	-
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	3.310,900	1.741,862	-	-	-	-
نفقات التصرّف	-	-	14.694,900	14.511,929	-	182,971
فوائد الدّين	-	-	1.300,000	1.274,250	-	25,750
الدّاخلي	-	-	660,000	681,169	-	21,169 -
الخارجي	-	-	640,000	593,081	-	46,919
العنوان الثاني	**7.235,499**	**6.953,767**	**8.240,999**	**6.851,194**	**102,573**	**1.389,805**
المداخيل غير الاعتياديّة	1.563,000	1.879,024				-
موارد الاقتراض	5.672,499	5.074,743				-
نفقات التنمية	-	-	5.451,999	4.062,288		1 389,711
– غير المرتبطة بموارد خارجية موظّفة	-	-	4.691,923	**3.579,321**		1.112,602
– المرتبطة بموارد خارجية موظّفة	-	-	760,076	**482,967**		277,109
نفقات تسديد أصل الدّين العمومي	-	-	2.789,000	2.788,906		0,094
الجملة الفرعية 1	**24.235,899**	**22.252,673**	**24.235,899**	**22.637,373**	**384,700 -**	**1.598,526**
الحسابات الخاصّة في الخزينة	1.080,600	2.509,359	1.080,600	752,874	1.756,485	327,726
الجملة الفرعية 2	**25.316,499**	**24.762,032**	**25.316,499**	**23.390,247**	**1.371,785**	**1.926,252**
حسابات أموال المشاركة	82,333	419,110	82,333	93,898	325,212	11,565 -
المجموع العامّ	**25.398,832**	**25.181,142**	**25.398,832**	**23.484,145**	**1.696,997**	**1.914,687**

(1) باعتبار اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 1.044,349 م.د. (2) باعتبار اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 207,659 م.د. (3) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.

يتبين من الجدول أعلاه الاستنتاجات التالية :

- عدم تغطية نفقات العنوان الأوّل (15.786,179 م.د) بموارد نفس العنوان (15.298,906 م.د)؛
- تجاوز حجم موارد الاقتراض (5.074,743 م.د) لحجم نفقات التنمية (4.062,288 م.د) وهو ما يبرز عدم توازن الميزانية تبعا لتخصيص جانب من موارد الاقتراض لتمويل نفقات أخرى؛
- عدم التوصل خلال سنة 2012 إلى تنفيذ نفقات ميزانية الدّولة وفق التقديرات المدرجة بقانون المالية التكميلي خاصّة في مستوى نفقات التنمية التي سجلت اعتمادات غير مستعملة بما قيمته

1.389,711 م.د. وتترجم أهمية هذه الفواضل والمتأتية أساسا من اعتمادات غير موزعة عن مراجعة تنفيذ مشاريع التنمية المبرمجة خلال هذه السنة بالنظر أساسا إلى تراجع نسق الإنجاز مقارنة بالتقديرات؛

- التطوّر الهام لحصّة نفقات التصرف التي مثّلت في سنة 2012 ما نسبته 62 % من جملة نفقات الميزانيّة؛
- أهمية الفوائض المسجلة في مستوى صناديق الخزينة والتي يتمّ نقلها إلى السنوات اللاحقة.

وفضلا عن تراجع عديد المؤشرات المتصلة بتوازن الميزانية مكّنت الأعمال المنجزة في إطار الرقابة على غلق الميزانية من الوقوف على نقائص تعلّقت بضبط عجز ميزانية الدولة وتمويله وتدقيق دلالة العجز وشفافية المعطيات المضمّنة بالحسابات المقدمة في إطار غلق الميزانيّة. كما تمّ الوقوف على تواصل تفاقم وضعية الحساب القارّ لتسبقات الخزينة في موفى سنة 2012.

أ – ضبط عجز الميزانية

لئن يتمّ سنويا ضبط عجز الميزانية وفقا لمبدإ توازن الميزانية فإنّ التمشي المعتمد من قبل المصالح المختصة لوزارة الإقتصاد والمالية والمبين في مستوى الوثائق التفصيلية المرفقة بقانون المالية لا يمكّن من إبراز ترابط مستوى العجز ببعض عمليات الميزانية لا سيما عمليات الدين العمومي والعمليات ذات الطابع الاستثنائي.

وفضلا عن تفاقم عجز الميزانية خلال سنة 2012 مكّنت الأعمال المنجزة في إطار الرقابة على غلق الميزانية من الوقوف على أهمية العجز الأصلي وكذلك العجز الهيكلي.

1- تفاقم عجز الميزانية لسنة 2012

تنصّ أحكام القانون الأساسي للميزانيّة على أنّه يتمّ ضبط تقديرات الموارد من قبل وزير المالية حسب أصناف المداخيل وذلك في إطار التوازن الاقتصادي والمالي للسنة المعنية. وطبقا لهذه الأحكام يضبط قانون المالية تقديرات ميزانية الدّولة مع ضرورة تغطية عجز الميزانية المقدر (الفارق بين الموارد الذاتية والنفقات) بواسطة الفارق الإيجابي بين موارد الاقتراض ونفقاته.

واستنادا إلى المعطيات المقدمّة من قبل وزارة الإقتصاد والماليـة بلغ في سنة 2012 عجز الميزانية 3.641,2 م.د وهو ما يمثّل 5,1 % من الناتج الداخلي الخامّ[1]. ويبرز الجدول التالي عجز ميزانية الدّولة لسنة 2012 مقارنة بتقديرات قانون المالية وبالإنجازات بعنوان سنتي 2010 و2011 وذلك مثلما ورد بتقارير وزارة الإقتصاد والمالية حول ميزانية الدّولة :

م.د

البيانات/ السنوات	2010	2011	2012	
			قانون المالية	الإنجازات
العجز باعتبار التخصيص والهبات	596,2	1.713,4	2.968,2	1.903,4
حجم العجز بدون اعتبار التخصيص والهبات	650,3	2303,9	4.568,2	3.641,2
النسبة من الناتج الداخلي الخام (بدون اعتبار التخصيص والهبات)	1,0	3,6	6,6	5,1

وتجدر الإشارة إلى أنّه وباعتماد نفس التمشي المعتمد من قبل مصالح وزارة الإقتصاد والمالية يبلغ عجز الميزانية في سنة 2012 استنادا إلى المعطيـات النهائية المضمنة بالحسـاب العامّ للسنة المالية ما قيمته 2.188 م.د باعتبار التخصيص والهبات و3.926 م.د دون ذلك مثلما يبرز من الجدول الموالي :

م.د

البيانات	تقرير وزارة الاقتصاد والمالية	الحساب العام للسنة المالية
العجز باعتبار التخصيص والهبات	1.903,4	2.188
العجز دون اعتبار التخصيص والهبات	3.641,2	3.926

وإزاء عدم تطابق المعطيات المدرجة بالحساب المذكور مع المعطيات الواردة بتقرير وزارة الإقتصاد والمالية حول تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2012 فإنّ السؤال يبقى مطروحا حول أسباب الاختلاف في البيانات.

وأفادت وزارة الاقتصاد والمالية في ردّها الوارد على الدائرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014 أنّ عجز الميزانية (دون اعتبار التخصيص والهبات) بلغ 3.852,9 م.د في سنة 2012 أي ما نسبته 5,5 % في الناتج الداخلي الخامّ.

وتؤكّد الدائرة على أنّ المحافظة على التوازنات الماليّة العامّة يفترض التحكم في عجز الميزانيّة وهو ما يستدعي التفكير في اعتماد نسبة قصوى لمستوى عجز الميزانية.

[1] بلغت نسبة عجز الميزانية المدرجة بتقرير البنك المركزي التونسي 5,7 %

2- العجز الأوّلي

يتمثّل العجز الأوّلي (solde primaire) في الفارق بين الموارد الذاتية والنفقات دون اعتبار نفقات عمليات الدّين العمومي. ويبين الجدول التالي وضعية العجز الأوّلي خلال سنة 2012 :

م.د

البيانات	الإنجازات
- المقابيض الذاتية الاعتيادية	15.298,906
- المقابيض الذاتية غير الاعتيادية	1.879,024
- مقابيض الحسابات الخاصة في الخزينة بدون اعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السابق	1.246,975
- مقابيض حسابات أموال المشاركة بدون اعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السابق	82,333
جملة الموارد الذاتيّة	**18.507,238**
- نفقات التصرّف	14.511,929
- نفقات التنمية	4.062,288
- نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	752,874
- نفقات حسابات أموال المشاركة	93,898
جملة النفقات	**19.420,989**
العجز الأوّلي	- 913,751

ويتبيّن من الجدول أعلاه أنّ الفارق المسجل بين العجز الأوّلي للميزانية (913,751 م.د)[1] والعجز الصافي (2.188 م.د) يعود أساسا إلى أهمية الأعباء المحمولة على ميزانية الدّولة بعنوان عمليات الدين.

ومن شأن تواصل تفاقم عبئ الدين العمومي أن يساهم في الترفيع من حصة الموارد المخصصة لتمويل نفقات الدين ويؤدي إلى الحدّ من قدرة الميزانية على تمويل مشاريع التنمية وذلك في ظلّ الطابع غير المرن لنفقات التصرف.

ويدعو هذا الوضع إلى إقرار تدابير قانونية تمنع تجاوز موارد الاقتراض نفقات التنمية بما يساعد على التحكم في مستوى أعباء الدّين.

[1] بلغ حجم العجز الأولي أو الأصلي المدرج بتقرير البنك المركزي ما قيمته 605,9 م.د. ويعود الفارق بين النتيجتين إلى استناد البنك إلى معطيات وقتية تختلف عن المعطيات النهائية لتنفيذ الميزانية والمدرجة بالحساب العام للسنة المالية.

3- العجز الهيكلي

يتمثّل العجز الهيكلي في الفارق بين الموارد الذاتية للميزانية ونفقاتها وذلك باستثناء الموارد والنفقات ذات الطابع الاستثنائي. وتتمثّل الموارد والنفقات ذات الطابع الاستثنائي في العمليات التي لا تنجر عنها تعهدات دائمة للدولة أو التي لا ترتبط بنشاطات قارة للدولة.

ويكتسي تحديد العجز الهيكلي لميزانية الدّولة خلال سنة 2012 أهمية خاصّة وذلك بالنظر إلى العمليات ذات الطابع الاستثنائي التي تمّ إقرارها سواء تعلق الأمر بالموارد أو بالنفقات.

وتمثّلت هذه العمليات فضلا عن موارد التخصيص والهبات في الموارد المنصوص عليها بقانون المالية التكميلي والمتّصلة بعائدات بيع الأملاك التي تمّت مصادرتها. كما تمثّلت في خصوص النفقات بتفعيل ضمان الدّولة للديون البنكية وضمان الشركة التونسية للبنك.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012 والمتعلّق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك وفي تفعيل ضمان الدّولة لفائدة البنك بعنوان اقتراضات خارجية نصّ على أنه يرخص لوزير المالية القائم في حق الدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك وذلك في حدود 41.000.000 دينار.

كما نصت أحكام هذا القانون على أنّه يفرد المبلغ المتأتي من عملية تفعيل ضمان الدولة ضمن الأموال الذاتية للشركة التونسية للبنك تحت بند خاص بعنوان اعتماد باسم الدولة يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

كما تتعين الملاحظة أنّ النفقات بعنوان الانتدابات الاستثنائية المقررة خلال سنة 2012 لا تعتبر نفقات ذات طابع استثنائي وذلك بالنظر إلى تواصلها خلال السنوات اللاحقة. ويبين الجدول التالي عجز الميزانية الهيكلي خلال سنة 2012 :

م.د

البيانات	المبلغ
العجز	2.188,000
الموارد الاستثنائية	
– موارد التخصيص	1.105,000
– مداخيل بيع العقارات غير الدولية	235,000
– الهبات	632,837
النفقات الاستثنائية	
– تحمل الدولة للديون البنكية	20,771
– تفعيل ضمان الدولة للشركة التونسية للبنك	70,000
العجز الهيكلي	**4.070,066**

وعلى صعيد آخر تؤكد الدائرة على أنّ تضمين مشروع قانون المالية في مرحلة أولى لوضعية التعهدات المحتملة (passifs éventuels) على غرار الضمانات مع رصد اعتمادات في خصوصها عند الاقتضاء وفي مرحلة ثانية النفقات المنجزة بعنوان هذه التعهدات في مستوى قانون غلق الميزانية من شأنه أن يساهم في تدعيم ش فافية الميزانية ونجاعة الرقابة البرلمانية عليها.

ب –محدودية شفافية ودلالة مستوى العجز

تمّ الوقوف على بعض النقائص في خصوص شفافية ودلالة مستوى العجز المسجل في سنة 2012. وتتعلّق هذه النقائص بالنقاط التالية:

1- التسبقات غير المسواة بعنوان عمليات الميزانية

يخوّل لوزير الإقتصاد والمالية إسناد تسبقات على اعتمادات ميزانية الدّولة على أن يتم تسويتها بواسطة الاعتمادات المفتوحة للغرض. ويتمّ إسناد هذه التسبقات على عمليات الميزانية سواء بالعنوان الأول أو العنوان الثاني أوصناديق الخزينة على أن يتم تسويتها في غضون السنة.

وخلافا لأحكام الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية تبين وجود تسبقات غير مسواة في موفى سنة 2012 تعلقت أساسا بالعنوان الأوّل وذلك كما يتبين من الجدول التالي:

م.د

السنة	2010	2011	2012
– العنوان الأوّل	467,114	150,408	189,990
– العنوان الثاني	5,120	2,120	0,500
– الحسابات الخاصّة في الخزينة	335,078	335,078	0,500
– حسابات أموال المشاركة	0,107	0,020	0,153
الجملة	**807,419**	**487,626**	**191,143**

وتؤثّر التسبقات غير المسواة على دلالة ومصداقية حجم عجز الميزاني ة بالنظر إلى أنّ العمليات التي أسندت التسبقات بعنوانها قد تمّ إنجازها فعليا ممّا يتطلب احتسابها ضمن تكاليف ميزانية الدّولة للسنة المعنيّة.

2- قروض الخزينة المتخلى عنها

تمّ بموجب القانون عدد 104 لسنة 1990 المؤرخ في 26 نوفمبر 1990 تحمل الدولة للقروض غير المستخلصة بالنسبة إلى الصيدلية المركزية وذلك في حدود 12,330 م.د. كما تمّ بموجب القانون عدد 88 لسنة 1998 بتاريخ 2 نوفمبر 1998 التخلي عن قروض الخزينة المسندة لفائدة شركة إسمنت جبل الوسط وذلك في حدود 5 م.د.

ورغم مرور سنوات عديدة على صدور القانونين المذكورين لم يتم تخصيص اعتمادات في مستوى الميزانية لتسوية هذه القروض. وحيث تعتبر القروض المتخلى عنها تعهدات على كاهل الدّولة فإنّ من شأن عدم تسويتها أن يقلّص من الحجم الحقيقي للنفقات وأن يحدّ بالتالي من مستوى عجز الميزانية.

وقد أفادت وزارة الإقتصاد والمالية في هذا الصدد بأنّه سيتمّ النظر في هذا الموضوع.

3- تسبقات منجزة من قبل المحاسبين العمومين غير مسواة

تضمنت سجلات أمين المال العام في موفى سنة 2012 مبالغ بعنوان تسبقات أسندت من قبل المحاسبين العموميين تمّت تغطيتها من قبل الخزينة وذلك بعنوان مصاريف مختلفة تعلقت أساسا بأجور حاملي بطاقات الجبر وبمصاريف التتبعات والدعوى (26,622 م.د) وبتسبقات بعنوان صكوك غير مسددة (9,746 م.د).

وعلى غرار التسبقات المسندة مباشرة من قبل الخزينة العامّة يؤدي عدم تخصيص اعتمادات من الميزانية لتسوية هذه التسبقات إلى الحدّ من جملة تكاليف ميزانية الدّولة وبالتالي من شفافية مستوى العجز.

4- عمليات للحفظ

يجدر التذكير في هذا الخصوص بأنّ بعض العمليات تشكو من نقص في المعطيات حول طبيعتها أو هدفها ممّا يتعذر معه تحديد إدراجها النهائي وهو ما يتطلب في مرحلة أولى تضمينها بحسابات وقتية على أن يتمّ في مرحلة ثانية تسوية وضعيتها من خلال تحديد طبيعتها وضبط مآلها النهائي. ويؤثر الإدراج النهائي للعمليات الوقتية في حجم موارد الميزانية ونفقاتها. ويؤدي عدم تسوية هذه العم ليات حتما إلى الحد من دقة ودلالة عجز الميزانية.

وبيّن النظر في وضعية حساب مقابيض للحفظ ارتفاع رصيد الحساب المذكور في موفى سنة 2012 إلى ما قيمته 695,055 م.د.

كما تبين من خلال النظر في وضعية العمليات للحفظ في موفى سنة 2012 تعدد الهياكل وتنوع العمليات التي تمّ بعنوانها إدراج مقابيض للحفظ إذ لا تتضمن العمليات المدرجة بهذا العنوان حصرا مقابيض الميزانية بل كلّ العمليات التي تعذر على أمين المال العامّ تحديد مآلها النهائي.

ومن شأن العمل على تسوية هذه العمليات أن يساعد على تدعيم دلالة ودقة عجز الميزانية.

5- مناب الدّولة من أرباح البنك المركزي التونسي

خلافا لمبدأ سنويّة الميزانيّة، لم يتمّ إدراج مناب الميزانية من أرباح البنك المركزي التونسي بعنوان 2011 والبالغ 251,600 م.د ضمن ميزانية سنة 2012.

ويؤدي عدم إدراج الأرباح المذكورة بميزانية الدولة لسنة 2012 إلى التقليص من دقة موارد الميزانية وبالتالي من شفافية مستوى العجز.

6- النفقات بعنوان إرجاع فائض الأداء

تطبيقا لأحكام مجلة الأداء على القيمة المضافة ومجلة تشجيع الاستثمارات ولنصوص قانونية أخرى بلغ الحجم الإجمالي للنفقات بعنوان إرجاع فائض الأداء في سنة 2012 ما قدره 287,711 م.د مقابل 114,2 م.د بالنسبة للسنة السابقة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ عملية إرجاع الأداءات والمعاليم تخضع إلى الإجراءات الاستثنائية المنصوص عليها بالتعليمات العامّة المؤرخة في 15 سبتمبر 1989 والتي تعفي هذه العمليات من الاجراءات المنظمة لصرف النفقات. وأدّى اعتماد هذا التمشي إلى عدم إدراج النفقات المنجزة بهذا العنوان ضمن عمليات ميزانية الدّولة وبالتالي إلى عدم أخذها بعين الاعتبار عند تحديد العجز.

وبالنظر إلى أهمية المبالغ من ناحية وإلى عدم تضمين المعطيات المتعلقة بها ضمن عمليات الميزانية فإنّ إعادة النظر في الإجراءات المعتمدة بهذا العنوان من شأنه أن يساهم في الرفع من شفافية مستوى عجز الميزانية.

ج -الحساب القارّ لتسبقات الخزينة

1- نتيجة تنفيذ الميزانية لسنة 2012

باعتبار عمليات تنفيذ الميزانية قبضا وصرفا وبعد نقل فوائض صناديق الخزينة البالغة 1.756,485 م.د بالنسبة إلى الحسابات الخاصّة في الخزينة و 325,211 م.د بعنوان حسابات أموال المشاركة إلى السّنة الموالية، أسفر تصرّف 2012 عن فائض في المصاريف على المقابيض قدره 384,699 م.د تمّت تغطيته باللجوء إلى متوفّرات الخزينة.

ويتولّى أمين المال العامّ، طبقا لأحكام القانون الأساسي للميزانية، إدراج هذا الفائض ضمن حساب توقيفي وقتي بالباب المخصّص لعمليّات للتسوية أو للتحويل، وذلك في انتظار الإذن باقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة على إثر صدور قانون غلق الميزانية.

ويبيّن الجدول التالي نتائج تنفيذ الميزانية في سنة 2012 :

م.د

البيانات	تقديرات قانون المالية الأصلي	تقديرات قانون المالية التكميلي	الإنجازات
– المقابيض الذاتية الاعتيادية	14.888,900	17.000,400	15.298,906
– المقابيض الذاتية غير الاعتيادية	335,000	1.563,000	1.879,024
– مقابيض الحسابات الخاصة في الخزينة	920,100	1.080,600	* 2.509,359
– مقابيض حسابات أموال المشاركة	–	–	* 419,110
جملة الموارد الذاتيّة	**16.144,000**	**19.644,000**	**20.106,399**
- نفقات التصرّف	13.441,900	14.694,900	14.511,929
- نفقات التنمية	4.378,000	5.411,500	4.062,288
– نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	920,100	1.080.600	752,874
– نفقات حسابات أموال المشاركة	–	–	93,898
جملة النفقات	**18.740,000**	**21.187,000**	**19.420,989**
الفارق بين النفقات والموارد	**– 2.596,000**	**– 1.543.000**	**685,410**
- موارد الاقتراض	**6.666,000**	**5.632,000**	**5.074,743**
- تسديد فوائد الدين العمومي	1.330,000	1.300,000	1.274,250
- تسديد أصل الدين العمومي	2.740,000	2.789,000	2.788,906
– جملة نفقات الدين	**4.070,000**	**4.089,000**	**4.063,156**
– التمويل الصافي	**2.596,000**	**1.543,000**	**1.011,587**
– الفارق بين مجمل الموارد والنفقات	**–**	**–**	**1.696,997**
الفوائض المنقولة بعنوان صناديق الخزينة إلى تصرف سنة 2013	**–**	**–**	**– 2.081,696**
– الحسابات الخاصة في الخزينة	–	–	1.756,485
– حسابات أموال المشاركة	–	–	325,211
فائض المصاريف على المقابيض	**–**	**–**	**384,699**
*** باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السابق**			

2- وضعية الحساب القارّ لتسبقات الخزينة في موفى سنة 2012

تبيّن بالرجوع إلى حساب أمين المال العامّ أنّ الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة بلغ في 31 ديسمبر 2012 ما قيمته 5.729,005 م.د.

ولوحظ عدم اقتطاع مبالغ بعنوان نقل نتائج سنوات 2009 و 2010 و 2011 وذلك بالنظر إلى عدم المصادقة إلى موفى سنة 2012 على قوانين غلق الميزانية للسنوات المذكورة.

وبإدراج فوائض المصـاريف على مقـابيض الميزانية لسنوات 2009 (1.008,045 م.د) و 2010 (1.486,133 م.د) و2011 (1.013,857 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي للحساب القارّ لتسبقات الخزينة إلى 9.237,041 م.د.

ويعكس تفاقم الرّصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة ارتفاعا في مستوى مخاطر السيولة وإعادة التمويل. كما ينمّ عن نقص في دقّة تقدير موارد ميزانيّة الدّولة ونفقاتها ممّا يؤدّي إلى عدم التوافق بين التقديرات والإنجازات ويجبر على تمويل العجز بواسطة متوفّرات الخزينة. ويجدر التذكير بضرورة العمل على تفادي اللجوء إلى متوفّرات الخزينة، دون ترخيص مسبق بقانون الماليّة، كمورد قارّ لتمويل جانب من العمليات.

وتؤكد الدائرة في هذا السياق على النظر في إمكانية التنصيص ضمن القانون الأساسي للميزانية على أنّ قانون غلق الميزانية يضبط ضمن فصوله وضعية الحساب القارّ لتسبقات الخزينة بما يمكّن من إبراز تطور الرصيد المدين لهذا الحساب.

العنوان الثاني: ضبط التقديرات

ينصّ الفصل 24 من القانون الأساسي للميزانية على أنّه "يتم ضبط تقديرات الموارد من قبل وزير المالية حسب أصناف المداخيل وذلك في إطار التوازن الاقتصادي للسنة المعنية ويتمّ ضبط تقديرات النفقات على أساس حاجيات التصرف المنتظرة لمختلف المصالح ونسق إنجاز مشاريع وبرامج التنمية".

ومكّن النظر في التقديرات بعنوان سنة 2012 من الوقوف على بعض الاستنتاجات تعلقت بضبط تقديرات الموارد والنفقات والموارد الموظفة.

ويكتسي ضبط تقديرات ميزانية الدّولة أهمية خاصّة في إطار الرقابة على غلق الميزانية بالنظر إلى الأثر المباشر لدقة التقديرات على شفافية ومصداقية المعطيات المالية المقدمة للسلطة التشريعة عند الإقتراع على مشروع قانون المالية في مرحلة أولى وقانون غلق الميزانية في مرحلة ثانية.

كما ترتبط أهمية دقة تقديرات ميزانية الدّولة بالتوزانات العامّة إذ يؤدي تحديد حجم النفقات دون الإستناد إلى تقديرات واقعية إلى تسجيل مستويات مرتفعة لعجز الميزانية.

أ – ضبط تقديرات موارد ميزانية الدّولة

شهد تصرف سنة 2012 تسجيل فوارق بين تقديرات قوانين المالية والمبالغ المحصّلة فعليا وذلك كما يتبين من الجدول التالي :

م.د

البيانات	التقديرات	الإنجازات	الفارق
المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة	13.689,500	13.557,044	- 132,456
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	3.310,900	1.741,862	- 1.569,038
المداخيل غير الاعتياديّة	1.563,000	1.879,024	316,024
موارد الاقتراض	5.672,499	5.074,743	- 597,756
الحسابات الخاصّة في الخزينة	1.080,600	1.246,975	166,375
حسابات أموال المشاركة	82. 333, 093	82. 333, 093	-

وتتعين الملاحظة أنّه ورغم إصدار قانون مالية تكميلي خلال السنة بتاريخ 16 ماي 2012 تمّ تسجيل فوارق هامّة خاصة ببعض بنود الموارد الجبائية. وفضلا عن عدم التقيد بمستوى عجز الميزانية المقدر، أدّت هذه الفوارق في ظل تحقيق النفقات بنسب استهلاك مرتفعة إلى تفاقم وضعية العجز.

ومكّنت الأعمال المنجزة بعنوان غلق الميزانية من الوقوف على بعض النقائص تعلّقت بضبط تقديرات الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية.

1 - ضبط تقديرات الموارد الجبائية

1 1 - عدم التنصيص على مستوى مرونة الموارد الجبائية

دأبت المصالح المختصة لوزارة الإقتصاد والمالية على تحديد تقديرات الموارد الجبائية للميزانية بالارتباط مع النسب المقدرة للنموّ الاقتصادي. وفي المقابل لم يتوفر للدائرة وخلافا للأنظمة المقارنة ما يفيد تولي هذه المصالح تحديد مستوى لمرونة الموارد الجبائية (élasticité) مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية.

ويحول عدم ضبط مستوى للمرونة وعدم التنصيص عليه ضمن التقرير حول ميزانية الدولة المرفق بمشروع قانون المالية دون إمكانية دراسة مستوى دقّة التقديرات عند التصويت على قانون المالية في ما يتعلق بربطها بالتوازن الاقتصادي.

وفضلا عن أهميتها لإجراء الرقابة التشريعية على دقة تقديرات الموارد الجبائية تمكّن هذه المعطيات عند النظر في مشروع قانون غلق الميزانية من تحديد أسباب الفوارق سواء كانت متأتية من نقص في مؤشرات النموّ الاقتصادي مقارنة بالتقديرات أو من نقص في دقة التقديرات.

1 2 - عدم إبراز مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة

يتمّ سنويا في إطار قوانين المالية سواء الأصلية أو التكميلية اتخاذ اجراءات جديدة تكون غالبا ذات طابع جبائي. ولئن يتم إبراز مضمون وأهداف هذه الإجراءات ضمن شرح أسباب قانون المالية فإنّ المصالح المختصة بوزارة الإقتصاد والمالية لا تتولى دوما تحديد الأثر المالي الكمي للإجراءات الجديدة على موارد الميزانية.

ويتمّ تقديم تقديرات موارد الميزانية ضمن مشروع قانون المالية بصفة إجمالية دون الفصل بين التطور الطبيعى للموارد وأثر الإجراءات الجديدة.

وإنّ التنصيص على هذا الجانب ضمن الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية بصفة آلية من شأنه أن يمكّن السلطة التشريعيّة من تقييم جدوى هذه الإجراءات في ما يتعلّق بمساهمتها في الرفع من موارد الدّولة. كما أنّ التنصيص على الموارد المحصّلة بعنوان هذه الإجرءات ضمن قانون غلق الميزانية من شأنه أن يساعد على تقيي م المساهمة الفعلية لهذه الإجراءات.

كما تجدّد الدائرة دعوتها إلى ضرورة العمل على جرد الامتيازات الجبائية التي تنجرّ عنها نفقات جبائية والتنصيص عليها ضمن الوثائق المرفقة بقانون المالية بما يمكّن السلطة التشريعية من النظر في جدوى هذه الامتيازات.

1 3 - مردود الاستخلاص بعنوان بقايا الإيرادات غير المستخلصة

لوحظ أنّ الوثائق المحاسبية المرفقة بمشروع قانون المالية والوثائق المحاسبية المصاحبة لمشروع قانون غلق الميزانية لا تتضمن وضعية البقايا غير المستخلصة بعنوان الموارد الجبائية.

وفضلا عن عدم التقيد بأحكام الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية والتي تنص على ضرورة تضمن الحساب العام للسنة المالية لوضعية الديون غير المستخلصة فإنّ عدم مدّ السلطة التشريعية بهذه الوضعية من شأنه أن يحول دون تمكينها من مقاربة الاستخلاصات المنجزة خلال سنة ما بالاستخلاصات التي يتعين إنجازها.

2 - ضبط تقديرات الموارد غير الجبائية

1 2 - تحويلات المنشآت العمومية

سجّلت تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة خلال سنة 2012 نقصا بقيمة 141,540 م.د أي ما يمثّل حوالي 17 % من تقديرات قانون المالية التكميلي. وتبين في هذا الخصوص أنّ النقص في المعطيات حول أنشطة المنشآت العمومية لدى الخزينة العامّة من ناحية وعدم تثقيل مستحقات الدولة بهذا العنوان من ناحية أخرى حال دون ضبط تقديرات دقيقة حول الموارد الواجب تحصيلها.

ومن شأن متابعة مستحقات الدوّلة مع متابعة تطور نشاط المنشآت العمومية أن يساهم في الرفع من دقة التقديرات بهذا الخصوص.

2 2 - مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية

تشمل مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية أساسا المداخيل البترولية وأتاوة عبور الغاز. وسجلت هذه الموارد في سنة 2012 فوارق هامّة مقارنة بالتقديرات وذلك كما يتبين من الجدول التالي:

م.د

البنود	التقديرات	الإنجازات	الفارق
المداخيل البترولية	0	140,712	140,712
أتاوة عبور الغاز	444,000	210,485	235,515 -

يتبين من الجدول أعلاه أنّه ورغم عدم تضمن قانون المالية التكميلي تقديرات بعنوان المداخيل البترولية سجّلت ميزانية الدّولة لسنة 2012 موارد بهذا العنوان بقيمة 140,712 م.د وهو ما يبرز عدم دقة التقديرات بهذا العنوان وإلى الإجراءات غير الشفافة لعمليات القيد المحاسبي لهذه الموارد التي تكتسي الطابع القارّ.

وفي خصوص مداخيل عبور الغاز وفضلا عن أهمية الفوارق المسجلة في سنة 2012 مقارنة بالتقديرات تبين أنّ ضبط التقديرات بعنوان هذه الموارد يتمّ اعتمادا على طرق تقديرية تستند إلى النتائج المسجّلة خلال السنوات السابقة. كما لم يتوفر ما يفيد مسك مصالح وزارة الإقتصاد والمالية لمعطيات محاسبية حول نشاط المؤسسات المعنية بهذا الصنف من الموارد وكذلك حجم التعهدات بهذا العنوان.

ب –ضبط تقديرات النفقات

1- الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة

فضلا عن عدم التقيد بأحكام القانون الأساسي للميزانية في ما يتعلق بالنفقات الطارئة من حيث عدم تخصيصها حصرا للنفقات الطارئة والتي يتعذّر توزيعها عند الاقتراع عليها يتبين من خلال النظر في توزيع هذه الاعتمادات خلال السنة أنّ ارتفاع نسبة هذه الاعتمادات يترجم عن نقص في دقّة ضبط التقديرات في خصوص بعض أصناف النفقات على غرار التأجير العمومي ووسائل المصالح. وبلغ في سنة 2012 حجم الاعتمادات

الطارئة (العنوان الأوّل والعنوان الثاني) ما قيمته 319,404 م.د وهو ما يمثّل 15,88 % من مجمل نفقات التصرف ونفقات التنمية.

وتدعو الدائرة إلى النظر في إمكانية تحديد سقف للنفقات الطارئة على غرار التحويلات وعلى ما هو معمول به بالقانون المقارن وذلك في مستوى القانون الأساسي للميزانية مع التأكيد على ضرورة التنصيص على نسبة السقف ضمن القانون المذكور.

2- ضبط تقديرات الانتدابات

مكّن النظر في قوانين المالية لسنة 2012 والتقارير المتعلقة بها والمقدمة إلى الدائرة من الوقوف على عدم تضمّن هذه النصوص لعدد الانتدابات المبرمجة بعنوان السنة المعنية.

وتؤكد الدائرة على ضرورة التنصيص ضمن قانون المالية على التراخيص بعنوان الانتدابات المبرمج انجازها بعنوان السنة. كما تؤكد على ضرورة تقديم وزارة الإقتصاد والمالية كشفا في الانتدابات المنجزة فعليا خلال السنة ضمن الوثائق المصاحبة لمشروع قانون غلق الميزانية.

كما يتعيّن التأكيد على أنّ النظر في مدى دقة التقديرات بعنوان نفقات التأجير يتطلب حتما توفير معطيات حول عدد الأعوان العموميين مع تحديد صنفهم ووضعيتهم.

3- ضبط تقديرات اعتمادات الدفع المحالة إلى الجهات

لوحظ في ما يتعلّق بالتصرف في الاعتمادات المحالة إلى الجهات (الجماعات المحلية) نقص في ضبط التقديرات بعنوانها. فقد تبين أنّ ضبط حجم الا عتمادات المحمولة على ميزانية الدّولة بمختلف أبوابها والتي تتمّ إحالتها إلى البلديات والمجالس الجهوية لم يستند إلى النسق الفعلي لانجاز المشاريع وذلك خلافا لأحكام القانون الأساسي للميزانية.

وتبيّن في هذا الخصوص من خلال فحص عينة من الحسابات المالية للجماعات المحلية تواصل تراكم الفواضل بعنوان الاعتمادات المحالة خلال سنتي 2011 و2012. ويبين الجدول التالي أمثلة عن وضعية الاعتمادات المحالة خلال سنة 2012 :

بالدّينار

الرمز	الولاية	الإعتمادات النهائية	الإعتمادات المأمور بصرفها	الإعتمادات المنقولة إلى التصرف اللاحق
01	المجلس الجهوي بتونس	33. 509. 307, 754	16 566. 058, 802	16. 943 .248, 952
05	المجلس الجهوي بنابل	20. 396 .480, 055	8 089. 312, 146	12. 307. 167, 909
10	المجلس الجهوي بزغوان	17. 151. 831, 583	10 747. 226, 547	6. 404. 005, 036
02	المجلس الجهوي بأريانة	11. 643. 437, 568	5 386. 346, 377	6. 257. 091, 191
0101	بلدية تونس	3. 560 ,683	988. 241, 439	2. 572. 438, 348
0309	حمام الشط	1. 035. 312, 908	620. 730, 055	620. 730, 055
0502	الحمامات	770. 377, 000	194. 784, 253	575. 591, 189
1002	الزريبة	393. 294 ,749	43. 835, 356	349. 459, 393
0504	قربة	452. 169, 588	123. 582, 818	328. 582, 818
0508	الهوارية	309. 586 ,179	5. 825, 009	303. 761, 170
0311	بومهل البساتين	335. 007, 435	80. 094, 521	254. 912, 914
0513	بني خلاد	101. 031, 200	-	101. 031, 200

وتجدر الإشارة إلى أنّه وفضلا عن النقص في شفافية المعطيات المتّصلة بنفقات الميزانية من حيث عدم تطابق تنفيذ الميزانية مع الإنجاز الفعلي للمشاريع لم يتبين للدائرة مراجعة ضبط التقديرات بعنوان الاعتمادات المحالة خلال السنوات الأخيرة في ضوء نسب استهلاك هذه الاعتمادات على المستوى الجهوي.

ج –ضبط تقديرات الموارد الموظّفة لتمويل نفقات

1- حسابات أموال المشاركة

تنصّ أحكام القانون الأساسي للميزانية على أنه يتمّ بموجب قانون المالية رصد الاعتمادات حسب الأقسام والأبواب وذلك بالنسبة إلى نفقات التصرف ونفقات التنمية ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة.
وبذلك يستثني القانون المذكور نفقات أموال المشاركة التي تتمثّل في المبالغ التي يدفعها الأشخاص الماديون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية.

وتقتصر بالتالي رقابة السلطة التشريعية على النظر في تدخّلات أموال المشاركة عند المصادقة على قانون غلق الميزانية علما بأنّ موارد هذه الحسابات شهدت تطوّرا كبيرا حيث ارتفعت من 43,554 م.د في سنة 2002 إلى 83 م.د في سنة 2012.

وحيث يتمّ سنويا ضبط الميزانية في مستوى قانون المالية دون الأخذ بعين الاعتبار العمليات المنجزة بعنوان أموال المشاركة تدعو الدائرة إلى إعادة النظر في أحكام القانون الأساسي للميزانية في اتجاه إدراج تقديرات أموال المشاركة ضمن قوانين المالية بما يمكّن من استكمال المعطيات حول عمليات الميزانية عند التصويت على قانون المالية.

2- التدخلات بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة

تواصل في سنة 2012 تراكم الفوائض بعنوان بعض الحسابات الخاصّة في الخزينة والذي يعود إلى عدم توافق الموارد المخصصة قانونا لهذه الحسابات مع تدخلاتها. واقتصرت موارد بعض الحسابات على الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.

وفضلا عن الحاجة إلى تطهير حسابات أمين المال العامّ من الصناديق غير النشطة فإنّ من شأن تحقيق الموازنة بين تقدير الموارد المخصصة لبعض الحسابات الخاصّة في الخزينة مع حجم تدخلاتها أن يساعد على إضفاء مزيد من الشفافية على عمليات ميزانية الدّولة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ إحداث حسابات خاصّة في الخزينة يستجيب بالأساس إلى الحاجة إلى توخّي المرونة في التصرّف في الأموال العمومية باعتبار أنّ هذه الآلية تمكّن وفقا لأحكام الفصلين 19 و21 من القانون الأساسي للميزانية من توظيف مقابيض لتمويل عمليات معيّنة تهمّ بعض المصالح العمومية وكذلك من نقل فوائض المقابيض على المصاريف من سنة إلى أخرى.

ولئن تنصّ أحكام القانون الأساسي للميزانية على إمكانية استعمال فوائض الموارد المتعلّقة بصناديق الخزينة عوض نقلها إلى التصرف اللاحق بمقتضى قانون المالية أو قانون غلق الميزانية فإنّ الدائرة تجدّد تأكيدها على الحاجة إلى إعادة النظر في الأحكام القانونية المنظمة لموارد بعض الحسابات بما يمكّن من تحقيق التلاؤم بين مواردها ونفقاتها بما يجنّب تراكم الفوائض المنقولة سنويا.

3- الصناديق الخاصّة

عملا بأحكام الفصل 47 من القانون الأساسي للميزانيّة، ضمّن بالحساب العامّ للسنة الماليّة و بمشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2012، وضعية إنجازات الصناديق الخاصّة في مستوى كلّ من الموارد والنفقات.

وتستند رقابة الدائرة، في ما يتعلّق بعمليات الصناديق الخاصّة، إلى المعطيات المدرجة ضمن الحساب العامّ للسنة الماليّة دون إمكانية التثبت، في غياب مصادر أخرى، من شمولية هذه العمليات. فبالإضافة إلى اقتصار إدراج هذه العمليات على الحساب المذكور، لم يتمّ مدّ الدائرة بوثائق الإثبات لعمليات القبض والصرف المنجزة من قبل هذه الصناديق وذلك باستثناء المنح التي يتمّ سنويّا رصدها بميزانية الدّولة وهو ما يدعو إلى توفير الوثائق المثبتة للرصيد للتأكّد من دقّة الرصيد المدرج بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

وتتعيّن الإشارة إلى أنّ العمليات المنجزة في مستوى الصناديق الخاصّة لا تعتبر من ضمن عمليات الميزانية. ويتمّ التنصيص عليها في مستوى قانون غلق الميزانية بهدف الرفع من مستوى الشفافية حول هذا الصنف من العمليات.

ومن شأن إدراج هذه العمليات ضمن الوثائق المكونة لقانون المالية أن يساعد على الرفع من مستوى شفافية عمليات الميزانية وأن يمكّن البرلمان من إجراء رقابة عليها خاصّة بالنظر إلى إنجاز هذه العمليات أساسا من قبل مؤسسات مالية.

4- ضبط تقديرات بعنوان الموارد الخارجية الموظفة

تنصّ أحكام القانون الأساسي للميزانية على أنّه "يقع توظيف بعض موارد القروض الخارجية لتمويل مشاريع التنمية في صيغة موارد تستعمل مباشرة كنفقات وتكتسي هذه النفقات صبغة تقديرية. وتقع كلّ زيادة في هذه النفقات بمقتضى قرار من وزير المالية".

وتمّ تعديل الاعتمادات الأولية المفتوحة بعنوان القروض الممولة بموارد خارجية موظفة بواسطة قرار من وزير الاقتصاد والمالية[1] الذي رفّع في نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بمبلغ 40,499 م.د في سنة 2012.

ورغم الترفيع في هذه الاعتمادات إلى 760,076 م.د فقد تمّ توزيعها في حدود 552,417 م.د أي بنسبة 72,68 % مقابل 75,53 % في التصرّف السّابق. وتترجم محدودية توزيع الاعتمادات عن نقص في دقة ضبطها.

ومن شأن العمل على الرفع من دقة التقديرات بعنوان النفقات الممولة بموارد خارجية موظفة أن يضفي مزيدا من الدلالة على تقديرات الميزانيّة.

---

[1] قرار وزير الاقتصاد والمالية المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2012.

العنوان الثالث: تنفيذ عمليات الميزانية

تمّ الوقوف في خصوص تنفيذ عمليات الميزانية خلال سنة 2012 على نقائص تعلّقت على التوالي بتحصيل الموارد وتأدية النفقات.

أ – تحصيل الموارد

شملت الاستنتاجات على التوالي تحصيل الموارد الجبائية واستخلاص الموارد المثقّلة واستخلاص الموارد غير الجبائية.

1- تحصيل الموارد الجبائية

1-1- إيداع التصاريح وتسوية الإغفالات

تبيّن في هذا الصدد نقص في النتائج المحققة في ما يتعلق بإيداع التصاريح وتسوية الاغفالات ممّا أثر سلبا على تحصيل موارد الميزانية. فرغم أهمية مجهود التوعية والتحسيس بقيت النتائج المسجّلة خلال الفترة من 2010 إلى 2012 متدنية وذلك كما يبرزه الجدول التالي :

م.د

السنـوات	2010	2011	2012
1 . أشخاص معنويون	**80,7**	**72,4**	**62,2**
2 . أشخاص طبيعيون			
1. 2: تجار وصناعيون ومسدو خدمات وحرفيون)	**74,0**	**63,3**	**47,2**
2-1-1: نظام حقيقي	74,3	65,1	53,6
2-1-2: نظام تقديري	73,9	62,9	45,7
2-2: مهن غير تجارية	**88,3**	**81,3**	**71,5**
المجمـوع	**75,7**	**65,7**	**50,8**

وتتعين الإشارة إلى أنّه ورغم تواصل تراجع نسبة إيداع التصاريح خلال سنة 2012 بالنظر إلى الظروف السياسيّ والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال هذه السنة تبقى محدودية هذه النسبة ذات طابع هيكلي حيث بلغ معدل هذه النسبة خلال العشر السنوات الأخيرة 60 %.

1-2- محدودية مردود النظام التقديري

بلغ حجم الموارد المستخلصة بعنوان النظام التقديري في سنة 2012 ما قيمته 23,411 م.د مقابل 16,443 م.د في التصرّف السّابق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النظام الجبائي التونسي يتّسم بأهمية عدد المطالبين بالأداء المنضوين تحت النظام التقديري، الذي يتم في إطاره تحديد مبلغ الأداء المستوجب بصفة تقديرية حسب شريحة رقم المعاملات دون ضبط الدخل أو الربح الصافي الخاضع للأداء. وبلغ عدد المنضوين تحت النظام التقديري، في موفى سنة 2012، حوالي 356 ألف مطالب بالأداء، وهو ما مثّل نسبة 56 % من المطالبين بالأداء. وبالنظر إلى عدد المنضوين تحت هذا النظام يبلغ المعدّل السنويّ ما قيمته 6,576 د.

وتعدّ المبالغ المحصّلة محدودة مقارنة بالحجم الإجمالي للموارد الجبائية المباشرة وذلك بالنظر إلى أهمية عدد المنضوين تحت النظام التقديري.

وتبين تحسن نتائج المراقبة بعنوان النظام التقديري. فقد شهدت سنة 2012 ارتفاعا في مؤشرات متابعة النظام التقديري حيث تمّ تسوية الوضعية الجبائية لـ ما جملته 12.986 مطالبا بالأداء خاضعا للنظام التقديري مقابل 9.560 مطالب بالأداء خلال سنة 2011. وأدّى تطور عدد المطالبين بالأداء الذين شملتهم أعمال التسوية إلى ارتفاع المردود المسجل الذي بلغ 3,215 م.د في سنة 2012 مقابل 2,2 م.د في التصرّف السّابق. ورغم هذا التطوّر بقي مردود النظام التقديري دون النتائج المحققة في سنة 2010 والبالغة 11,9 م.د.

وفي المقابل ورغم تحسن النتائج المسجّلة في سنة 2012 في مستوى الرقابة على النظام التقديري تبقى المبالغ المحصّلة فعليا بعنوان هذا النظام ضئيلة وذلك مقارنة بالنظام الحقيقي.

ومن شأن مراجعة شروط الإنضواء تحت هذا النظام من ناحية وتكثيف الرقابة على المنضوين تحته من ناحية أخرى أن يساعد على الرفع من مردوده الجبائي وبالتالي من نتائج تحصيل موارد الميزانية.

وقد أفادت وزارة الإقتصاد والمالية في هذا الخصوص بأنّه تمّ تجسيم بعض المقترحات المتصلة بمراجعة النظام التقديري وذلك في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2014 وذلك من خلال حصره في صغار المستغلين وفي الزمن وملاءمة مبلغ الضريبة مع كلفة استخلاص الأداء وحث المطالبين بالأداء على احترام الواجبات الجبائية وخاصّة منها ايداع التصاريح ودفع الأداء.

1-3- المراجعات الأوّلية غير المسواة

لوحظ من خلال المعطيات المستقاة لدى مصالح الجباية ارتفاع عدد المراجعات الأوّلية غير المسواة والمتمثّلة في تقارير المراجعة الأوّلية التي تمّ تبليغها إلى المطالبين بالأداء دون أن يتمّ الحسم فيها إمّا بإبرام صلح في شأنها أو بحفظها أو باتخاذ قرار في التوظيف الإجباري في خصوصها.

فقد تبين من خلال الوضعية المقدمة في موفى سنة 2013 أنّ عدد المراجعات الأولية المنجزة في سنة 2012 وغير المسواة إلى غاية هذا التاريخ قد بلغ 8820 مراجعة بمبلغ قدره 226,828 م.د.

وفضلا عن أهمية تسوية هذه المراجعات إمّا بالصلح أو بإصدار قرارات التوظيف الإجباري فإنّ الحرص على مزيد متابعة هذه العمليات من شأنه بالنظر إلى أهمية مبالغها أن يساهم في الرفع من مداخيل ميزانية الدّولة.

1-4- المراجعات المعمّقة غير المسواة

لوحظ، بالنظر في المعطيات المتوفّرة بمنظومة "صادق" حول متابعة مآل نتائج المراجعات المعمّقة المنجزة خلال سنة 2012، أهمية نتائج المراجعات التي تمّ تبليغها إلى المطالبين بالأداء دون أن يتمّ تسويتها سواء بإبرام صلح أو بإصدار قرارات توظيف إجباري في شأنها حيث بلغ عددها في موفى شهر سبتمبر 2013 ما جملته 3240 ملفا بمبلغ إجمالي قدره 63 م.د.

وتتعيّن الملاحظة في هذا الخصوص أنّه ورغم أهمية المبالغ المضمّنة بملفات المراجعة المعمّقة والمنجزة في سنة 2012 بلغ معدل التأخير في تسوية هذه العمليات حوالي السنة.

وقد أفادت وزارة الإقتصاد والمالية في هذا الخصوص بأنّه تمّ إعطاء التعليمات اللازمة من خلال المذكّرات الإدارية الموّجهة إلى مصالح المراقبة الجبائية لتفادي هذه النقائص. كما تمت دعوة المحققين إلى الحرص مستقبلا على تصفية هذه الملفات في أجل لا يتجاوز 6 أشهر من تاريخ الإعلام بنتائج المراجعة.

2- استخلاص الموارد المثقّلة

استنادا إلى النتائج المسجلة خلال سنة 2012 والمضمّنة بالمعطيات المقدّمة من قبل الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص تمّ الوقوف على محدودية نتائج الاستخلاص بعنوان الديون المثقّلة.

2-1- تثقيل الديون

مكّن النظر في المعطيات المقدمّة لدائرة المحاسبات في ما يتعلّق بتثقيل الديون العمومية من الوقوف على استنتاجات تمحورت أساسا حول تطوّر المبالغ المثقّلة وذلك كما يتبين من الجدول التالي:

م.د

البنود / السنوات	2010	2011	2012
الخصم من المورد	71,9	70,1	143
التسبقات على الضريبة	185,1	40,5	143
التسوية	185,5	30,1	305
الأداء على القيمة المضافة	209,9	59,7	344
باقي البنود	92,9	22,1	99
الجملة	**745,3**	**229,5**	**1.034**

يتبين من الجدول أعلاه أنّ التثقيلات بعنوان الديون الجبائية تعلّقت أساسا خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2012 بالأداء على القيمة المضافة والتسبقات والتسوية.

وساهم التطور الهام للتثقيلات خلال سنة 2012 في تواصل تراكم الديون غير المستخلصة بعنوان الموارد الجبائية التي ارتفعت إلى 3.783 م.د في سنة 2012 مقابل 3.104 م.د في سنة 2011.

2 2 - الاستخلاص

تكتسي الأعمال المتّصلة بتنشيط الاستخلاص في ظل محدودية نسبة استخلاص الديون المثقّلة أهمية خاصّة. ومكّنت الأعمال المنجزة بهذا العنوان من الوقوف على نقائص تعلّقت بمحدودية نتائج الاستخلاص واستخلاص الديون بعنوان المنشآت العمومية واستخلاص الديون بعنوان المدينين في طور التفليس.

- **محدودية نتائج الاستخلاص**

شهدت سنة 2012 تواصل محدودية نتائج استخلاص الديون المثقلة وذلك كما يتبين من الجدول التالي الذي يلخص وضعية الاستخلاص خلال السنوات من 2009 إلى 2012:

م.د

السنة	2009	2010	2011	2012
المبلغ	312	404	213	278
بقايا الإيرادات غير المستخلصة	3.908	4.315	4.245	4.244
النسبة	**7,98**	**9,36**	**5,02**	**6,55**

وتتعين ملاحظة التباين الهامّ بين مختلف الجهات من حيث نتائج الاستخلاص إذ تمّ خلال سنة 2012 تحصيل القسط الأوفر من الموارد المثقّلة أساسا في مستوى المراكز المحاسبية الراجعة إلى ولايات تونس الكبرى بالإضافة إلى ولايات سوسة وصفاقس ونابل وذلك كما يتبين من الجدول التالي:

م.د

أمانة المال الجهوية	المبلغ
تونس 2	**110,870**
تونس 1	**26,580**
سوسة	**21,070**
صفاقس	**20,550**
نابل	**15,060**
بن عروس	**12,500**
أريانة	**11,900**
باقي الولايات	**13,000**
المجموع	**231,530**

- **استخلاص الديون بعنوان المنشآت العمومية**

تواصل في سنة 2012 تضمين ديون بعنوان المنشآت العمومية التي تلاقي صعوبة في الاستخلاص بالنظر إلى خضوعها إلى إجراءات التصفية أو التخصيص وذلك بحجم إجمالي قدره 206 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفصل 36 من القانون عدد 38 لسنة 1999 المؤرخ في 3 ماي 1999 والمتعلق بإتمام القانون عدد 9 لسنة 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية ينص على أنّه "بداية من تاريخ المصادقة على برنامج التصفية، تعلق، خلال فترة التصفية، التتبعات العدلية وأعمال التنفيذ الرامية إلى استخلاص الديون المتخلدة بذمة المؤسسة أو المنشأة المقرر تصفيتها، وفي هذه الحالة تعلّق آجال السقوط".

ومن شأن تفعيل آلية الطرح لا سيما أنّ مجلة المحاسبة العمومية تنصّ في الفصل 83 على أنّه إذا تعذر على محاسب التوصل إلى استخلاص معاليم أو إيرادات كلّف بجبايتها جاز "لوزير الإقتصاد والمالية أو من فوض له وزير الإقتصاد والمالية في ذلك" أن يأذن له بطرحها من حساباته وذلك بإلغائها أو تأجيل دفعها أن يساهم في التقليص من حجم هذه الديون . ويكون قرار الطرح مرفوقا باقتراحات المحاسب في هذا الشأن وبكل الوثائق الموضحة للأسباب الموجبة له.

- **المدينون في إطار التسوية أو التفليس**

تواصل في سنة 2012 تضمين ديون المؤسسات التي تقع تحت طائلة قانون إنقاذ المؤسسات والبالغة 333,1 م.د. وبلغ عدد المدينين الخاضعين إلى إجراءات التصفية أو التفليس خارج قانون الإنقاذ ما جملته 650 مدينا بمبلغ إجمالي قدره 100 م.د.

وحيث تفضي الإجراءات المعمول بها في مجال التسوية الرضائية أو القضائية إمّا إلى مواصلة المؤسسة نشاطها أو إحالتها للغير أو تفليسها أو تصفيتها. وباستثناء المؤسسات التي يتقرر مواصلة نشاطها تؤدي متابعة استخلاص الديون الراجعة للدولة في إطار ملفات التسوية القضائية إمّا إلى استخلاص كامل الدين أو إلى استخلاص جزئي أو في بعض الحالات إلى عدم استخلاصه لعدم كفاية الأموال.

ولئن يتّضح تعذر استخلاص الديون المتبقية بعد إقرار توزيع الأموال المؤمّنة لدى الخزينة العامّة فقد تبيّن عدم إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصفيتها إمّا بطرحها أو بنقلها إلى دفتر الديون مؤجلة الدفع وذلك وفقا لأحكام الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية. فقد تبين في هذا الصدد عدم قيام الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بضبط المؤيدات الواجب توفرها كي تتولى القباضات بالتنسيق مع أمانات المال الجهوية طرح الديون المستوجبة بعنوان الشركات التي تمّ تفليسها أو تصفيتها.

وتجدّد الدائرة توصيتها في هذا الخصوص بضرورة تطهير سجلات المحاسبين العموميين من هذه الديون.

.

3- استخلاص الموارد غير الجبائية

3 1 - مداخيل استرجاع أصل القروض

لئن سجّلت المداخيل بعنوان استرجاع أصل القروض تطوّرا ملحوظا في سنة 2012 لتبلغ ما قيمته 141,186 م.د، فإنّ التصرف في هذه العمليات ما زال يشكو نقائص تعلّقت أساسا بمحدودية نتائج الاستخلاص.

ومكّنت المعطيات المستقاة ميدانيا من الخزينة العامّة من الوقوف على محدودية نتائج الاستخلاص بهذا العنوان حيث لم تتعدّ نسبة 8,81 % من ضمن المبالغ المتبقية للاستخلاص بقيمة 1.600 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب تصرّف أمين المال العامّ المتعلّقين بسنة 2012 لم يتضمّنا وضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المنشآت المنتفعة بقروض تمّت إعادة إسنادها.

ومن شأن إدراج وضعية القروض المعاد إسنادها من حيث الاستخلاص والبقايا غير المستخلصة ضمن هيكلة الحساب العام للسنة المالية أن يساعد على الرفع من شفافية المعطيات المتّصلة بتنفيذ الميزانية.

3 2 - استخلاص الموارد المتأتية من صناديق الضمان الاجتماعي

- **الحساب الخاصّ للدولة لدى صندوق الضمان الاجتماعي**

طبقا لأحكام الفصل 57 من قانون المالية لسنة 1975 يتولى صندوق الضمان الاجتماعي تحصيل الزيادة الإضافية المنصوص عليها بالقانون المذكور والتي حددت بنسبة 0,5 % من مجمل الأجور والمرتبات أو الأرباح التي يتقاضاها العملة. ويتم إدراج المبالغ المحصلة بهذا العنوان بسجلات الصندوق ضمن "حساب خاص للدولة".

ونصّ الفصل 58 من القانون المذكور على أنّه يقع استعمال المبالغ المتأتية من هذه الزيادة في تنمية المجالات الاقتصادية على أن يقع توزيعها بمقتضى قرار من الوزير الأوّل بما يضفي على المبالغ المتأتية من الزيادة المذكورة طابع الموارد المخصصة لتمويل نفقات.

كما لا تتوافق هذه الأحكام مع مبادئ تنفيذ الميزانية في ما يتعلّق خاصّة بعدم تخصيص موارد لتمويل نفقات وبتبويب الميزانية حيث تقتصر الاستثناءات بعنوان الموارد المخصصة لتمويل النفقات على العمليات المنجزة بعنوان صناديق الخزينة والصناديق الخاصّة والموارد الخارجية الموظفة.

وتنصّ أحكام القانون الأساسي للميزانية في هذا الخصوص على أنّه "تُستعمل جملة الموارد لتسديد جملة المصاريف، غير أنّه يمكن استعمال بعض الموارد لتسديد بعض المصاريف بواسطة صناديق الخزينة والصناديق الخاصة. وعلاوة على ذلك يقع توظيف بعض موارد القروض الخارجية لتمويل مشاريع التنمية في صيغة موارد تستعمل مباشرة كنفقات".

ويخالف التمشي المعتمد في صرف هذه الموارد مبدأ شمولية الميزانية حيث وخلافا لصناديق الخزينة والموارد الموظفة بعنوان القروض الخارجية لا يتمّ إدراج العمليات المنجزة في إطار الفصلين المذكورين ضمن عمليات الميزانية.

ويكتسي هذا النقص أهميّة خاصة بالنظر إلى ارتفاع العمليات المنجزة بهذا العنوان والتي ناهز حجمها على سبيل المثال في سنة 2012 ما قيمته 42,134 م.د في خصوص الموارد و9,7 م.د في ما يتعلق بالدفوعات.

وتؤكد الدائرة على ضرورة التقيد بمبدأ شمولية عمليات الميزانية والذي يتطلب إعادة النظر في القيد المحاسبي لهذه العمليات من خلال إدراجها ضمن موارد ونفقات الميزانية. كما تؤكد على ضرورة تولي الصندوق إحالة المبالغ المتبقية إلى خزينة الدّولة.

- **الدفوعات بعنوان الصندوق الوطني للتأمين على المرض**

يتولى الصندوق الوطني للتأمين على المرض دفع مساهمات لفائدة ميزانية الدّولة وذلك مقابل تداوي منخرطيه بالمؤسسات الصحية. وبلغ حجم هذه المساهمات في سنة 2012 ما قيمته 106,250 م.د.

وتبين في هذا الخصوص أنّ عملية تحصيل المبالغ بهذا العنوان تقتصر في مستوى الخزينة العامّة على التحويل دون تقديم الوثائق المثبتة للمبالغ المحصّلة.

وتدعو الدائرة إلى ضرورة تولي مصالح الخزينة تحصيل المبالغ بعنوان المساهمات مقابل التداوي بالمؤسسات الصحية استنادا إلى وضعية محاسبية وبعد إجراء الرقابة المنوطة بعهدة المحاسب العمومي في ما يتعلّق بتحصيل الموارد.

ب –النفقات

1- النفقات بعنوان التأجير

ضبط قانون المالية لسنة 2012 تقديرات النفقات بعنوان التأجير العمومي بمبلغ 8.564,726 م.د وتمّ الترفيع فيها أوّلا بمقتضى قانون المالية التكميلي (+ 82,627 م.د) وثانيا عند توزيع النفقات الطارئة بين مختلف الأقسام (+ 127,140 م.د). وباعتبار حجم التحويلات بين البنود، بلغت الاعتمادات النهائية لهذا القسم 8.769,683 م.د مسجّلة نموا بنسبة 12,85 % مقابل 13,08 % في سنة 2011.

وتتعين الملاحظة أنّ ارتفاع الاعتمادات المخصصة بعنوان التأجير يعود أساسا إلى الانتدابات الاستثنائية التي تمّ إقرارها منذ سنة 2011 حيث تمّ سنّ مجموعة من الأحكام تعلّقت بالقيام بانتدابات استثنائية في القطاع العمومي. وتعلق الأمر أساسا بالأحكام الواردة بالمرسوم عدد 32 لسنة 2011 المؤرّخ في 27 أفريل 2011 [1].

كما نصّ المرسوم عدد 1 لسنة 2011 المؤرّخ في 19 فيفري 2011 والمتعلّق بالعفو العامّ على أنّ لكلّ من سيشملهم العفو العامّ الحقّ في العودة للعمل الذي كانوا يشغلونه قبل انقطاعهم ولو بصفة زائدة عن العدد.

وساهمت الانتدابات الاستثنائية خلال سنة 2012 في الرفع من حجم احداثات الشغل في مستوى الوظيفة العمومية حيث بلغ عددها 17,6 ألف مقابل 19,9 ألف في سنة 2011 و6,7 ألف في سنة 2010.

ورغم أهمية النفقات المنجزة خلال سنة 2012 بعنوان الانتدابات الاستثنائية لم تتوفر بالوثائق المحاسبية المصاحبة لمشروع قانون غلق الميزانية معطيات حول عدد وحجم نفقات الدّولة بعنوان هذه الانتدابات.

وتؤكد الدائرة على ضرورة تولي مصالح وزارة الإقتصاد والمالية تضمين الوثائق المصاحبة لقانون غلق الميزانية وضعية الانتدابات في مستوى مختلف أبواب الميزانية مع إبراز الأثر المالي الفعلي خلال سنة ما وذلك مقارنة بالتقديرات.

---

[1] يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي بعنوان سنة 2011

2- النفقات بعنوان المنح المخولة لفائدة السلط العمومية

يتمّ سنويا بميزانية الدّولة تخصيص منح بعنوان السلط العمومية. وقد شهد حجم هذه المنح خلال سنة 2012 تطوّرا ملحوظا مقارنة بتصرف 2011 حيث ارتفع إلى 28,894 م.د مقابل 16,482 م.د.

وتوزعت الاعتمادات المأمور بصرفها خلال سنة 2012 أساسا على الأبواب التالية:

م.د

الباب	قانون المالية الأولي	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات المتأتية من باب المصاريف الطارئة	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات المأمور بصرفها
المجلس الوطني التأسيسي	8,111	13,111	2,942	16,099	15,550
رئاسة الجمهورية	3,000	3,500	-	3,500	2,827
رئاسة الحكومة	1,767	2,529	0,320	2,849	2,781

وفضلا عن الترفيع في الاعتمادات بمقتضى قانون المالية التكميلي شهد تصرف 2012 توزيع اعتمادات بعنوان المصاريف الطارئة وهو ما لا يتوافق مع الطبيعة القارة وغير الطارئة لهذا الصنف من النفقات. وتدعو الدائرة إلى إرفاق قانون غلق الميزانيّة بالمعطيات المبينة لصرف هذه الاعتمادات بما من شأنه أن يساهم في دعم الشفافية المتّصلة بصرف هذه النفقات.

3- النفقات بعنوان تكفل الدّولة بعجز الأنظمة الخاصّة للتقاعد

تمّ منذ سنة 2002 الإقرار بتولي الدوّلة تغطية العجز بعنوان أنظمة التقاعد الخاصّة لأعضاء الحكومة والنواب والولاة. وتبين في هذا الخصوص أنّه وفي ظل تراجع المساهمات الفعلية بعنوان هذه الأنظمة شهد العجز المسجل في سنة 2012 تفاقما ليبلغ استنادا إلى المعطيات المبينة بالقوائم المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ما قيمته 14,072 م.د. ويلخص الجدول التالي وضعية هذه الأنظمة في موفى سنة 2012.

م.د

السنة	2011	2012
تكلفة الأنظمة الخاصّة	14.785,829	16.867,712
المساهمات الفعلية	1.637,976	2.795,658
العجز الحاصل والمدعم من قبل ميزانية الدّولة	13.147,853	14.072,054

وتجدر الإشارة إلى التفاقم المتواصل لنفقات ميزانية الدّولة بعنوان تغطية عجز الأنظمة الخاصّة وذلك كما يتبين من الجدول التالي الذي يبرز تطور نفقات الميزانية بهذا العنوان منذ سنة 2003:

م.د

تسديد عجز الأنظمة الخاصة بالتقاعد	
2003	4,5
2004	4,6
2005	4,8
2006	5
2007	4,8
2008	5
2009	6
2010	7,693
2011	9,552
2012	14

ومن شأن النظر في صيغ لمعالجة عجز الأنظمة الخاصّة أن يساعد على التقليص من نفقات الدّولة وبالتالي على التحكم في عجز الميزانية.

4- النفقات بعنوان المشاريع المموّلة بواسطة قروض خارجية

تبيّن من خلال النظر في الوثائق المتصلة بعيّنة من المشاريع المموّلة بواسطة قروض خارجية ضعف نسق السحوبات وطول إجراءات إنجاز الصفقات العمومية. كما تمّ الوقوف استنادا إلى عينة من تقارير التفقد المنجزة في خصوص المشاريع الممولة بواسطة قروض خارجية على التأخير في القيد المحاسبي لهذه العمليات وهو ما أدّى على غرار السنوات السابقة إلى التأخير في إعداد الحساب العام للسنة المالية الذي تمّ تقديمه بتاريخ 8 أفريل 2014.

وقد أفادت مصالح وزارة الإقتصاد والمالية في هذا الخصوص بأنّ هذا التأخير يعود إلى عدم تقيّد الوزارات والوكالات المنتفعة بمشاريع مموّلة بقروض موظّفة بمنشور وزير المالية بتاريخ 20 سبتمبر 2008 والمتعلق باتمام إجراءات التأشير على سحوبات القروض الخارجية وتسجيلها وتسويتها عبر منظومتي "سياد" و"أدب".

وتبيّن في هذا الخصوص أنّ البرامج والمشاريع الممولة بواسطة قروض أو هبات خارجية تشكو ضعفا في السحوبات بعنوانها. فمثلا بالنسبة للبرنامج الإطاري للتصرف في أحواض الأودية، ارتفعت نسبة السحوبات في

موفّ سنة 2012 إلى 21 % بالنسبة للقرض و27 % بالنسبة للهبة وذلك بالرغم من مرور أربع سنوات على دخول البرنامج حيز التنفيذ. ويعزى ضعف السحوبات إلى البطئ في إجراءات الصفقات العمومية، وعزوف العديد من المؤسسات عن قبول الصفقات المسندة لهم.

كما تبين تأخير في إجراءات الصفقات العمومية والذي تجلى خاصة من خلال طول الفترة الممتدة بين تاريخ المصادقة على الصفقات وتاريخ الموافقة على تقارير الفرز من قبل لجنة الصفقات والتي تجاوزت المائة يوم (100) كمعدّل لستة (6) صفقات تمّت المصادقة عليها خلال شهري ماي وجوان 2012.

كما ساهم في التقليص من نسق السحوبات التأخير المسجّل في تقديم طلبات السحوبات. ويذكر على سبيل المثال المشروع الثاني لتنمية الصادرات حيث تمّ الوقوف على فارق هامّ بين تاريخ الفواتير وتاريخ تقديم طلبات السحوبات للبنك المركزي التونسي والذي بلغ بالنسبة لطلبي السحب عدد 49 و50 المتعلقين بالمعهد الوطني للمواصفات والحماية الصناعية على التوالي 953 يوما و537 يوما.

وقد أفادت مصالح وزارة الإقتصاد والمالية بأنّ تراجع نسق السحوبات بعنوان القروض الموظفة للمشاريع التنموية يعود إلى أسباب هيكلية وأسباب ظرفية. ففضلا عن ضعف الدراسات الأوليّة والصعوبات المتصلة بالانتزاع والنقائص المتصلة بوحدات التصرف في المشاريع فقد ساهمت في تراجع نسق هذه المشاريع أسباب ظرفية تمثّلت في الوضعية الأمنية والتي أدّت إلى ارتفاع كلفة المشاريع وعدم قدرة عدد من المقاولين على اتمام إنجازها وبالتالي إلى فسخ عدد من الصفقات.

5- النفقات بعنوان حسابات أموال المشاركة

مكّن النظر في الحساب العامّ لسنة 2012 من الوقوف على عدم تطابق القيد المحاسبي لعمليات غلق حسابات أموال المشاركة مع قواعد المحاسبة العمومية وهو ما أدّى إلى التأثير على النتائج العامّة لعمليات ميزانية الدّولة لسنة 2012.

فخلافا للأرصدة المتبقية بعنوان حسابات أموال المشاركة المتمثلة في حساب بناءات رئاسة الجمهورية وحساب التدخلات في الميدان الثقافي وميدان الشباب والصندوق التونسي للتضامن الدولي وتحويل أرصدتها البالغة 15,357 م.د إلى الصندوق الوطني للتشغيل تبين أنّ القيد المحاسبي لعملية غلق حساب تنظيم القمّة العربية السادسة عشر بتونس قد تمّ إدراجه بالحساب العامّ للسنة المالية بصفة مختلفة عن الحسابات المذكورة ممّا أدى إلى الترفيع في الحجم الإجمالي للموارد والنفقات تبعا لتضمين نفس المبلغ المتمثل في الرصيد مرتين.

فعوض الاقتصار على إدراج الرصيد المتبقي ضمن حساب تنظيم التضاهرات الدولية بتونس تمّ إدراج مبلغ الرصيد ضمن موارد هذا الحساب مع اعتبارها في نفس الوقت موارد ونفقات للحساب الذي تمّ غلقه وهو ما أدّى إلى تضحيم الحجم الإجمالي لموارد ونفقات ميزانية الدّولة.

الجزء الثالث : تحليل مفصل لموارد ونفقات ميزانية الدّولة لسنة 2012

العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

تتضمّن التحاليل المتعلّقة بموارد ميزانية الدولة لسنة 2012 العنوانين الأوّل والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج وموارد الصّناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

القسم الأوّل – موارد ميزانية الدّولة

ضبط القانون عدد 7 لسنة2011 المؤرّخ في31 ديسمبر 2011 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2012 التقديرات الجمليّة لموارد ميزانيّة الدّولة بمبلغ 22.810 م.د. وتمّ الترفيع في هذه التقديرات بموجب القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرّخ في 16 جوان 2012 والمتعلّق بقانون الماليّة التّكميلي لنفس السّنة لتبلغ ما قدره 25.276 م.د أي بزيادة بمبلغ 2.466 م.د وبنسبة 10,81 % مقارنة بالتّقديرات الأوليّة ، وقد تمّ تحيين التّقديرات بإعتماد النّتائج الأوليّة لتنفيذ ميزانيّة الدّولة.

ومن جهة أخرى تمّ التّرفيع في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمقتضى قرار وزير الإقتصاد والماليّة المؤرّخ في 29 أكتوبر 2013[1] بمبلغ 40,499 م.د لترتفع التّقديرات النّهائية لموارد الميزانيّة لسنة 2012 إلى 25.316,499 م.د. وباعتبار المقابيض المحصّلة بعنوان أموال المشاركة (82,333 م.د) ارتفعت التقديرات النهائية لسنة 2012 إلى 25.398,832 م.د. وبلغت الإستخلاصات 25.181,142 م.د أي بإنجاز بنسبة 99,14 %. وتتوزّع هذه الإستخلاصات على العنوان الأوّل بنسبة 60,76 % والعنوان الثّاني بنسبة 27,62 % وصناديق الخزينة بنسبة 11,63 %.

وتوزّعت موارد الميزانيّة في عنوانيها الأوّل والثّاني لسنة 2012 والتي ارتفعت إلى22.252,673 م.د بين الموارد الذّاتيّة وموارد الإقتراض. وبلغت الموارد الذّاتيّة 17.177,930 م.د أي ما نسبته 77,19 % من جملة موارد العنوانين الأوّل والثاني فيما بلغت موارد الإقتراض قيمة 5.074,743 م.د ونسبة 22,81 %. وتطوّرت موارد الإقتراض مقارنة بتصرّف 2011 بنسبة 58,24 % حيث كانت قيمتها 3.206,907 م.د.

---

[1] قرار وزير الاقتصاد والماليّة المؤرّخ في 29 أكتوبر 2013 المتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2012.

I -الموارد الذّاتيّة لميزانيّة الدّولة

تتوزّع الموارد الذّاتيّة بين موارد جبائيّة وموارد غير جبائيّة على العنوانين الأوّل والثاني، فبالنسبة إلى الموارد الجبائيّة فقد بلغ مردودها في سنة 2012 ما قيمته 13.557,044 م.د تتوزّع بين الأداءات المباشرة الإعتيادية بقيمة 5.939,612 م.د والأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتيادية بقيمة 7.617,432 م.د. أمّا بالنسبة إلى الموارد غير الجبائية فقد بلغت 3.620,886 م.د.

أوّلا– المداخيل الجبائيّة الإعتيادية

تتكوّن الموارد الجبائيّة من الأداءات المباشرة بعنوان الضّريبة على دخل الأشخاص الطّبيعيين والضّريبة على الشّركات من جهة، ومن الأداءات والمعاليم غير المباشرة من جهة أخرى. ومثّل الضغط الجبائي في سنة 2012 ما نسبته 21,2 % بعد أن كان في حدود 21,1 % في سنة 2011.

تمّ خلال سنة 2012 تعبئة موارد بعنوان المداخيل الجبائيّة بقيمة 13.557,044 م.د مقابل 12.689,328 م.د في سنة 2011 أي بتطوّر بنسبة 6,84 % مقابل إنجاز بنسبة 99,03 % مقارنة بتقديرات قانون الماليّة التّكميلي (13.689,500 م.د).

وترجع الفوارق بين التّقديرات والإنجازات بعنوان المداخيل الجبائيّة خاصّة إلى إستخلاص موارد فاقت التّقديرات. وتعلّق الأمر خاصّة بالمعاليم الدّيوانيّة (122,30 %) وبالأداء على القيمة المضافة (105,34 %) وبمعلوم الإستهلاك (101,11 %). ومكّن إستخلاص الأداءات والمعاليم غير المباشرة بالنسب المذكورة من تغطية جزء من النّقص المسجّل في تحصيل مداخيل الضّريبة على دخل الأشخاص الطّبيعيين والضّريبة على الشّركات.

ويرجع النموّ بعنوان الإستخلاصات الجبائيّة في سنة 2012 (6,84 %) أساسا إلى مداخيل الأداءات والمعاليم غير المباشرة التي مثّلت نسبة 56,19 % من جملة المداخيل الجبائيّة والتي تطوّرت بنسبة 12,4 %.

أ – الأداءات المباشرة الإعتيادية

بلغت التّقديرات النّهائيّة للصّنف الأوّل من موارد العنوان الأوّل لميزانيّة الدّولة (الضّريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضّريبة على الشّركات) ما قدره 6.302 م.د تمّ بشأنها إستخلاص ما قيمته 5.939,612 م.د أي بإنجاز بنسبة 94,25 % وبزيادة مقارنة بالتّصرّف السّابق بقيمة 25,233 م.د وبنسبة 0,43 %.

ولوحظ ضعف إستخلاصات التّسوية الجبائيّة والمبالغ المدفوعة على الحساب التي بلغت نسبة إنجاز التّقديرات في شأنها على التّوالي 82,36 % و93,33 % علما بأنّ هذه الإستخلاصات سجّلت نقصا بقيمة 81,755 م.د و 206,062 م.د مقارنة بالموارد المحصّلة في سنة 2011. وفي المقابل شهدت الإستخلاصات بعنوان الخصم من المورد إنجازا بنسبة 99,64 % وتطوّرا بنسبة 8,96 % وبقيمة 313,049 م.د مقارنة بسنة 2011. وإستأثرت بحصّة 64,10 % من مجموع المداخيل بعد أن كانت هذه الحصة في حدود 59,08 % في التصرّف السّابق. ويبين الجدّول التالي إنجاز الموارد حسب فصول الميزانية :

بالدّينار

البنود	قانون المالية	إنجازات 2011	إنجازات 2012	نسبة الإنجاز	التغيّرات 2011/2012	
					القيمة	النسبة
المرتبات والأجور	2.620.000.000	2.325.800.473	2.640.021.456	100,76	314.220.983	13,51
فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالإدّخار لدى البنوك	100.000.000	89.727.239	81.621.063	81,62	- 8.106.176	- 9,03
مداخيل الأموال المنقولة	215.000.000	206.257.842	198.613.558	92,38	- 7.644.284	- 3,71
مكافأة، عمولة، وساطة، أجور ظرفية والأكرية	290.000.000	302.630.112	307.165.062	105,92	4.534.950	1,50
إتاوة لغير المقيمين	50.000.000	43.252.220	36.652.253	73,30	- 6.599.967	- 15,26
مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	8.000.000	7.242.058	5.386.917	67,34	- 1.855.141	- 25,62
تسبقة على مواد الإستهلاك المورّدة	137.400.000	126.694.062	159.270.419	115,92	32.576.357	25,71
تسبقة 1,5 % على الصّفقات	400.000.000	391.145.404	372.398.700	93,10	- 18.746.704	- 4,79
القيم المنقولة لغير المقيمين	600.000	1.294.267	5.963.792	993,97	4.669.525	360,79
الخصم من المورد	**3.821.000.000**	**3.494.043.678**	**3.807.093.221**	**99,64**	**313.049.543**	**8,96**
الأرباح الصناعية والتّجارية	50.000.000	50.220.111	51.038.218	102,08	818.107	1,63
أرباح المهن غير التّجارية	30.000.000	30.951.016	28.509.450	95,03	- 2.441.566	- 7,89
الشركات البترولية	85.000.000	48.358.248	51.584.770	60,69	3.226.522	6,67
الشركات غير البترولية	648.000.000	835.329.883	627.664.736	96,86	- 207.665.147	- 24,86
المبالغ المدفوعة على الحساب	**813.000.000**	**964.859.259**	**758.797.173**	**93,33**	**- 206.062.086**	**- 21,36**
الأشخاص الطبيعيين	78.000.000	69.070.946	79.235.226	101,58	10.164.280	14,72
الشركات البترولية	1.114.000.000	951.081.665	1.065.049.492	95,61	113.967.827	11,98
المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط	54.000.000	-	18.958.582	35,11	18.958.582	100
الشركات غير البترولية	410.000.000	422.957.511	194.408.841	47,42	- 228.548.670	- 54,04
مرابيح شركات الأشخاص	2.000.000	1.621.187	1.720.211	86,01	99.024	6,11
مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	10.000.000	10.745.177	14.349.135	143,49	3.603.958	33,54
التّسوية	**1.668.000.000**	**1.455.476.487**	**1.373.721.488**	**82,36**	**- 81.754.999**	**- 5,62**
الجملة	**6.302.000.000**	**5.914.379.424**	**5.939.611.883**	**94,25**	**25.232.459**	**0,43**

1 - الخصم من المورد

بلغت التّقديرات النّهائيّة للخصم من المورد ما قدره 3.821 م.د تمّ تعبئتها في حدود 3.807,093 م.د أي بنسبة 99,64 % . ومقارنة بسنة 2011 فقد سجّلت الموارد المحصّلة بهذا العنوان في سنة 2012 زيادة بمبلغ 313,049 م.د وبنسبة 8,96 %. ويمثّل الخصم من المورد بعنوان المرتّبات والأجور بمبلغ 2.640,021 م.د في سنة 2012 الحصّة الأهمّ من المبالغ المعبّئة بهذا العنوان حيث مثّلت نسبتها 69,34 %. ويعود التطوّر بنسبة 13,51 % مقارنة بإنجازات سنة 2011 أساسا إلى تطوّر كتلة التّأجير العمومي نتيجة الإ نتدابات التي شهدتها الوظيفة العموميّة في سنة 2012 والتّرفيع في أجور الأعوان العموميين وتسوية وضعية الأعوان غير القارين كأعوان الحضائر والمناولة.

ومن جهة أخرى تمّت تعبئة المبالغ بعنوان التّسبقة بنسبة 1,5 % على الصّفقات في حدود 372,399 م.د من جملة 400 م.د متوقّعة وبنسبة إنجاز في حدود 93,10 % وبتراجع بنسبة 4,79 % مقارنة بالتّصرّف السّابق. كما يلاحظ أنّ التقديرات بعنوان القيمة الزائدة العقاريّة وإتاوة لغير المقيمين سجّلت نسبة إنجاز على التوالي في حدود 67,34 % و73,30 % وتراجعا على التّوالي بقيمة 1,855 م.د و6,600 م.د مقارنة بسنة 2011.

وفيما يلي بيان لمكوّنات الخصم من المورد وحصّة كلّ بند :

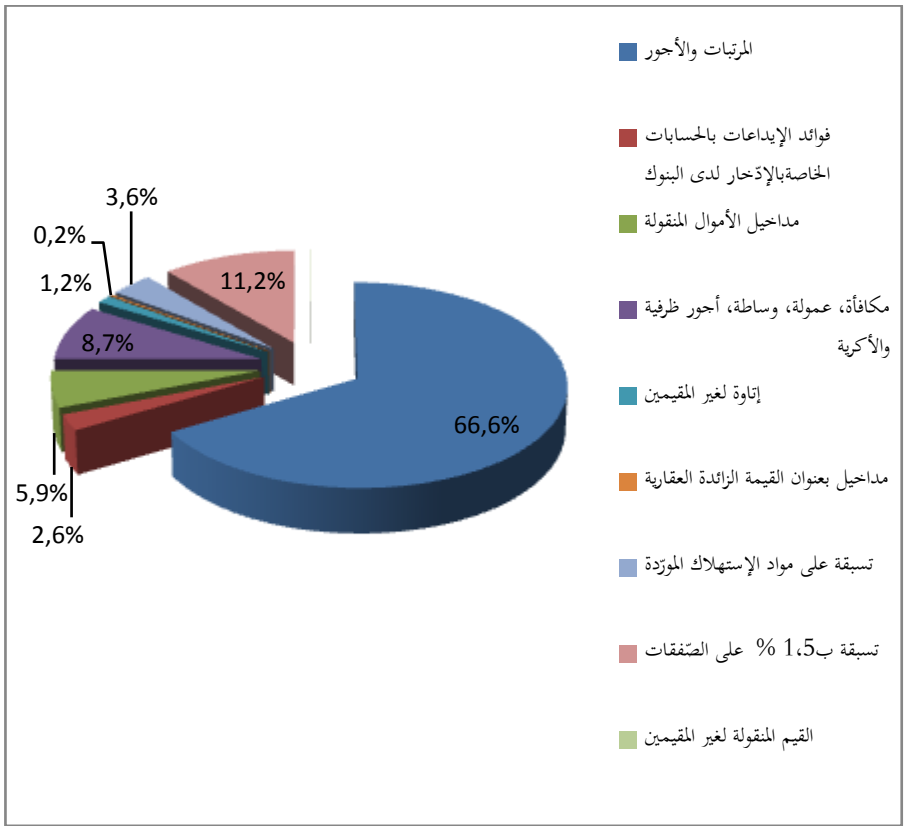

وبالرغم من تجاوز الإنجازات تقديرات قانون المالية التكميلي بخصوص الخصم من المورد لكلّ من البنود المتعلقة بالمرتبات والأجور وبالعمولة والوساطة والأجور الظرفية والأكرية و كذلك بالتسبقة على مواد الإسته لاك الموردة وذلك على التوالي بنسب 0,76 % و 5,92 % و15,92 %، فإن بقية البنود لم تتوصل إلى تحقيق التقديرات حيث تراوحت نسب الإنجاز بين 67,34 % فيما يتعلّق بالمداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية و 73,30 % بخصوص إتاوة غير المقيمين و81,62 % بخصوص فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالإدخار لدى البنوك. ومن جهة أخرى وفيما يتعلق ببند القيم المنقولة لغير المقيمين بلغت الموارد المستخلصة ما قدره 5,964 م.د أي بزيادة مقارنة بتصرف 2011 بمبلغ 4,670 م.د.

2 - المبالغ المدفوعة على الحساب

ضبطت التقديرات النهائية بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب في حدود 813 م.د. وتمّ إنجاز هذه التقديرات بنسبة 93,33 % مع تسجيل تقلّص مقارنة بسنة 2011 بنسبة 21,36 % وبقيمة قدرها 206,062 م.د. ويعزى عدم تحقيق التقديرات أساسا إلى تراجع النشاط الإقتصادي المسجل في سنة 2011 الشيء الذي أدى إلى إنخفاض مردود الضريبة على الشركات ويتجلى ذلك خاصة من خلال مساهمة الشركات البترولية التي بلغت بخصوصها نسبة إنجاز التقديرات 60,69 % بالرغم من تحقيق تطور مقارنة بسنة 2011 بنسبة 7 % فيما حققت البنود الخاصة بأرباح المهن غير التجارية وبالشركات غير البترولية نسب إنجاز على التوالي 95,03 % و96,86 % ومقابل ذلك تجاوز بند الأرباح الصناعية والتجارية التقديرات النهائية بنسبة 2,08 %.

3 - التّسوية

بخصوص المحاصيل المحققة بعنوان التسوية والبالغة 1.373,721 م.د فقد ارتفعت نسبة إنجاز التقديرات النهائية إلى 82,36 % مع تسجيل تقلّص مقارنة بسنة2011 بمبلغ 81,755 م.د. ويعود النقص في تحقيق تقديرات هذا الفصل إلى النسب المتدنية لإنجاز تقديرات كلّ من المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط والتي ناهزت 35,11 % وكذلك البند الخاص بالشركات غير البترولية بنسبة 47,42 %. ومقابل ذلك تجاوز البند المتعلق بمداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية التقديرات النهائية بنسبة 43,49 %.

ب –الأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتياديّة

بلغت تقديرات الأداءات والمعاليم غير المباشرة 7.387,500 م.د تمّ بشأنها إستخلاص مبالغ جمليّة بقيمة 7.617,432 م.د حيث تجاوزت الإنجازات التّقديرات بنسبة 3,11 %. وتطوّرت هذه الإستخلاصات مقارنة بالتّصرّف السّابق بنسبة 12,44 %.

1 - المعاليم الديوانية

سجّلت المعاليم الديوانية البالغة 715,453 م.د في سنة 2012 إنجازا فاق التقديرات النهائية بنسبة 22,30 % وتطوّرا مقارنة بسنة 2011 بنسبة 27,48 %. ويرجع تجاوز الإنجازات للتقديرات إلى بند المعاليم الديوانية عند التوريد الذي تجاوز بشأنه الإنجاز التوقعات بنسبة 24,62 % وبند أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد بنسبة 16,02 % ممّا مكّن من تغطية النقص الحاصل في تحقيق مداخيل أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير والذي لم يتمّ بشأنه إنجاز التقديرات النهائية إلا في حدود 88,74 %.

ويعود نموّ المعاليم الديوانيّة إلى المعاليم الديوانيّة عند التوريد (+ 136,184 م.د) وأتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد (+18,131 م.د) حدّ منه تقلّص أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير (−0,107 م.د).

2 - الأداء على القيمة المضافة

تجاوزت الإنجازات بعنوان الأداء على القيمة المضافة والبالغة 4.375,816 م.د التقديرات النهائية بمبلغ 221,816 م.د. ومقارنة بسنة 2011 شهدت هذه الإنجازات تطوّرا بنسبة 13,70 % . ويرجع تجاوز الإنجازات للتقديرات إلى تحقيق نتائج إيجابية للبند المتعلق بالأداء على القيمة المضافة نظام التوريد بما فاق التقديرات بنسبة 12,44 % مما مكّن من تغطية النقص في تحصيل تقديرات الأداء على القيمة المضافة نظام داخلي التي كانت في حدود 98,19 %.

وترتّب تطوّر الأداء على القيمة المضافة مقارنة بالتصرف السّابق بمبلغ 527,414 م.د بالأساس عن مردود الأداء بنظام التوريد (+389,979 م.د) الذي شهد تطوّر حصّته ضمن هيكلة الأداء على القيمة المضافة إلى 53,54 % في سنة 2012 مقابل 50,76 % . ويبيّن الرسم البياني التالي توزيع الأداء على القيمة المضافة في سنة 2012 :

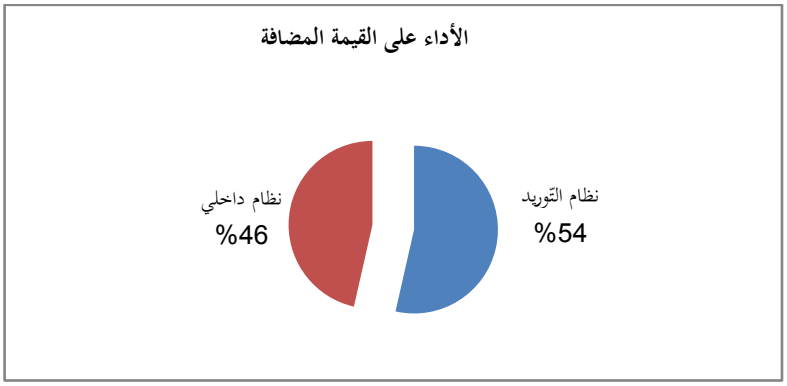

3 - معلوم الإستهلاك

خلافا لسنة 2011 سجّلت الموارد المحصلة بعنوان المعلوم على الإستهلاك والبالغة 1.597,570 م.د في سنة 2012 تطوّرا بنسبة 8,78 %. وتجاوزت هذه الموارد التقديرات النهائيّة بما قيمته 17,570 م.د. ومكّنت بنود الزيادة الخصوصية على التبغ والوقيد المحقّقة لموارد بقيمة 326,021 م.د ومعلوم الإستهلاك على المشروبات الكحولية بقيمة 214,704 م.د ومعلوم الإستهلاك على منتوجات أخرى بقيمة 431,838 م.د من تغطية النقص الحاصل في تعبئة موارد معلوم الإستهلاك على البنزين والزيوت ومعلوم الإستهلاك على التبغ والوقيد حيث كانت نسبة إنجاز التوقعات على التوالي 93,82 % و89,97 %.

ومقارنة بالتصرف السّابق شهدت كلّ البنود زيادة باستثناء معلوم الإستهلاك على البنزين والزيوت والزيادة الخصوصية على التبغ والوقيد اللذين سجّلا نقصا بلغ على التوالي 3,712 م.د و85,550 م.د.

4 - المعاليم على العقود والمنقولات

لم يتمّ التمكّن من تعبئة الموارد المتوقعة بخصوص المعاليم على العقود والمنقولات حيث كان الإنجاز بنسبة 90,85 % وبمبلغ 613,324 م.د بعد أن كان في حدود 601,504 م.د في سنة 2011. ويرجع النقص المسجل في تحصيل تقديرات هذه المعاليم خاصة إلى بند ي معاليم أخرى على التسجيل والمعلوم الوحيد على التأمينات حيث ناهزت نسبة إنجاز التقديرات على التوالي 72,90 % و85,62 %. ومقابل ذلك تجاوزت مداخيل بند معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى التقديرات بنسبة 13,39 %.

5 - معاليم على النقل ومنتوجات أخرى

بلغت المداخيل بهذا العنوان ما قدره 224,499 م.د في سنة 2012 مقابل 199,816 م.د سنة 2011 وبنسبة إنجاز للتوقعات في حدود 95,33 %. ويلاحظ في هذا الخصوص أنّ المداخيل بعنوان معلوم الجولان على العربات السيارة (110,515 م.د) والمعلوم التعويضي على النقل بالطرقات (112,878 م.د) مثّلت على التوالي ما نسبته 94,06 % و96,48 % من التقديرات.

ثانيا– المداخيل غير الجبائية الاعتيادية

تتوزع المداخيل غير الجبائية الإعتيادية بين المداخيل المالية الإعتيادية ومداخيل أملاك الدولة الإعتيادية.

أ – المداخيل الماليّة الاعتيادية

لم يتم بخصوص هذا الفصل تعبئة المداخيل المتوقعة حيث بلغت نسبة الإنجاز 65,88 % وذلك بتحصيل ما قيمته 1.077,085 م.د مقابل 1.634,900 م.د متوقعة. كما لوحظ تسجيل تراجع مقارنة بسنة 2011 حيث تم تحصيل مقابيض بقيمة 1.693,498 م.د أي بتراجع بمبلغ 616,413 م.د وبنسبة 36,40 %. ويرجع عدم تحقيق التقديرات بعنوان المداخيل الماليّة الإعتياديّة خاصة إلى عدم تحصيل مداخيل بعنوان المساهمات الإستثنائية التطوعية حيث لم يتم توفير إلا 0,908 م.د من جملة 450 م.د متوقعة أي بإنجاز بنسبة 0,20 %. ويعدّ بند تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة أهم بند بهذا الفصل حيث مثّل 75,25 % من جملة المقابيض ووفر مداخيل بقيمة 810,459 م.د وبنسبة إنجاز للتقديرات بلغت 85,13 % وذلك كما يبرزه الجدول التالي :

بالدّينار

	التقديرات النهائية	إنجازات 2011	إنجازات 2012	نسبة الإنجاز	التغيّرات 2011/2012	
					القيمة	النسبة
تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة	952.000.000	1.595.572.353	810.459.180	85,13	- 785.113.173	- 49,21
الخطايا والعقوبات الماليّة الصّادرة عن السلط الإداريّة ومبالغ أخرى بمقتضى أحكام ومصالحات أو بمقتضى سقوط الحق بمرور الزمن	103.000.000	46.917.030	92.273.029	89,59	45.355.999	96,67
إرجاع أموال من مصاريف مختلف الخدمات	1.000.000	2.318.095	13.524.063	-	11.205.968	483,41
مصاريف الإدارة والتّصرّف والإستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبع	6.200.000	2.443.993	1.620.592	26,14	- 823.401	- 33,69
إستخلاص فوائد القروض	25.000.000	27.370.786	25.632.072	102,53	- 1.738.714	- 6,35
الإسقاطات المقبوضة بعنوان إعتمادات الرفع وتأجيل دفع المعاليم	2.000.000	2.104.617	2.416.606	120,83	311.989	14,82
مقابيض بعنوان شتى	8.200.000	14.270.932	21.501.084	262,21	7.230.152	50,66
دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الإجتماعي	87.500.000	2.500.000	108.750.000	124,29	106.250.000	42,50
مساهمات إستثنائيّة تطوعيّة	450.000.000	-	908.326	0,2	908.326	
المجموع	**1.634.900.000**	**1.693.497.805**	**1.077.084.952**	**65,88**	**- 616.412.853**	**- 36,40**

يتبيّن من الجدول السّابق أنّ تراجع المداخيل الماليّة الإعتياديّة في سنة 2012 نتج خاصّة عن تراجع المحاصيل بعنوان تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة بمبلغ 785,113 م.د حدّ منه أساسا ارتفاع دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الإجتماعي.

ب –مداخيل أملاك الدولة الإعتيادية

بلغت نسبة إنجاز التوقعات بعنوان مداخيل أملاك الدولة الإعتيادية 39,66 % حيث تمّ تحصيل مبلغ 664,777 م.د مقابل تقديرات نهائية بمبلغ 1.676 م.د. ورغم تجاوز محاصيل التصرف السابق بنسبة 51,38 % فإن ضعف تعبئة التقديرات يعود خاصة إلى عدم تحصيل موارد بعنوان بيع الأملاك المصادرة وإنجاز التوقعات في خصوص معاليم عبور الغاز ومداخيل الغابات على التوالي في حدود 47,41 % و 58,46 % مثلما يبرزه الجدول التالي:

بالدّينار

البنود	التقديرات النهائيّة	إنجازات 2011	إنجازات 2012	نسبة الإنجاز	التغيّرات 2011/2012	
					القيمة	النسبة
المرابيح الناتجة عن إستغلال النفط	-	99.453.333	140.712.244	-	41.258.911	41,49
المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط	-	32.921.923	8.872.999	-	- 24.048.924	- 73,05
معاليم عبور الغاز	444.000.000	277.250.186	210.485.999	47,41	- 66.764.187	- 31,72
مداخيل الغابات	10.000.000	9.429.348	5.845.534	58,45	- 3.583.814	- 38,01
بيع العقارات التابعة لأملاك الدّولة	8.000.000	3.902.294	276.459.211	34,56	272.556.917	-
مداخيل بيع الأملاك المصادرة	1.200.000.000	-	-	-	-	-
إستخلاصات بعنوان إشغال الملك العمومي ومتحصّل من بيع اللقطات والحيوانات والبضائع المهملة	2.000.000	1.679.169	1.723.277	86,16	44.108	2,63
بيع الأثاث الرّاجع للدّولة الّذي زال الإنتفاع به	1.000.000	1.273.135	1.110.723	111,07	- 162.412	- 12,76
الأكرية	9.000.000	9.684.391	15.240.329	169,34	5.555.938	57,37
محاصيل أخرى من أملاك الدّولة	2.000.000	3.541.235	4.326.697	216,33	785.462	22,18
الجملة	**1.676.000.000**	**439.135.014**	**664.777.012**	**39,66**	**225.641.998**	**51,38**

ثالثا– المداخيل غير الإعتيادية

تتمثّل المداخيل غير الإعتيادية في مداخيل إسترجاع أصل القروض ومداخيل غير إعتيادية أخرى.

أ – مداخيل إسترجاع أصل القروض

تمّ تجاوز التوقعات بهذا الخصوص بنسبة 12,95 % وذلك بتعبئة مبلغ 141,186 م.د مقابل توقعات في حدود 125 م.د. ومقابل ذلك لوحظ تسجيل تراجع بنسبة 44,5 % مقارنة بسنة 2011 حيث تمّت تعبئة مبلغ 254,380 م.د بهذا العنوان.

ب –مداخيل غير إعتيادية أخرى

بلغت جملة مداخيل هذا الفصل ما قدره 1.737,837 م.د مقابل تقديرات بقيمة 1.438 م.د حيث تم تحقيق مداخيل تجاوزت التوقعات بنسبة 20,85 % ترجع أساسا إلى تحصيل مبلغ 1.105 م.د بعنوان مداخيل تخصيص شركة تونزيانا.

II– موارد الإقتراض

ضبط قانون الماليّة لسنة 2012 تقديرات موارد الإقتراض بمبلغ 6.666 م.د ليتمّ التّقليص في حجمها ضمن قانون الماليّة التّكميلي إلى حدّ 5.632 م.د. وبإعتبار التّرفيع في تقديرات موارد الإقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 40,499 م.د بمقتضى قرار وزير الإقتصاد والمالية المؤرّخ في 29 مارس2013، إرتفعت التقديرات النّهائيّة لموارد الإقتراض في سنة 2012 إلى ما قدره 5.672,499 م.د. و تمّ تحديد جملة موارد الإقتراض بالإعتماد على حجم التّسديدات بعنوان أصل الدين العمومي وفوائد الدّين وعجز الميزانيّة. ويلاحظ بمقارنة قانون الماليّة الأصلي بقانون الماليّة التّكميلي التخفيض في تقديرات موارد الإقتراض الدّاخلي بنسبة 50,04 % فيما تراوحت نسب الزّيادة في تقديرات موارد الإقتراض الخارجي وموارد الإقتراض الخارجي الموظّفة على التّوالي بين 11,88 % و1,4 %.

وبلغت إنجازات تصرّف 2012 بعنوان موارد الإقتراض ما جملته 5.074,743 م.د توزعت بنسبة 60,20 % بعنوان الإقتراض الخارجي مقابل 30,28 % بعنوان الإقتراض الدّاخلي و9,52 % للقروض الخارجيّة الموظّفة.

ومقارنة بقانون الماليّة التّكميلي تمّ تحصيل موارد الإقتراض بنسبة 90,11 % من جملة التّقديرات. أمّا بخصوص موارد الإقتراض الدّاخلي فقد تجاوزت تعبئة هذه الموارد التّقديرات بنسبة 8,44 % وذلك أساسا نتيجة اللّجوء إلى رقاع الخزينة القابلة للتّنظير والّتي مثّلت الموارد المحصّلة بعنوانها 79 % من جملة هذه الموارد مقابل 21 % لرقاع الخزينة لأقلّ من سنة.

وبخصوص موارد الإقتراض الخارجي تمت تعبئة 87,41 % من الموارد مقارنة بالتقديرات. ويلاحظ في هذا الصدد تواصل سحب قروض أسندت على أقساط سنوية ويتعلق الأمر بقرض الوكالة الفرنسية لدعم النشاط الإقتصادي وقرض البنك الإفريقي للتنمية لبرنامج دعم الحوكمة والتنمية التشاركية. وتم اللجوء إلى السوق المالية العالمية بإتّفاقية ضمان مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكيّة وذلك بواسطة إصدارين بقيمة 761 م.د و765 م.د.

ويلاحظ في هذا الإطار تطوّر نسق اللّجوء إلى رقاع الخزينة القابلة للتّنظير والّتي بلغت في سنة 2012 ما قدره 1.195,3 م.د مقابل 962 م.د في سنة 2011 أي بنسبة تطوّر24,25 % رغم أنّ رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا شهدت تراجع بنسبة 15 %.

أما بخصوص القروض الخارجية الموظفة فلم تتم تعبئة إلا 63,54 % من جملة تقديرات هذا الصنف من الموارد بقيمة 482,966 م.د مقابل 534,602 م.د في سنة 2011 وبتراجع في القيمة في حدود 51,636 م.د.

III– الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة

بلغت مداخيل صناديق الخزينة في سنة 2012 ما قدره 2.928,469 م.د مسجلة بذلك نسبة إنجاز بلغت 251,82 % مقارنة بالتّقديرات النهائيّة الّتي حدّدت بمبلغ 1.162,933 م.د. وتوزّعت هذه المداخيل بنسبة 85,69 % على الحسابلت الخاصّة في الخزينة بقيمة 2.509,359 م.د وبنسبة 14,31 % وعلى حسابات أموال المشاركة وبقيمة 419,110 م.د.

أوّلا– موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2012 تقديرات موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 920,100 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 1.080,600 م.د. وتمّت تعبئة موارد بقيمة 2.509,359 م.د مسجلة بذلك تطوّرا بنسبة ناهزت 12,92 % مقارنة بإنجازات سنة2011 التي بلغت 2.222,264 م.د. وشهدت تعبئة الموارد غير الجبائيّة للحسابات الخاصّة في الخزينة تطوّرا سنة 2012 حيث بلغت 1.467,214 م.د وبنسبة 31,20 % مقارنة بسنة 2011 كما أنّ المقابيض الجبائيّة شهدت بدورها تراجعا طفيفا بقيمة 61,799 م.د مقارنة بتصرّف 2011 الذي كانت الموارد الجبائيّة بعنوانه في حدود 1.103,944 م.د.

ويلاحظ في هذا الشأن أنّ دفاتر أمين المال العامّ للبلاد التّونسيّة بقيت متضمّنة على حساب أموال حوادث الشّغل المحدث بمقتضى القانون عدد 73 لسنة 1957 المؤرّخ في 11 ديسمبر 1957 والذي تمّ إلغاؤه بمقتضى القانون عدد 28 لسنة 1994 المؤرّخ في 21 فيفري 1994 المتعلّق بالتعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشّغل والأمراض المهنيّة، ويتوفّر بالحساب المذكور مبلغ 996 مليما. ويذكر أنّ الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانيّة نصّ على أنّه "تحدث الحسابات الخاصّة في الخزينة وتلغى بمقتضى قانون الماليّة". وتدعو الدّائرة إلى إل غاء الحساب المذكور وتصفيته إضافة إلى وجود حسابات أخرى لم تشهد تحقيق مداخيل منذ سنوات.

أ – الموارد المحصّلة

بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة المحصّلة في سنة 2012 ما قدره 1.246,975 م.د أي بزيادة عن التقديرات بمبلغ 166,375 م.د وبنسبة 15,40 %. ومقارنة بمحاصيل سنة 2011 والبالغة 1.372,155 م.د سجّلت الموارد المحصّلة في سنة 2012 تراجعا قدره 125,180 م.د ونسبته 9,12 %. وشمل التراجع خاصّة الصندوق الوطني للتشغيل (- 105,361 م.د) وصندوق التضامن الوطني (- 46,219 م.د) والحساب الوطني للتضامن الإجتماعي (- 14,893 م.د). كما لم يسجّل صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسّسات ذات المساهمات العموميّة موارد بعنوان سنة 2012 مقابل تحصيل موارد بمبلغ 44,043 م.د في التصرّف السّابق.

وحدّ من هذا التراجع الزيادة التي شهدتها بعض الحسابات منها خاصّة الصندوق الوطني لتحسين السكن (+ 44,940 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (+ 9,281 م.د) وصندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني (+ 6,335 م.د) وذلك كما يبرزه الجدول الوارد بالملحق عدد 1.

ويلاحظ أن قانون المالية لم يتضمّن تقديرات بعنوان كلّ من الصندوق العام للتعويض وصندوق التضامن الوطني الذين سجلا في سنة 2012 مقابيض بلغت على التوالي 32,767 م.د و0,505 م.د.

ومن جهة أخرى كانت إنجازات بعض الحسابات دون التقديرات النهائية وذلك على غرار الصندوق الوطني للتشغيل والصندوق الوطني لتحسين السكن وحساب تمويل الإجراءات الإستثنائية للإحالة على التقاعد.

ب – الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

بلغت فوائض التصرف السابق المنقولة إلى تصرف 2012 ما قدره 1.262,384 م.د مقابل 850,109 م.د في سنة 2011. وسجلت أعلى قيمة للفوائض لدى صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والصندوق العامّ للتعويض وذلك على التوالي بقيمة 356,698 م.د و173,681 م.د.

ثانيا – موارد حسابات أموال المشاركة

ارتفعت في سنة 2012 الموارد الجملية بعنوان حسابات أموال المشاركة إلى 419,110 م.د مقابل 504,076 م.د في سنة 2011. وتوزّعت هذه المداخيل بين الموارد المحصّلة (82,333 م.د) والفوائض المنقولة من

سنة 2011 (336,776 م.د). وخلافا للتصرّف السّابق شهدت هذه الفوائض في سنة 2012 ارتفاع حصّتها ضمن الموارد الجملية لحسابات أموال المشاركة إلى 80,36 % مقابل 62,62 %.

أ – الموارد المحصّلة

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة التي تمّ تحصيلها في سنة 2012 ما قيمته 82,333 م.د مقابل 188,420 م.د في سنة 2011 أي بنقص بمبلغ 106,087 م.د وبنسبة 56,30 %. وإستأثرت حسابات أموال المشاركة لوزارة الإقتصاد والمالية بالنصيب الأوفر من هذه الموارد بمبلغ 53,662 م.د وبنسبة 65,18 %. ومن ضمن حسابات أموال المشاركة الأربعة لوزارة الإقتصاد والمالية إستأثر حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة بنسبة 74,04 % من مجموع مواردها. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 2 تطوّر موارد حسابات أموال المشاركة في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

ويلاحظ أن حسابات أموال المشاركة بكلّ من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الإستثمار والتعاون الدولي ووزارة البيئة ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة تكنولوجيات المعلومات والإتصال ووزارة شؤون المرأة والأسرة ووزارة الثقافة ووزارة الشباب والرياضة لم تسجل مقابيض بعنوان سنة 2012 فيما توزعت بقية المداخيل أساسا على حسابات وزارات الاقتصاد والمالية والدفاع الوطني والصحة العمومية والشؤون الخارجية والتربية.

ب– الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

ارتفعت الفوائض المنقولة إلى سنة 2012 إلى 336,776 م.د مقابل 315,656 م.د في التصرّف السّابق. وسجّلت أهمّ هذه الفوائض في مستوى حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامّة للدّيوانة (125,733 م.د) وحساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 (49,969 م.د).

واقتصرت مقابيض بعض حسابات أموال المشاركة على الفوائض المنقولة من سنة 2011 يذكر منها خاصة الحسابات الراجعة بالنظر إلى وزارة تكنولوجيات المعلومات والإتّصال (23,785 م.د) و حسابات رئاسة الجمهورية (4,109 م.د). ويذكر في خصوص رئاسة الجمهورية أنّه تم غلق حساب بناءات رئاسة الجمهورية وحساب التدخلات في الميدان الثقافي وميدان الشباب وحساب الصندوق التونسي للتضامن الدولي وتحويل أرصدتها البالغة 15,358 م.د لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل.

أمّا بخصوص حسابات أموال المشاركة لوزارة الداخلية فقد تم نقل مبلغ 18,128 م.د من سنة 2011 مقابل تحصيل مداخيل في حدود 5,173 م.د في سنة 2012، وكذلك الشأن بخصوص حسابات وزارة الدفاع الوطني حيث بلغت فوائض سنة 2011 ما قدره 31,013 م.د ولم تتجاوز مداخيل سنة 2012 مبلغ 6,868 م.د.

القسم الثاني– موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

بلغ عدد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة لسنة 2012 جملة 2431 مؤسّسة بعد أن كانت في حدود 2399 مؤسّسة في سنة 2011. وحقّقت هذه المؤسّسات في سنة 2012 موارد جملية قدرها 2.028,875 م.د مقابل 1.652,526 م.د في سنة 2011 مسجّلة نموّا قدره 376,349 م.د ونسبته 22,77 % مقابل 216,683 م.د و 15,09 % في التصرّف السّابق. وتوزّعت هذه الموارد بين العنوان الأوّل (1.162,263 م.د) والعنوان الثاني (866,612 م.د).

I - موارد العنوان الأوّل

ضبطت تقديرات موارد العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانيّة الدّولة في حدود 842,725 م.د في سنة 2012. وتمّ الترفيع فيها بمبلغ 402,487 م.د لتبلغ التقديرات النهائية ما قدره 1.245,212 م.د. وبلغت الموارد المحصّلة 1.162,263 م.د أي بإنجاز بنسبة 93,34 % مقارنة بالتّقديرات النّهائيّة. ومقارنة بالتّصرّف السّابق سجّلت هذه الموارد نموّا بقيمة 79,108 م.د و بنسبة 7,30 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 3 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانيّة الدولة لسنة 2012.

ونتج هذا النموّ أساسا عن إرتفاع موارد المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة الصحة العمومية (27,061 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (15,060 م.د) ووزارة التربية (11,608 م.د) ووزارة العدل (10,882 م.د).

وإستأثرت المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى أربع وزارات[1] وعددها 2071 مؤسّسة أي ما يمثّل 85 % من عدد المؤسّسات الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانيّة الدّولة بما نسبته 75,37 % من جملة موارد المؤسّسات العموميّة.

[1] وزارة أملاك الدّولة والشّؤون العقاريّة ووزارة الصّحة العموميّة ووزارة التّربية ووزارة التّعليم العالي والبحث العلمي.

وتوزّعت موارد المؤسّسات العمومية في سنة 2012 بين منحة الدولة 517,386 م.د والموارد الذاتية 644,877 م.د التي مثّلت ما نسبته 55,48 % في سنة 2012 مقابل 55,06 %.

II - موارد العنوان الثاني

ارتفعت جملة موارد العنوان الثاني إلى 866,612 م.د مقابل 569,371 م.د. وتوزّعت الموارد العنوان الثاني بين الموارد المحصّلة والفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.

سجّلت الموارد المحصّلة في سنة 2012 والبالغة 579,300 م.د نموّا بما قيمته 216,824 م.د ونسبته 59,82 % مقابل 115,003 م.د و46,47 %. وعلى غرار التصرّف السّابق استأثرت المؤسّسات الرّاجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة بما نسبته و 59,36 % من الموارد المحصّلة. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 4 موارد العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة والمحصّلة خلال سنتي 2011 و2012 .

ومن جهة أخرى بلغت فواضل المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة ما قيمته 209,013 م.د. وقد سجّلت أهمّ الفوائض لدى المؤسسات التابعة لكلّ من وزارة الصحة العمومية بمبلغ 44,928 م.د ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمبلغ 40,218 م.د. ومثّلت هذه الفوا ئض نسبة 18% من جملة محاصيل المؤسسات العمومية ونسبة 31 % من جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات.

وتحدّد الدّائرة مطالبتها لوزارة الإقتصاد والماليّة بمدّها بنسخ من كشوفات التّسوية للمؤسّسات التي لا يفوق مقدار ميزانياتها السنوية العادية 1 م.د والتي تتولّى الوزارة النظر في حساباتها في ظلّ تطبيق أحكام الأمر عدد 219 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمنقح بالأمر عدد 820 لسنة 1986 المؤرّخ في 23 أوت 1986.

القسم الثالث– موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ارتفعت تقديرات موارد العنوان الأوّل لمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة للبلاد التّونسيّة بالخارج وعددها 87 مركزا إلى 111,037 م.د في سنة 2012 مقابل 90,171 م.د في التصرّف السّابق. وباعتبار التنقيحات بمبلغ 4,852 م.د بلغت التقديرات النهائيّة 115,889 م.د مقابل 95,216 م.د في سنة 2011.

ومن جهة أخرى بلغت فواضل سنة 2011 للعنوان الثاني ما قدره 7,939 م.د من جملة موارد العنوان الثاني المقدّرة بقيمة 10,661 م.د في سنة 2012 أي أنّ قرابة 75% من موارد العنوان الثاني للمراكز الدّبلوماسيّة

والقنصليّة بالخارج تجد مصدرها في فواضل التّصرّف السّابق في حين أن تصرّف 2012 شهد توفير مداخيل بقيمة 2,722 م.د انتفع بها 28 مركز.

القسم الرابع– موارد الصناديق الخاصّة

تمّ بمقتضى القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2004 المؤرّخ في 13 ماي 2004 والمتعلّق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي للميزانية إدراج أحكام حول الصناديق الخاصّة تمثّلت استنادا إلى الفصل 24 مكرّر من القانون المذكور في صناديق أحدثت بهدف تمويل تدخلات معيّنة يوكل التصرّف فيها إلى مؤسسات أو هياكل مختصّة بمقتضى اتفاقيات تبرم مع وزير المالية. وقد تمّ التنصيص ضمن الفصل 47 من القانون على ضرورة إدراج إنجازات الصّناديق الخاصّة ضمن مشروع قانون غلق الميزانية مع بيان مواردها ونفقاتها وكذلك جملة الأرصدة المتوفرة لديها في موفى السنة. وتضمّن الحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2012 وضعية إنجازات الصّناديق الخاصّة في مستوى كلّ من الموارد والنفقات.

وبلغت جملة موارد هذه الصّناديق في سنة 2012 ما قدره 575,714 م.د منها مبلغ 306,214 م.د بعنوان فواضل تصرّف2011. وترجع نسبة 51,06 % من جملة الموارد إلى الصّندوق الوطني للضّمان، يليه كلّ من صندوق التطوير واللامركزية الصناعية و الحساب المركزي وصندوق تغطية مخاطر الصّرف على التّوالي بنسبة 11,25 % و10,49% و10,34 % فيما تقاسمت الأربع صناديق المتبقية 16,86 % من مجموع موارد هذه الصّناديق.

وعلى خلاف السّنوات السّابقة التي عرفت تراجعا لموارد الصّناديق الخاصّة، شهدت سنة 2012 تطوّرا لمواردها بمبلغ 35,913 م.د وبنسبة 6,65 %. وتواصل في سنة 2012 تدعيم الدّولة لموارد بعض الصّناديق وهي الصّندوق الوطني للنّهوض بالصّناعات التّقليدية والحرف الصّغرى وصندوق التّطوير واللامركزيّة الصّناعيّة والصّندوق الخاصّ بالتّنمية الفلاحيّة والصيد البحري وصندوق النّهوض بقطاع الزّيتون والحساب المركزي بمبلغ قدره 165,383 م.د مقابل 109,547 م.د في سنة 2011 أي بتطوّر بنسبة 50,97 %.

وتتوزّع هيكلة موارد الصّناديق في سنة 2012 بين فواضل التّصرّف السّابق (306,214 م.د) ومنحة الدّولة (165,383 م.د) والمقابيض الذّاتيّة (104,116 م.د) والتي مثّلت على التوالي ما نسبته 53,19 % و28,73 % و18,08 % مقابل على التّوالي 61,78 % و20,29 % و17,93 % في سنة 2011.

وتتوزع الموارد المحقّقة بين الصناديق الخاصة كما يلي:

بالدّينار

الصناديق	2011	2012
الصّندوق الوطني للضّمان	271.600.000	293.965.543
صندوق تغطية مخاطر الصّرف	80.247.425	59.517.969
صندوق ضمان المؤمّن لهم	21.900.990	29.664.790
الصّندوق الوطني للنهوض بالصناعات التّقليديّة والحرف الصّغرى	23.073.524	20.737.290
صندوق التّطوير واللامركزيّة الصّناعيّة	57.815.871	64.790.125
الصّندوق الخاصّ بالتّنمية الفلاحيّة والصيد البحري	30.759.874	42.024.925
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	4.020.563	4.593.394
الحساب المركزي	50.383.232	60.419.710
المجموع	**539.801.478**	**575.713.746**

وتجدر الملاحظة أنّ الحساب العامّ للسّنة الماليّة لسنة 2011 تضمّن رصيدا متوفّرا للصّناديق الخاصّة بتاريخ 2011/12/31 بقيمة 305,753 م.د في حين أنّ الحس اب العامّ لسنة 2012 تضّمن فواضل بعنوان التّصرّف السّابق بقيمة 306,214 م.د. ويرجع الفلوق بين الرّصيدين إلى عدم تطابق أرصدة الصّندوق الوطني للضّمان وصندوق تغطية مخاطر الصّرف كما يبينه الجدول التّالي :

بالدّينار

بيان الصّندوق الخاصّ	الرّصيد المتوفّر بتاريخ 2011/12/31		الفارق
	الحساب العامّ لسنة 2011	الحساب العامّ لسنة 2012	
صندوق تغطية مخاطر الصّرف	575.202	944.495	369.293
الصّندوق الوطني للضّمان	268.800.000	268.892.278	92.278
الجملة			461.571

العنوان الثاني: تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

يتناول تحليل التكاليف لسنة 2012 كلاّ من ميزانية الدولة بعنوانيها الأوّل والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة.

القسم الأوّل – تكاليف ميزانيّة الدّولة

بلغت الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون الماليّة لسنة 2012 بعنوان نفقات ميزانيّة الدّولة ما قيمته 22.810 م.د. وشهدت هذه الإعتمادات ترفيعا في حجمها بمقتضى قانون المالية التكميلي لتبلغ 25.276 م.د أي بزيادة نسبتها 13,47 % مقابل 16,97 % في السنة السّابقة. وجاء هذا الترفيع تجسيما لبرنامج الحكومة الجديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي تمحور أساسا حول دفع التشغيل عبر الانتدابات في الوظيفة العمومية ودعم الاقتصاد وتمويله.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدت هذه الاعتمادات تعديلات بمقتضى نصوص ترتيبية تمثّلت خاصّة في الترفيع في نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة (40,499 م.د)[1] .

وباعتبار الاعتمادات المفتوحة خلال السّنة بعنوان حسابات أموال المشاركة (82,333 م.د)، بلغت التقديرات النهائيّة لنفقات ميزانية الدولة في سنة 2012 ما قيمته 25.398,832 م.د مسجّلة تطوّرا بنسبة 17,71 % مقابل 16,10 % في سنة 2011. وشملت الزيادة (+ 3.821,121 م.د) اعتمادات العنوان الأوّل (+ 2.266,900 م.د) والعنوان الثاني (+ 1.796,708 م.د) حدّ منها تقلّص اعتمادات صناديق الخزينة (– 242,487 م.د).

وبلغت جملة الاعتمادات المأمور بصرفها 23.484,145 م.د استأثر منها العنوان الأوّل بما قدره 15.786,179 م.د والعنوان الثاني بما قيمته 6.851,194 م.د. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 33,10 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 31,71 % في سنة 2011 [2].

وأفرز تنفيذ ميزانيّة سنة 2012 فواضل اعتمادات في حدود 1.926,252 م.د موزّعة بين العنوان الأوّل (208,721 م.د) والعنوان الثاني (1.389,805 م.د) وصناديق الخزينة (327,726 م.د). ومن جهة أخرى، يبرز حساب

---

[1] قرار وزير الاقتصاد والمالية المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2012.

[2] تمّ تحيين هذه النسبة باعتماد الإحصائيات المالية الصادرة عن البنك المركزي التونسي تحت عدد 185 لشهر جانفي 2014.

التصرّف لأمين المال العامّ في موفى سنة 2012 بقايا للتسوية قدرها 189,990 م.د تخصّ فائض المصاريف على المقابيض بعنوان حسابات التسبقات على اعتمادات العنوان الأوّل.

وشهدت سنة 2012 تدعّم حصّة نفقات التصرّف (14.511,929 م.د) مقارنة بجملة نفقات ميزانيّة الدّولة لتبلغ 61,80 % مقابل 60,04 % في سنة 2011 وذلك على حساب نفقات التّنمية ونفقات صناديق الخزينة التي تراجعت إلى 17,30 % و3,61 % مقابل على التوالي 18,17 % و5,40 %. ويبرز الجدول التالي تطوّر نفقات الميزانيّة على مدى السنوات من 2008 إلى 2012:

م.د

لسنة / البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	التغيّرات 2011/2012	
						القيمة	النسبة %
نفقات التصرّف	9.151,777	9.217,934	9.836,152	12.353,655	14.511,929	2.158,274	17,47
نفقات التنمية	2.580,177	3.274,256	3.477,521	3.739,400	4.062,288	322,888	8,63
خدمة الدّين العمومي	3.371,935	3.409,465	3.490,762	3.369,615	4.063,156	693,541	20,58
صناديق الخزينة	828,787	961,110	926,335	1.111,822	846,772	265,050 -	23,84 -
الجملة	**15.932,676**	**16.862,765**	**17.730,770**	**20.574,492**	**23.484,145**	**2.909,653**	**14,14**
% من الناتج المحلي الإجمالي*	28,91	28,64	27,88	31,71	33,10		
* تمّ تحيين هذه النسبة باعتماد الإحصائيات المالية عدد 185 لشهر جانفي 2014.							

يبرز من الجدول السّابق أنّ تراجع نسق نموّ نفقات الميزانية في سنة 2012 (14,14 % مقابل 16,04 %) نتج أساسا عن تدنّي وتيرة نموّ نفقات التصرّف (17,47 % مقابل 25,60 %) وكذلك عن تراجع نفقات صناديق الخزينة (- 23,84 %) مقابل ارتفاعها في السنة السّابقة (20,02 %) وذلك رغم نموّ خدمة الدّين العمومي (20,58 % مقابل تراجع بنسبة 3,47 %).

I- نفقات العنوان الأوّل

ضبط قانون المالية لسنة 2012 تقديرات نفقات العنوان الأوّل لميزانية الدولة بمبلغ 14.771,900 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي بما قيمته 1.223 م.د لتبلغ 15.994,900 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق، سجّلت هذه الاعتمادات نموّا قدره 2.266,900 م.د ونسبته 16,51 % مقابل زيادة في سنتي 2011 و2010 على التوالي بنسبة 22,68 % و5,93 %.

وبلغت نفقات العنوان الأوّل 15.786,179 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات النهائية بنسبة (98,70 %) تفوق بقليل النسبة المسجّلة في السنة السّابقة (98,48 %) مما أفرز فواضل بقيمة 208,721 م.د شملت

أساسا نفقات التأجير العمومي (114,217 م.د) ووسائل المصالح (48,194 م.د) ونفقات فوائد الدّين العمومي (25,750 م.د) والتدخل العمومي (19,464 م.د).

ومقارنة بسنة 2011، ولئن ارتفعت اعتمادات العنوان الأوّل المأمور بصرفها بمبلغ 2.266,859 م.د في سنة 2012 فإن نسبة الزيادة تراجعت إلى 16,77 % مقابل 22,99 % في سنة 2011. وباعتبار ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة 5,6 % [1] تكون الزيادة الصافية لهذه النفقات بنسبة 11,17 % مقابل 19,49 % في السنة السّابقة.

وتأتّى تطوّر نفقات العنوان الأوّل في سنة 2012 من الزيادة في كلّ من نفقات التصرّف بنسبة 17,47 % ونفقات فوائد الدّين العمومي بنسبة 9,32 %.

ومثّلت نفقات العنوان الأوّل نسبة 22,25 % من الناتج المحلّي الإجمالي في سنة 2012 مقابل 20,94 % في سنة 2011. وعلى غرار السنة السّابقة، تواصل ارتفاع حصّة هذه النفقات مقارنة بالموارد الذاتية للميزانيّة (20.106,399 م.د) إلى ما نسبته 78,51 % مقابل على التوالي 75,24 % و69,83 % في سنتي 2011 و2010.

ومن ناحية أخرى سجّلت سنة 2012 عجزا في مستوى العنوان الأوّل بمبلغ 487,273 م.د ممّا انجرّ عنه عدم التمكّن من تخصيص جزء من موارد العنوان الأوّل للمساهمة في مجهود التنمية.

وتتضمّن التحاليل التالية تقديرات نفقات العنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة لسنة 2012 والتنقيحات المدخلة عليها خلال السنة ومتابعة تطوّر الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها وكذلك استهلاك الاعتمادات مركزيّا وجهويّا.

أوّلا– الاعتمادات المفتوحة

ضبطت اعتمادات العنوان الأوّل لميزانية الدولة المفتوحة ضمن قانون الماليّة لسنة 2012 بمبلغ 14.771,900 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 15.994,900 م.د مسجلة بذلك نموّا بنسبة 16,51 % مقابل 22,68 % في التصرّف السّابق. وشمل الترفيع (1.223 م.د) أساسا قسم التدخّل العمومي (598,164 م.د) وقسم النفقات الطارئة وغير الموزّعة (560,690 م.د). ومن ناحية أخرى، تمّ التخفيض في الاعتمادات المرصودة لقسم فوائد الدين العمومي بما قدره 30 م.د.

وشهدت اعتمادات العنوان الأوّل تعديلات ترتيبية تمّ بموجبها توزيع الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة على بقيّة أقسام نفقات التصرّف وكذلك إجراء تحويلات في الاعتمادات بين الأقسام وبين الفصول.

---

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2012

فبالنسبة إلى الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة، فقد ضبط قانون الماليّة لسنة 2012 مبلغها في حدود 117,418 م.د ثم اقتضى قانون المالية التكميلي الترفيع فيها إلى 678,108 م.د مقابل 384,336 م.د في سنة 2011. وتمّ توزيع هذه الاعتمادات إلى غاية 677,011 م.د أي بنسبة 99,84 % مقابل 99,88 %. ومن حيث توزيع هذه الاعتمادات بين أقسام نفقات التصرف فقد انتفع قسم التدخل العمومي بحوالي الثلثين منها (65,59 % مقابل 46,52 %) ثمّ قسم التأجير العمومي (18,78 % مقابل 34,45 %).

وفيما يتعلّق بتوزيع الاعتمادات التكميلية بين الوزارات، فقد استأثرت وزارة الصناعة والتجارة بالنصيب الأوفر منها (62,67 %) حيث تمّ خاصة إضافة مبلغ 423 م.د بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي ضمن ميزانية الجزء الأوّل الخاصّ بالصناعة وذلك لمجابهة نفقات دعم المحروقات. ثمّ تأتي وزارة الدفاع الوطني التي انتفعت بما قيمته 66,831 م.د خصّص منها مبلغ 44,311 م.د لتأجير الأعوان القارين.

كما بلغ حجم الاعتمادات التكميلية الممنوحة إلى وزارة الصحة العمومية 51,156 م.د تعلّقت بنفقات تسيير المصالح العمومية. أمّا وزارة التعليم العالي التي كان نصيبها من هذه الاعتمادات في حدود 36,075 م.د، فقد وجّهت 36 م.د منها لتأجير الأعوان القارين ضمن جزء التعليم العالي. ويبيّن الملحق عدد 5 توزيع الاعتمادات التكميليّة حسب الأبواب والأقسام.

وفيما يهمّ تحويل الاعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل، فقد تواصل في سنة 2012 نموّ حجمها ليبلغ 105,773 م.د مقابل 91,877 م.د سنة 2011. ولئن ارتفعت نسبة هذه التحويلات ضمن اعتمادات نفقات التصرّف إلى 0,72 % مقابل 0,67 % في سنة 2011، فإنها تبقى دون سقف 2 % الذي ضبطه الفصل 36 من القانون الأساسي للميزانية.

وأسفرت هذه التحويلات عن زيادة صافية لاعتمادات كلّ من قسمي التدخل العمومي (3,696 م.د) ووسائل المصالح (1,114 م.د) وذلك على حساب قسم التأجير العمومي (- 4,810 م.د). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 6 الاعتمادات المحوّلة من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل.

وباعتبار النسبة المقدّرة لنموّ الأسعار في سنة 2012 (3,6 % [1]) يكون النموّ الصافي لتقديرات نفقات العنوان الأوّل بنسبة 12,91 % مقابل 19,18 % في سنة 2011. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل حسب الأقسام في سنة 2012 :

[1] الميزان الاقتصادي لسنة 2012.

بالدّينار

الاعتمادات الأقسام		الاعتمادات المفتوحة بقانون الماليّة	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات التكميليّة	التحويلات		الاعتمادات النهائيّة		التغيّرات 2011/2012	
					–	+	2011	2012	القيمة	النسبة %
I	التأجير العمومي	8.564.726.000	8.647.353.000	127.139.639	79.917.821	75.107.821	7.770.851.100	8.769.682.639	998.831.539	12,85
II	وسائل المصالح	910.595.000	922.114.000	105.799.677	23.191.520	26.887.520	919.773.085	1.031.609.677	111.836.592	12,16
III	التدخّل العمومي	3.849.161.000	4.447.325.000	444.071.836	2.663.607	3.777.607	3.826.907.600	4.892.510.836	1.065.603.236	27,85
VI	نفقات التصرّف الطارئة	117.418.000	678.108.000	- 677.011.152	-	-	468.215	1.096.848	628.633	134,26
	نفقات التصرّف	**13.441.900.000**	**14.694.900.000**	**-**	**105.772.948**	**105.772.948**	**12.518.000.000**	**14.694.900.000**	**2.176.900.000**	**17,39**
V	فوائد الدّين العمومي	1.330.000.000	1.300.000.000	-	-	-	1.210.000.000	1.300.000.000	90.000.000	7,44
	المجموع	**14.771.900.000**	**15.994.900.000**	**-**	**105.772.948**	**105.772.948**	**13.728.000.000**	**15.994.900.000**	**2.266.900.000**	**16,51**

يبرز من الجدول السابق أنّ نموّ الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل في سنة 2012 (16,51 %) كان نتيجة ارتفاع الاعتمادات المرصودة لكل من نفقات التصرّف (17,39 %) وفوائد الدّين العمومي (7,44 %) علما بأنّ السنة السّابقة سجّلت تراجع اعتمادات هذا القسم (-2,42 %).

وعلى غرار التصرّف السّابق، استأثر قسم التدخل العمومي بالنصيب الأوفر من حجم الزيادة الجملية في اعتمادات العنوان الأوّل (2.267 م.د) يليه قسم التأجير العمومي الذي كانت الزيادة في اعتماداته بمبلغ 998,832 م.د مقابل 899,095 م.د في التصرّف السّابق.

وشهدت ميزانية سنة 2012 إجراء تحويرات على هيكلة أبواب ا لميزانية تمثّلت خاصّة في تعويض مجلس النوّاب بالمجلس الوطني التأسيسي، وفي حذف بابي مجلس المستشارين ووزارة الاتّصال مقابل إحداث بابا خاصّا بكلّ من وزارة حقوق الإ نسان والعدالة الانتقالية ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وفي الجمع بين وزارتي التجارة والصناعة ضمن وزارة واحدة.

وباستثناء الأبواب التي تمّ حذفها، فإن رئاسة الجمهورية شهدت تقلّصا في الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل خلال سنة 2012. أمّا باقي الأبواب فقد ارتفعت الاعتمادات المرصودة لميزانياتها وخاصّة منها وزارة الصناعة والتجارة (+ 723,292 م.د وبنسبة 26,55 %) أساسا لمجابهة نفقات دعم المحروقات ووزارة الداخلية (+ 379,526 م.د وبنسبة 27,49 %) وأهمّها بند التدخلات ذات الصبغة العامّة ووزارة التربية (+ 189,334 م.د وبنسبة 6,75 %) ووزارة الشؤون الاجتماعية (+ 181,985 م.د وبنسبة 50,34 %) ووزارة الصحة العمومية (+ 140,853م.د وبنسبة 13,69 %).

ونتيجة لهذه التطوّرات ارتفعت حصّة كلّ من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الداخلية ضمن اعتمادات العنوان الأوّل على التوالي إلى 21,55 % و11 % في سنة 2012 مقابل 19,84 % و10,06 % في التصرّف السّابق.

ولئن ارتفع في سنة 2012 حجم الاعتمادات المرصودة لباب فوائد الدين العمومي بنسبة 7,44 %، فقد تواصل تراجع حصّته من نفقات العنوان الأوّل لتبلغ 8,13 % مقابل 8,81 % في سنة 2011 و11,08 % في سنة 2010.

ثانيا– الاعتمادات المأمور بصرفها

تواصل في سنة 2012 ارتفاع حجم اعتمادات العنوان الأوّل المأمور بصرفها في مستوى ميزانية الدولة ليبلغ 15.786,179 م.د مقابل 13.519,320 م.د في التصرّف السّابق و 10.992,380 م.د في سنة 2010 غير أنه وخلافا لسنة 2011، سجّل نسق نموّ هذه النفقات تراجعا ملحوظا حيث اقتصرت الزيادة على نسبة 16,77 % مقابل 22,99 %.

وبلغت في سنة 2012 نسبة استهلاك الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل 98,69 % مقابل 98,48 % في سنة 2011 ممّا أفرز فواضل بقيمة 208,721 م.د تعلّقت أساسا بقسم التأجير العمومي (114,217 م.د) وبوسائل المصالح (48,194 م.د) وبفوائد الدّين العمومي (25,750 م.د).

أمّا في خصوص أبواب الميزانية، فقد تعلّقت أهم الفواضل بوزارة التربية (29,386 م.د) ووزارة الفلاحة (26,271 م.د) ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط (18,683 م.د) التي سجّلت أضعف نسبة استهلاك للاعتمادات (50,25 %) وذلك أساسا لاقتصار نفقاتها في مستوى بند المنح للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العمومية بعنوان التأجير على مبلغ 12,729 م.د مقابل اعتمادات بقيمة 27,547 م.د.

ويبيّن الجدول الموالي استهلاك اعتمادات العنوان الأوّل خلال السنوات من 2008 إلى 2012 :

م.د

السنة	الاعتمادات		الاعتمادات المتبقية	نسبة الاستهلاك (%)
	النهائية	المأمور بصرفها		
2008	10.412,000	10.330,645	81,355	99,22
2009	10.563,000	10.470,831	92,169	99,13
2010	11.190,000	10.992,380	197,620	98,23
2011	13.728,000	13.519,320	208,680	98,48
2012	15.994,900	15.786,179	208,721	98,70

ولئن تراجع نسق نموّ الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2012 ليبلغ 16,77 % مقابل 22,99 % في التصرّف السّابق، فإنه يبقى أعلى من نسق نمو النّاتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الج ارية الذي ارتفع إلى 9,34 %[1] مقابل 2,04 % في سنة 2011. ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل في سنة 2012 واستهلاكها حسب الأقسام مقارنة بسنة 2011 :

[1] الإحصائيات المالية عدد 185 لشهر جانفي 2014.

م.د

البيان	الاعتمادات النهائية 2012	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطور المصاريف 2011/2012	
		تصرف 2011		تصرف 2012			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
نفقات التصرف	**14.694,900**	**12.353,655**	**91,38**	**14.511,929**	**91,93**	**2.158,274**	**17,47**
– التأجير العمومي	8.769,683	7.679,434	56,80	8.655,466	54,83	976,032	12,71
– وسائل المصالح	1.031,610	891,785	6,60	983,416	23,6	91,631	10,27
– التدخّل العمومي	4.892,511	3.782,436	27,98	4.873,047	30,87	1.090,611	28,83
– نفقات التصرّف الطارئة	1,097						
فوائد الدين العمومي	**1.300,000**	**1.165,665**	**8,62**	**1.274,250**	**8,07**	**108,585**	**9,32**
الجملة	**15.994,900**	**13.519,320**	**100,00**	**15.786,179**	**100,00**	**2.266,859**	**16,77**

يبرز من الجدول أعلاه أنّ الزيادة المسجّلة خلال سنة 2012 في مستوى نفقات العنوان الأوّل (2.266,859 م.د) تعود إلى ارتفاع نفقات كلّ الأقسام وخاصّة قسمي التدخّل العمومي (1.090,611 م.د) والتأجير العمومي (976,032 م.د). وبذلك يستأثر هذان القسمان بنسبة 91,17 % من هذه الزيادة.

ونتج هذا التطوّر عن المفعول المزدوج لزيادات جملية قدرها (2.078,052 م.د) من جهة، ولتقلّص جملي بمبلغ (80,222 م.د) من جهة أخرى. وقد شمل نموّ هذه النفقات أساسا وزارة الصناعة والتجارة (+ 739,088 م.د ونسبة 27,37 %) ووزارة الداخلية (+ 365,961 م.د ونسبة 26,56 %) ووزارة التربية (+ 182,782 م.د ونسبة 6,47 %) ووزارة الشؤون الاجتماعية (+ 179,004 م.د ونسبة 49,96 %). ولم يشمل تراجع النفقات سوى وزارة التنمية الجهوية والتخطيط (- 19,733 م.د ونسبة 51,11 %) بالاضافة إلى النقص الناتج عن حذف كلّ من مجلس المستشارين (- 4,079 م.د) ووزارة الاتصال (- 56,410 م.د). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 8 نفقات العنوان الأوّل لسنة 2012 موزّعة حسب أبواب الميزانية.

أ– نفقات التصرّف

لئن ارتفع في سنة 2012 حجم التّقديرات النهائيّة بعنوان نفقات التصرّف إلى 14.694,900 م.د مقابل 12.518 م.د في السنة السابقة، فإنّ نسق نموّ هذه الاعتمادات تراجع إلى 17,39 % مقابل 25,81 % في سنة 2011. أمّا الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2012، فقد بلغت 14.511,929 م.د أي بتطوّر قيمته 2.158,274م.د ونسبته 17,47 %.

وتواصل في هذه السنة تدعّم حصّة نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل لتبلغ نسبة 94,86 % مقابل 83,35 % في السنة السّابقة و73,87 % في سنة 2010 وهو ما يبرزه الرسم البياني التّالي :

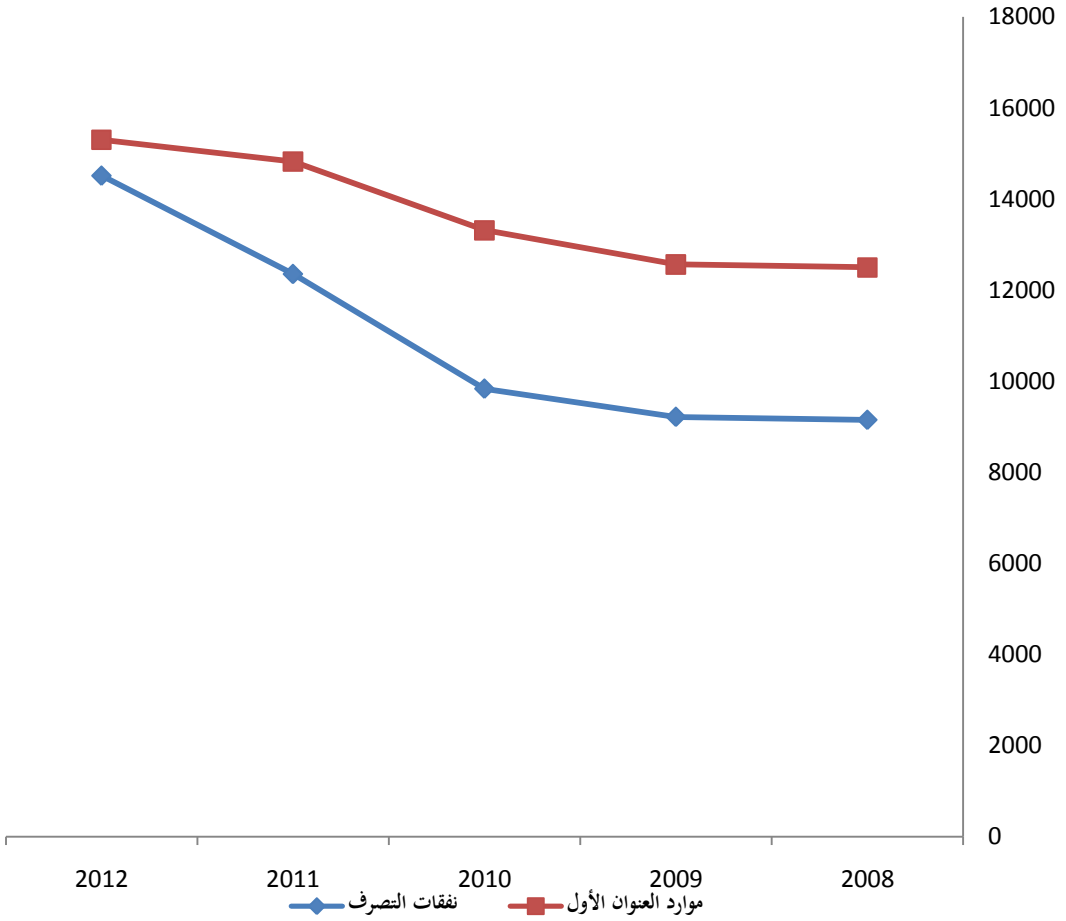

وعلى غرار السنوات السّابقة، تمّ صرف نفقات التصرّف أساسا على المستوى المركزي حيث تواصل تراجع حصّة النفقات المأمور بصرفها من قبل آمري الصرف المساعدين على المستوى الجهوي لتبلغ نسبة 37,05 % مقابل 38,88 % في سنة 2011 و42,36 % في سنة 2010.

واستأثر التأجير العمومي بالقسط الأوفر من نفقات التصرف المأمور بصرفها جهويّا حيث بلغت حصته 95,45 % مقابل 95,58 % في سنة 2011. وعلى غرار السنوات السّابقة، تولت وزارة التربية إنجاز الجانب الأوفر (55,75 %) من نفقات التأجير العمومي المأمور بصرفها جهويّا.

ويبيّن الرسم التّالي توزيع نفقات التصرّف بين مختلف الأقسام في سنة 2012 :

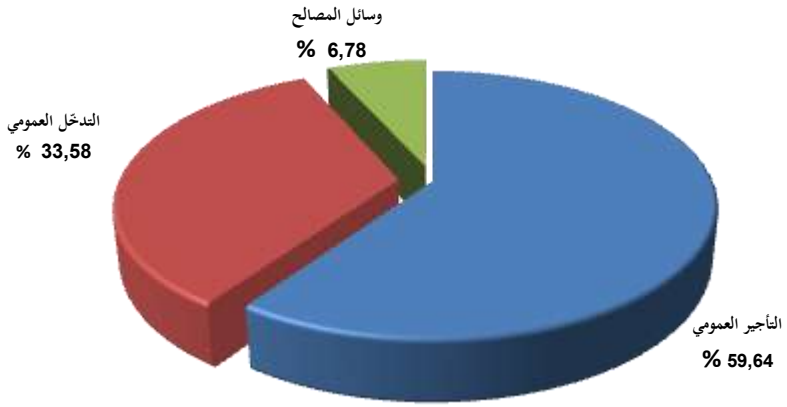

شهدت سنة 2012 ارتفاع حصّة قسم التدخل العمومي مقارنة بنفقات التصرف لتبلغ 33,58 % مقابل 30,62 % في سنة 2011 و22,47 % في سنة 2010. وفي مقابل ذلك، تواصل تراجع حصّة كل من التأجير العمومي ووسائل المصالح على التوالي إلى 59,64 % و6,78 % مقابل على التوالي 62,16 % و7,22 %.

1 - التأجير العمومي

ضبط قانون المالية لسنة 2012 تقديرات النفقات بعنوان التأجير العمومي في حدود 8.564,726 م.د وتمّ الترفيع فيها أوّلا بمقتضى قانون المالية التكميلي (+ 82,627 م.د) وثانيا عند توزيع النفقات الطارئة بين مختلف الأقسام (+ 127,140 م.د). وباعتبار حجم التحويلات بين الفصول والأقسام، بلغت الاعتمادات النهائية لهذا القسم 8.769,683 م.د مسجّلة نموّا بنسبة 12,85 % مقابل 13,08 % سنة 2011.

وبلغت في سنة 2012، الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان قسم التأجير العمومي 8.655,466 م.د أي بنسبة استهلاك في حدود 98,70 % مقابل 98,82 % في السنة السّابقة. ومقارنة بسنة 2011، شهدت هذه النفقات زيادة نسبتها 12,71 % مقابل 13,18 % وذلك أساسا نتيجة الانتدابات بالوظيفة العمومية.

ومثّلت نفقات التأجير لسنة 2012 ما نسبته 59,64 % من نفقات التصرّف و47,21 % من جملة نفقات العنوانين الأوّل والثاني من الميزانية (دون اعتبار نفقات خدمة الدّين العمومي) مقابل على التوالي 62,16 % و47,72 % في سنة 2011.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي وتطوّرها حسب الفصول خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 :

م.د

الفصول	الاعتمادات النّهائية 2012	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2011/2012	
		2011		2012			
		القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
– المنح المخوّلة للسلط العموميّة	32,156	16,482	0,21	28,894	0,33	12,412	75,31
– تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	8.202,178	7.178,564	93,48	8.109,487	93,69	930,923	12,97
– منح للمؤسّسات العموميّة	535,349	484,388	6,31	517,085	5,97	32,697	6,75
الجملـة	**8.769,683**	**7.679,434**	**100,00**	**8.655,466**	**100,00**	**976,032**	**12,71**

نتج نموّ نفقات التأجير العمومي في سنة 2012 عن تطوّر نفقات كلّ بنود هذا القسم وخاصة بند "تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج" (+ 930,923 م.د ونسبة 12,97 %) الذي تدعّمت حصّته ضمن نفقات هذا القسم حيث بلغت 93,69 % في سنة 2012 مقابل 93,48 % في السنة السّابقة.

ولئن تراجع نسق نموّ المنح المسندة للمؤسّسات العمومية بعنوان التأجير العمومي في سنة 2012 (6,75 % مقابل 14,10 % في سنة 2011)، فقد ساهم هذا البند في الزيادة في حجم نفقات التأجير العمومي بمبلغ 32,697 م.د.

واستأثرت المؤسّسات العمومية غير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العمومية بالنصيب الأوفر من هذه المنح (87,57 % مقابل 86,80 % في التصرّف السابق). أمّا على مستوى أبواب الميزانية فقد شملت النفقات بعنوان المنح المسندة للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العمومية أساسا تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل (33,13 %) ورئاسة الحكومة (11,42 %) ووزارة الصحّة العمومية (8,26 %).

ومن جهتها، ساهمت النفقات بعنوان المنح المخوّلة للسلط العمومية في ارتفاع نفقات التأجير العمومي في سنة 2012 وذلك بتسجيلها لنموّ بمبلغ 12,412 م.د مقابل تراجع بما قيمته 13,921 م.د في السنة السابقة. ونتجت هذه الزيادة أساسا عن نفقات المجلس التأسيسي بعنوان هذا الفصل والتي بلغت في سنة 2012 ما قدره 15,550 م.د مقابل 3,759 م.د تمّ صرفه على ميزانية كلّ من مجلس النواب (2,711 م.د) ومجلس المستشارين (1,048 م.د) في التصرّف السابق.

ويبرز الرّسم البياني توزيع نفقات التأجير العمومي لسنة 2012 بين مختلف الأبواب :

2- وسائل المصالح

بلغت الاعتمادات النهائية المرصودة في سنة 2012 بعنوان وسائل المصالح 1.031,610 م.د مقابل 919,773 م.د في التصرّف السّابق أي بزيادة بنسبة 12,15 %.

وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات بنسبة 95,33 % مقابل 96,96 % في التصرف السابق حيث بلغت في سنة 2012 الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان هذا القسم ما قيمته 983,416 م.د مسجّلة نموّا بمبلغ 91,631 م.د وبنسبة 10,27 % مقابل 50,789 م.د و 6,04 % في سنة 2011 علما بأنّ مؤشر الأسعار شهد في سنة 2012 نموّا بنسبة 5,6 % [1].

ويعزى تطوّر هذه النفقات إلى المفعول المزدوج لارتفاع الدفوعات بعنوان المنح المسندة للمؤسسات العمومية (+ 74,203 م.د) ونفقات تسيير المصالح العمومية (+38,461 م.د) ولتقلّص حجم النفقات الخصوصية للسلط العمومية (- 19,547 م.د) وكذلك نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية (- 1,486 م.د). ويبرز الجدول التّالي توزيع النفقات المتعلّقة بوسائل المصالح في سنة 2012 مقارنة بالتصرّف السّابق :

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2012.

م.د

البنود	الاعتمادات النهائيّة 2012	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2011/2012	
		2011		2012			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
– النفقات الخصوصيّة للسلط العموميّة	15,309	33,478	75,3	13,931	1,42	- 19,547	- 58,39
– نفقات تسيير المصالح العموميّة	506,971	433,899	66,48	472,360	48,03	38,461	8,86
– نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	52,023	52,108	84,5	50,622	5,15	- 1,486	- 2,85
– منح للمؤسّسات العموميّة	457,307	372,300	75,41	446,503	45,40	74,203	19,93
الجملة	**1.031,610**	**891,785**	**100,00**	**983,416**	**100,00**	**91,631**	**10,27**

وعلى صعيد أبواب الميزانية، حافظت نفقات قسم وسائل المصالح تقريبا على هيكلتها حيث أنجز الجزء الأوفر منها من قبل وزارة الداخلية (19,04 % مقابل 18,82 %) تليها وزارة الصحّة العمومية (13,65 % مقابل 12,53 %) ثمّ وزارة الدفاع الوطني (13,26 % بالنسبة إلى سنتي 2012 و2011) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (8,24 % مقابل 9,33 %) ووزارة التربية (8,12 % مقابل 8,26 %).

3- التدخّل العمومي

ضبط قانون المالية لسنة 2012 اعتمادات قسم التدخل العمومي بمبلغ 3.849,161 م.د ثمّ تمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التكميلي بما قيمته 598,164 م.د وعند توزيع اعتمادات نفقات التصرف الطارئة وغير الموزّعة بمبلغ 444,072 م.د. وباعتبار انتفاع هذا القسم بتحويلات صافية إيجابية قدرها 1,114 م.د، بلغت الاعتمادات النهائية 4.892,511 م.د مسجّلة نموّا بنسبة 27,85 % مقابل 72,62 % في التصرّف السّابق.

وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات إلى غاية 4.873,047 م.د أي بنسبة 99,60 %. ومقارنة بالتصرف السابق، ارتفعت نفقات قسم التدخل العمومي بمبلغ 1.090,611 م.د وبنسبة 28,83 % مقابل 1.572,436 م.د و71,15 %.

ويفسّر تباطؤ نسق نموّ نفقات هذا القسم أساسا بتدنّي نسق ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان فصل التدخلات في الميدان الاجتماعي إلى نسبة 25,83 % (+785,851 م.د) مقابل 88,61 % (+ 1.428,134 م.د) في التصرّف السّابق.

ومن ناحية أخرى، شهدت سنة 2012 تسارع نسق نموّ نفقات كلّ من التدخّلات ذات الصبغة العامّة (+ 166,263 م.د) والتحويلات (+ 162,501 م.د) حيث كانت الزيادة على التوالي بنسبة 56,85 % و 59,97 % مقابل 39,27 % و10,57 % في التصرّف السّابق.

وسجّلت النفقات بعنوان بند التدخلات في الميادين الاقتصادية من جهتها نموّا بمبلغ 22,661 م.د بعد تراجع في السنة السابقة بما قيمته 22,253 م.د ونسبته 99,89 %. كما أنّه لم يتمّ صرف أي مبلغ بعنوان بند التدخلات المختلفة علما بأنّ نفقات التصرّف السّابق كانت في حدود 46,523 م.د.

وأثّرت التطورات سالفة الذكر على هيكلة نفقات التدخّل العمومي حيث تواصل في سنة 2012 تدعّم حصّة النفقات بعنوان دعم المحروقات لتبلغ 43,32 % مقابل 40,61 % في السنة السابقة. وتراجعت حصة نفقات دعم المواد الأساسيّة إلى 25,05 % مقابل 29,08 %. ويبرز الرسم البياني التّالي توزيع نفقات التدخّل العمومي حسب الصنف في سنة 2012 :

ومن ناحيتها، عادت في سنة 2012 حصّة النفقات بعنوان دعم الجماعات المحليّة (436 م.د) مقارنة بجملة النفقات بعنوان التدخل العمومي، إلى الارتفاع وذلك بنسبة 8,95 % مقابل 7,29 % فيما تراجعت حصّة نفقات دعم النقل المدرسي (277,500 م.د) إلى 5,69 % مقابل 6,16 % في سنة 2011.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التدخّل العمومي بين مختلف الفصول في سنة 2012 مقارنة بالاعتمادات النهائية وبإنجازات التصرّف السّابق :

م.د

الفصول	الاعتمادات النهائيّة 2012	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2011/2012	
		2011		2012			
		القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	النسبة (%)
– التحويلات	435,334	270,984	7,17	433,485	8,90	162,501	59,97
– التدخّلات ذات الصبغة العامّة	459,036	292,458	7,73	458,721	9,41	166,263	56,85
– التدخّلات في الميدان الاجتماعي	3.838,565	3.042,555	80,44	3.828,406	78,56	785,851	25,83
– التدخّلات في ميدان التعليم والتكوين	0,484	0,288	01,0	0,288	0,01	-	0,03 -
– التدخّلات في ميدان البحث العلمي	1,280	0,682	0,02	0,746	0,02	0,064	9,38
– التدخّلات في ميدان الثقافة والشباب والطفولة	47,395	47,690	1,26	45,863	0,94	1,827-	3,83 -
– التدخّلات في الميادين الاقتصاديّة	23,325	0,024	-	22,685	0,47	22,661	-
– المساهمات في المنظمات الدوليّة	19,112	17,927	0,47	16,560	0,34	1,367-	7,63 -
– نفقات تدخّل المصالح بالخارج	0,295	0,327	0,01	0,261	0,01	0,066 -	20,16 -
– منح لفائدة المؤسّسات العمومية	67,185	62,978	1,66	66,032	1,36	3,054	4,85
– تدخلات مختلفة	0,500	46,523	1,23	-	-	46,523 -	100,00 -
الجملة	**4.892,511**	**3.782,436**	**100,00**	**4.873,047**	**100,00**	**1.090,611**	**28,83**

يتبيّن من الجدول السابق أنّ نمو الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2012 بعنوان فصل "التدخّلات في الميدان الاجتماعي" ساهم بنسبة 72,06 % في ارتفاع نفقات قسم التدخل العمومي.

وقد أنجز الجزء الأوفر من النفقات بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي (3.828,406 م.د) من قبل وزارة الصناعة والتجارة بما قدره 3.353,282 م.د موزّعا بين الجزء الأوّل "الصناعة" بمبلغ 2.111,260 م.د استأثر منه دعم المحروقات بما قيمته 2.111 م.د وذلك لفائدة أساسا كلّ من المؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية (572 م.د) والشركة الوطنيّة للكهرباء والغاز (540 م.د) والشركة التونسية لصناعات التكرير (424 م.د) والجزء الثاني "التجارة" الذي أنفق ما قدره 1.242,020 م.د تعلّق أساسا بدعم الموادّ الأساسيّة (1.235,633 م.د مقابل 1.100 م.د في سنة 2011 و730 م.د في سنة 2010) استأثر منها دعم الحبوب بما قدره 908,947 م.د.

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاعتمادات التي تولّت وزارة التجارة والصناعات التقليدية صرفها في السنوات من 2010 إلى 2012 لتغطية دعم المواد الأساسية :

م.د

المادّة	المبلغ		
	2010	2011	2012
الحبوب	630,022	833,673	908,947
الزيت النباتي	112,655	214,383	264,381
الحليب	-	23,066	31,928
السكر	-	10,840	10,435
الطماطم	-	9,553	10,794
الورق المدرسي	4,323	4,300	4,344
العجين الغذائي	-	4,185	4,804
الجملة	**747,000**	**1.100,000**	**1.235,633**

وتجدّد الدائرة ملاحظتها المتعلّقة باقتصار نفقات الدعم على المبالغ المأمور بصرفها من قبل الوزارة المكلّفة بالتجـارة رغم توفّر موارد لدى حس ـاب الصندوق العـامّ للتعويض بلغت في سنة 2012 ما قيمته 206,448 م.د (منها 173,681 م.د تمّ نقلها من التصرّف السّابق) وكان من الممكن استعمالها لتغطية جانب من مصاريف الدعم.

وبخصوص وزارة النقل، فقد توّلت في سنة 2012 إنجاز نفقات بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي بما قيمته 277,630 م.د تعلّقت على غرار التصرّف السّابق في حدود 99,95 % بمنح أسندت لفائدة شركات النقل العمومي بعنوان دعم النقل.

أمّا في ما يتعلّق بوزارة الشؤون الاجتماعية، فقد شهدت سنة 2012 تواصل ارتفاع النفقات المنجزة بعنوان التدخلات في الميدان الاجتمـاعي حيث بلغت 154,542 م.د مقابـل 133,039 م.د في سنة 2011 و71,945 م.د خلال سنة 2010. وشملت هذه النفقات أساسا "مساهمة المشغّل في أنظمة التقاعد بعنوان الأعوان المحالين على التقاعد" (83,061 م.د) وكذلك "المنحة المخوّلة للاتحاد التونسـي للتضـامن الاجتـماعي" (57,290 م.د).

وتواصل في سنة 2012 ارتفاع نسق نموّ النفقات بعنوان فصل "التدخّلات ذات الصبغة العامّة" (458,721 م.د) حيث تطوّرت بنسبة 56,85 % مقابل 39,27 % في التصرّف السّابق و9,18 % في سنة 2010. ونتج ذلك عن ارتفاع النفقات المنجزة من قبل وزارة الداخلية بعنوان دعم الجماعات المحلية والتي بلغت 436 م.د مقابل 276,100 م.د في سنة 2011 و187,181 م.د في سنة 2010.

ومن جهتها، أنجزت وزارة البيئة والتنمية في سنة 2012 نفقات بعنوان هذا الفصل بلغت 10,013 م.د صرفت أساسا في شكل منحة لفائدة الديوان الوطني للتطهير بمبلغ 9,870 م.د مقابل 9,400 م.د في التصرّف السّابق.

أمّا عن النفقات المنجزة بعنوان فصل التحويلات (433,485 م.د)، فقد شهدت في سنة 2012 ارتفاعا ملحوظا في نسق نموّها حيث بلغ نسبة 59,97 % مقابل 10,57 % في التصرّف السّابق. ويردّ ذلك أساسا إلى تضاعف الدفوعات التي أنجزتها وزارة الشؤون الاجتماعية من 131,679 م.د في سنة 2011 إلى 270,514 م.د وذلك خاصّة بمفعول ارتفاع حجم المنح المسندة لفائدة الفئات محدودة الدّخل (268,969 م.د مقابل 121,899 م.د).

وفيما يتعلّق بباقي نفقات هذا الفصل في سنة 2012، فقد تولّت خاصّة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي صرف ما قدره 124,847 م.د في شكل منح وقروض وإعانات جامعية فيما صرفت وزارة الدفاع الوطني مبلغ 15,862 م.د تعلّق أساسا بمنح جرايات عمرية مختلفة (12,050 م.د).

ب- فوائد الدّين العمومي

بلغت تقديرات قانون المالية لسنة 2012 بعنوان نفقات فوائد الدّين العمومي 1.330 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتضبط نهائيا في حدود 1.300 م.د. ومقارنة بالسنة السابقة، سجّلت هذه الاعتمادات تطوّرا بنسبة 7,44 % وذلك خلافا لسنتي 2011 و2010 حيث سجّلت هذه الاعتمادات تقلّصا على التوالي بنسبة 2,42 % و1,20 %.

وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات إلى غاية 1.274,250 م.د أي بنسبة 98,02 % مقابل 96,34 % في التصرف السّابق ممّا أفرز فواضل اعتمادات بما قيمته 25,750 م.د موزّعة بين الدّين الداخلي (18,831 م.د) والدّين الخارجي (6,919 م.د).

ويبرز الجدول التالي نفقات فوائد الدّين العمومي في سنة 2012 مقارنة بالتصرّف السّابق :

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائية 2012	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيرات 2011/2012	
		2011	2012	القيمة	النسبة (%)
- فوائد الدّين الداخلي	700,000[1]	575,000	681,169	106,169	18,46
- فوائد الدّين الخارجي	600,000	590,665	593,081	2,416	0,41
الجملة	**1.300,000**	**1.665,561**	**1.274,250**	**108,585**	**9,32**

[1] تمّ تحويل اعتمادات من فوائد الدين الخارجي إلى فوائد الدين الداخلي بمبلغ 40 م.د مع الإشارة إلى تعهد وزارة الإقتصاد والمالية بتقديم قرار تحويل الاعتمادات وإدخال التنقيحات على الحساب العام للسنة المالية.

تسارع في سنة 2012، نسق نموّ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان فوائد الدّين العمومي ليبلغ نسبة 9,32 % مقابل 0,82 % في التصرّف السّابق و ذلك خاصّة بمفعول تطوّر نفقات فوائد الدّين الداخلي بما نسبته 18,46 %.

وتتوزّع النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2011 و2012 على النحو التالي :

أ.د

السنة / البيان	2011		2012	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)
فوائد الدين العمومي الداخلي	**575.000,000**	**49,33**	**681.169,139**	**53,46**
– فوائد دين الدّولة للسنة	**573.092,000**	**49,16**	**677.079,405**	**53,14**
– رقاع الخزينة	400.876,165	34,39	488.997,364	38,38
– الإيداعات بالخزينة العامّة	77.429,847	6,64	88.765,742	6,97
– تسبقة البنك المركزي التونسي	125,000	0,01	125,000	0,01
– التزامات أخرى على كاهل الدّولة	94.660,988	8,12	99.191,299	7,78
– فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	**1.908,000**	**0,16**	**240,214**	**0,02**
– تسوية تسبقات الخزينة التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	**123,454**	**0,01**	**384,520**	**0,30**
فوائد الدين العمومي الخارجي	**590.665,270**	**50,67**	**593.080,862**	**46,54**
– تسوية تسبقات الخزينة التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	-	-	-	-
– فوائد الدين الخارجي للسنة	**590.665,270**	**50,67**	**593.080,862**	**46,54**
المجموع	**1.165.655,270**	**100,00**	**1.274.250,001**	**100,00**

يبرز من الجدول أعلاه أنّه مقارنة بجملة النفقات بعنوان فوائد الدّين، مثلت النفقات بعنوان فوائد الدّين الداخلي في سنة 2012 نسبة 53,46 % مقابل 49,33 % في سنة 2011. ونتج ذلك عن تسجيل هذه الأخيرة لنسبة نموّ مرتفعة نسبيا (+ 18,46 %) مقابل شبه استقرار النفقات بعنوان فوائد الدّين الخارجي (+ 0,41 %).

وشهدت سنة 2012 ارتفاع حجم الفوائد المدفوعة بعنوان رقاع الخزينة بنسبة 21,98 % مقابل تراجع بنسبة 3,23 % في سنة 2011 بما نتج عنه تدعّم حصّتها ضمن المبالغ المأمور بصرفها بعنوان فوائد الدين العمومي الداخلي إلى 71,79 % مقابل 69,72 % في سنة 2011.

ولئن ارتفعت في سنة 2012 النفقات بعنوان التعّهدات الأخرى المحمولة على كاهل الدّولة (99,191 م.د) بنسبة 4,79 % فإنّ حصّتها من جملة نفقات فوائد الدّين الداخلي تدنّت إلى 14,56 % مقابل 16,46 % في السنة السّابقة.

وفيما يتعلّق بفوائد الدّين الخارجي والبالغة 593,081 م.د، فقد شهدت سنة 2012 نموّا طفيفا نسبته 0,41 % مقابل تراجع بنسبة 1,59 % في سنة 2011. ونتج عن تقلّص الفوائد المدفوعة بعنوان قروض السوق المالية الدولية (214,591 م.د مقابل 285,627 م.د) تواصل تراجع حصّتها ضمن الدفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي لتبلغ 36,18 % في سنة 2012 مقابل 48,36 % في سنة 2011 علما بأنّ الدّين الباقي للتسديد بعنوان هذه القروض عاد إلى الارتفاع ليبلغ 5.650,562 م.د مقابل 4.701,162 م.د في السنة السّابقة و 5.584,689 م.د في سنة 2010. ويبرز الرسم التالي هيكلة الدفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي في سنة 2012:

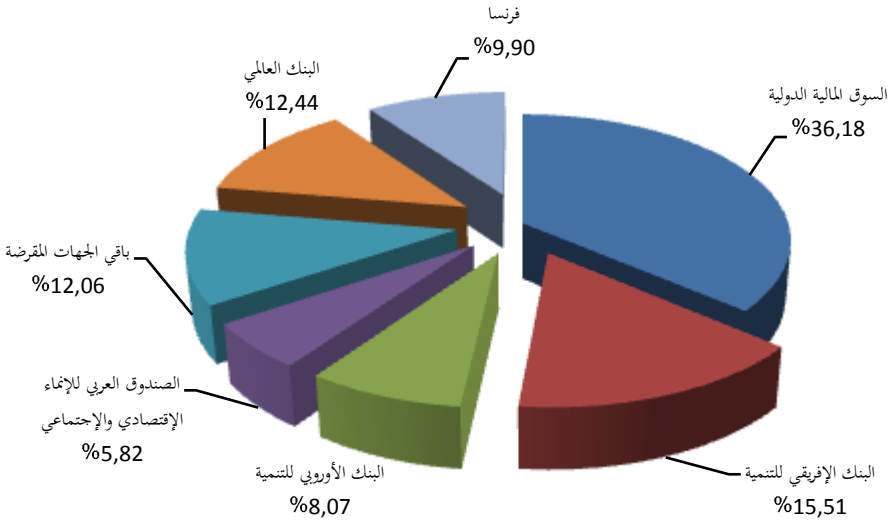

وتدعّمت في سنة 2012 حصةّ فوائد الدّين خاصّة بعنوان كلّ من قروض البنك الإفريقي للتنمية (15,51 % مقابل 10,82 %) والقروض الفرنسية (9,90 % مقابل 7,86 %).

II- نفقات العنوان الثاني

بلغت اعتمادات الدفع للعنوان الثاني لميزانية الدولة المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2012 ما قيمته 7.118 م.د تتوزّع بين نفقات التنمية (4.378 م.د) ونفقات تسديد أصل الدّين (2.740 م.د). وتمّ بموجب قانون المالية التكميلي الترفيع في كلّ من نفقات التنمية بما قدره 1.033,500 م.د ونفقات تسديد أصل الدّين بما قيمته 49 م.د لترتفع اعتمادات الدفع إلى 8.200,500 م.د مسجّلة بذلك نموّا بنسبة 28,43 % مقابل 5,41 % في التصرّف السّابق.

وعلى المستوى الترتيبي، تمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 29 أكتوبر 2013 الترفيع في الاعتمادات المرتبطة بالموارد الخارجيّة الموظّفة بمبلغ 40,499 م.د لتبلغ في سنة 2012 اعتمادات الدفع النهائيّة للعنوان الثاني ما قيمته 8.240,999 م.د أي بزيادة عن التقديرات النهائية للسنة السابقة (6.444,291 م.د) قدرها 1.796,708 م.د.

وتمّ توزيع هذه الاعتمادات في حدود 6.988,991 م.د[1] مقابل 6.057,724 م.د في سنة 2011 صرف منها مبلغ 6.851,194 م.د أي ما يمثّل 98,03 % من الاعتمادات الموزعة مقابل 98,11 % في التصرّف السّابق. وشملت فواضل الاعتمادات البالغة 1.389,805 م.د في سنة 2012 أساسا نفقات التّنمية المحمولة على موارد الدولة (1.112,602 م.د) ونفقات التّنمية المموّلة بواسطة موارد خارجية موظفة (277,109 م.د). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفواضل تضمّنت اعتمادات غير موزّعة بمبلغ 1.252,007 م.د.

ومقارنة بسنة 2011، شهدت الاعتمادات المأمور بصرفها على العنوان الثّاني في سنة 2012 تسارعا في نسق نموّها ليبلغ نسبة 15,27 % مقابل 2,26 %. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 9 اعتمادات الدّفع المفتوحة بموجب قانون الماليّة لسنة 2012 كما تمّ تنقيحها وتوزيعها بالنصوص اللاحقة وكذلك الا عتمادات المأمور بصرفها في سنتي 2011 و2012 حسب أبواب الميزانية.

ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى تطوّر كلّ من نفقات تسديد أصل الدّين العمومي بما قيمته 584,956 م.د (26,54 %) ونفقات التنمية بما قدره 322,888 م.د (8,63 %). واعتبارا لذلك، ارتفعت حصّة نفقات تسديد أصل الدّين العمومي من جملة نفقات العنوان الثاني لتبلغ 40,71 % مقابل 37,08 % في التصرّف السّابق.

ويتضمّن الجدول الموالي توزيع هذه النفقات في سنة 2012 وتطوّرها خلال الفترة من 2008 إلى 2012 :

(1) – الأمر عدد 354 لسنة 2012 المؤرّخ في 17 ماي 2012 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرّخ في 16 ماي 2012 والمتعلّق بقانون الماليّة التكميلي لسنة 2012.

– الأمر عدد 4952 لسنة 2013 المؤرّخ في 18 نوفمبر 2013 والمتعلّق بالتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهّد والدفع التي يقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظّفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2012.

م.د

البنود	اعتمادات الدّفع لسنة 2012			الاعتمادات المستهلكة					التغيّرات 2011/2012	
	الاعتمادات الموزّعة	الاعتمادات التكميلية	الجملة	2008	2009	2010	2011	2012	القيمة	النّسبة %
نفقات التنمية	**4 .199,991**	**-**	**4 .199,991**	**2 .580,177**	**3 .274,256**	**3.477,521**	**3 .739,400**	**4 .062,288**	**322,888**	**8,63**
الاستثمارات المباشرة	**2. 161,620**	**–**	**2 .161,620**	**1 .417,268**	**1 .770,905**	**1.891,140**	**1 .856,417**	**2 .057,986**	**201,569**	**10,86**
– الممولة مباشرة من موارد الدّولة	1. 638,640	62,422	1. 701,062	1. 056,174	1. 276,277	1.429,160	1. 460,923	1. 651,151	190,228	13,02
– المصاريف الطارئة	62,422	- 62,422	–	–	–	–	–	–	–	–
– المرتبطة بالموارد الخارجيّة الموظّفة	460,558	–	460,558	361,094	494,628	461,981	395,494	406,835	11,341	2,87
التمويل العمومي	**2 .038,371**	**–**	**2 .038,371**	**1 .162,909**	**1 .503,351**	**1.586,380**	**1 .882,983**	**2 .004,302**	**121,319**	**6,44**
– الممول مباشرة من موارد الدّولة	1 .868,111	78,401	1. 946,512	967,659	1. 317,769	1.381,518	1. 743,875	1 928,170	184,295	10,57
– المصاريف الطارئة	78,401	- 78,401	–	–	–		–	–	–	–
– المرتبط بالموارد الخارجيّة الموظفة	91,859	–	91,859	195,250	185,582	204,863	139,108	76,132	- 62,976	- 45,27
تسديد أصل الدّين	**2 .789,000**	**–**	**2 .789,000**	**2 .193,067**	**2 .156,568**	**2.334,534**	**2 .203,950**	**2 .788,906**	**584,956**	**26,54**
الجملة	**6 .988,991**	**–**	**6 .988,991**	**4 .773,244**	**5 .430,824**	**5.812,055**	**5 .943,350**	**6 .851,194**	**907,844**	**15,27**

ضبط قانون الماليّة لسنة 2012 الاعتمادات المرسّمة بباب نفقات التنمية الطارئة بما قيمته 201,986 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 725,571 م.د. واقتصر توزيع هذه الإعتمادات على مبلغ 140,823 م.د وذلك بين الاستثمارات المباشرة (62,422 م.د) والتمويل العمومي (78,401 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانية، فقد استأثرت وزارة التنمية الجهوية والتخطيط باعتمادات تكميلية بما قيمته 45,654 م.د. كما انتفعت وزارة التربية باعتمادات تكميلية قدرها 40 م.د شملت أساسا تهيئة المدارس الابتدائية (9,228 م.د) والتجهيزات التربوية (8,318 م.د) وبناء وتهيئة المبيتات والمطاعم (7,381 م.د). أمّا وزارة الفلاحة، فقد تمّ إسنادها اعتمادات تكميلية قيمتها 31,554 م.د تعلّقت بالإرشاد والتأطير الفلاحي (19,619 م.د) وبالتدخلات في الميدان الاقتصادي (6,786 م.د) وبالتدخلات في الميدان الاجتماعي (5,149 م.د).

وشملت الاعتمادات التكميلية المسندة لوزارة الشؤون الاجتماعية (12,182 م.د) قسم التمويل العمومي وخاصة بند التدخلات في الميدان الاقتصادي (11,982 م.د). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 10 توزيع الاعتمادات التكميلية للعنوان الثاني.

وفيما يتعلّق بنفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة، فلئن تواصل في سنة 2012 تراجع حجمها حيث بلغت الدفوعات ما قيمته 482,966 م.د مقابل 534,602 م.د في التصرّف السابق و 666,843 م.د في سنة 2010، فقد كان ذلك بنسبة 9,34 % مقابل 19,83 % مسجّلة في التصرّف السّابق. وتجدر الإشارة إلى تدعّم حصّة الاستثمارات المباشرة من هذه النفقات لتبلغ 84,24 % مقابل 73,80 %.

أوّلا– نفقات التّنمية

ضبط قانون المالية لسنة 2012 حجم اعتمادات البرامج لنفقات التنمية بما قيمته 4.022,449 م.د وجملة اعتمادات التعهد بمبلغ 5.675 م.د منها 952,292 م.د ممّولة بواسطة موارد خارجية موظفة. وتعلّق الباقي بالاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي المحمولين مباشرة على موارد الدولة وبنفقات التنمية الطارئة على التوالي في حدود 2.253,300 م.د و1.673,452 م.د و795,956 م.د.

وتمّ بمقتضى قانون المالية التكميلي الترفيع في كلّ من اعتمادات البرامج إلى 5.189,542 م.د واعتمادات التعهد لتبلغ 6.535 م.د. وقد شملت هذه الزيادة أساسا الاستثمارات المباشرة (+ 557,395 م.د) والتمويل العمومي (+ 271,099 م.د) ونفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة (+ 29,625 م.د).

وعلى غرار التصرّف السّابق، استأثرت المشاريع ذات الصبغة الوطنية بالجزء الأوفر من اعتمادات التعهد المقدرة بقانون المالية التكميلي بعنوان الاستثمارات المباشرة (2.068,561 م.د مقابل 2.026,175 م.د) أمّا المشاريع ذات الصبغة الجهوية، فقد خصّص لها مبلغ 742,134 م.د مقابل 305,431 م.د.

وبلغت تقديرات قانون المالية لاعتمادات الدفع بعنوان نفقات التنمية 4.378 م.د تمّ الترفيع فيها باعتماد قانون الماليّة التكميلي إلى 5.411,500 م.د. كما خضعت هذه التقديرات إلى ترفيع بمبلغ 40,499 م.د اقتضاه قرار وزير الماليّة سالف الذكر لتضبط هذه التقديرات نهائيا في حدود 5.451,999 م.د مسجّلة نموّا نسبته 28,58 % مقابل 12,76 % في التصرّف السّابق.

وارتفعت في سنة 2012 الاعتمادات الموزّعة إلى 4.199,991 م.د مقابل 3.853,774 م.د في سنة 2011 تمّ استهلاكها بنسبة 96,72 % مقابل 97,03 % في التصرّف السّابق بما نتج عنه اعتمادات لم تصرف بمبلغ 137,703 م.د توزّعت بين نفق ـات التنمية المم ـوّلة من مي ـزانية الدولة (68,252 م.د) وتلك المرتبطة بموارد خ ـارجيّة موظّفة (69,451 م.د).

ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت سنة 2012 نموّ نفقات التنمية (4.062,288 م.د) بمبلغ 322,888 م.د وبنسبة 8,63 % مقابل 261,879 م.د و7,53% في سنة 2011. ونتج هذا التطوّر أساسا عن ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها خاصّة من قبل وزارات التنمية الجهوية والتخطيط (+ 263,358 م.د) والفلاحة (+ 106,242 م.د) والشباب والرياضة (+ 65,934 م.د) والصحّة العمومية (+ 47,194 م.د) حدّ منه تدنّي النفقات المنجزة أساسا من قبل كلّ من وزارة النقل (- 126,188 م.د) ووزارة التجهيز (- 48,115 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (- 36,153 م.د).

ومن ناحية أخرى، بلغت تقديرات قانون المالية التكميلي بعنوان نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة ما قيمته 719,577 م.د. وباعتبار الترفيع فيها بموجب قرار وزير المالية (40,499 م.د) ضبطت الاعتمادات النهائيّة بمبلغ 760,076 م.د مقابل 788,386 م.د في التصرّف السّابق.

وتمّ توزيع هذه الاعتمادات[1] في حدود 552,417 م.د أي بنسبة 70,07 % مقابل 75,53% في التصرّف السّابق. وشملت الاعتمادات غير الموزّعة (207,058 م.د) أساسا وزارة التجهيز (93,250 م.د) ووزارة الفلاحة (26,116 م.د) ووزارة الثقافة (19,080 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (17,430 م.د) ووووزارة التنمية الجهوية والتخطيط (15,000 م.د) التي لم يتمّ توزيع اعتماداتها.

[1] الأمر عدد 4952 لسنة 2013 المؤرّخ في 18 نوفمبر 2013 والمتعلّق بالتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهّد والدفع التي يقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظّفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2012.

وبلغت في سنة 2012 الاعتمادات المأمور بصرفها على الموارد الخارجية الموظفة 482,966 م.د. وخلافا للتصرّف السابق، انخفضت نسبة استهلاك الاعتمادات إلى 87,43 % مقابل 89,78 % في سنة 2011 و85,73 % في سنة 2010. وأفرز ذلك فواضل اعتمادات بمبلغ 69,451 م.د شملت خاصّة وزارة الفلاحة (41,360 م.د) وتعلّقت أساسا ببند الماء الصالح للشراب (14,563 م.د) وبند السدود والهياكل المائية (9,587 م.د) وبند المناطق السقوية (7,363 م.د) وبند المشاريع الفلاحية المندمجة (5,974 م.د).

ومقارنة بإنجازات سنة 2011 (534,602 م.د)، حافظت هذه النفقات على منحى تنازلي حيث تقلّصت بنسبة 9,66 % مقابل 19,83% وتواصل بذلك تراجع حصّة هذه الموارد في تغطية جملة نفقات التّنمية حيث بلغت 11,89 % مقابل 14,30 % و19, 18 % في سنتي 2011 و2010.

ويعزى تقلّص نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (- 51,636 م.د) إلى المفعول المزدوج لتدنّي الدفوعات المنجزة أساسا من طرف وزارة الفلاحة (- 39,401 م.د) ووزارة النقل (- 39,005 م.د) ووزارة الداخلية (- 20,864 م.د) ووزارة التعليم العالي (- 20,450 م.د) من جهة، ولنمو الاعتمادات المأمور بصرفها خاصة من قبل وزارة التجهيز (+ 74,246 م.د). ويبرز الجدول المضمّن بالملحق عدد 11 توزيع الاعتمادات المتعلّقة بالنّفقات المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2012 حسب الأبواب.

وعلى صعيد آخر، شمل نموّ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات التنمية كلّا من الاستثمارات المباشرة (+ 201,569 م.د) والتمويل العمومي (+ 121,319 م.د). ونتج عن هذا التفاوت في النموّ، تدعّم حصّة الاستثمارات المباشرة ضمن نفقات التنمية من 49,64 % في سنة 2011 إلى 50,66 % في سنة 2012.

أ– الاستثمارات المباشرة

ارتفعت في سنة 2012 الاعتمادات الموزّعة بعنوان الاستثمارات المباشرة إلى 2.161,620 م.د مقابل 1.941,327 م.د أي بنموّ بنسبة 11,35 % مقابل تراجع بنسبة 0,73 % في سنة 2011 ونموّ بنسبة 7,39 % في سنة 2010. وبلغت النفقات المنجزة 2.057,986 م.د أي بنسبة استهلاك في حدود 95,21 % مقابل 95,63 % في التصرف السّابق ممّا أفرز فواضل بما قدره 103,634 م.د تعلّقت بالاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجية موظّفة في حدود 53,724 م.د.

ومقارنة بإنجازات السنة السابقة، سجّلت هذه النفقات نموّا نسبته 10,86 % بعد أن سجّلت تراجعا بنسبة 1,84 % في سنة 2011. وتعزى هذه الزيادة أساسا لتطوّر الاستثمارات المباشرة المموّلة مباشرة من موارد الدولة بمبلغ 190,228 م.د.

1 - الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة

عاد في سنة 2012 نسق نموّ الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة (1.651,151 م.د) إلى الارتفاع ليبلغ نسبة 13,02 % مقابل 2,22 % في السنة السّابقة ممّا نتج عنه تدعم حصتها من جملة الاستثمارات المباشرة إلى 80,23 % مقابل 78,70 %.

وتردّ الزيادة في حجم هذه الاستثمارات (190,228 م.د) أساسا إلى نموّ نفقات مجال التعليم والثقافة والشباب والطفولة والرياضة (+ 113,103 م.د) والمياه والغابات والصيد البحري والمحافظة على المياه وأدبم الأرض (+ 110,556) والبناء والتجهيز (+ 29,511 م.د). وحدّ من هذا النموّ خاصّة تقلّص نفقات البنية الأساسية (- 51,491 م.د) التي ورغم محافظتها على النصيب الأكبر من الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة، شهدت تواصل تدنّي حصّتها منها إلى 32,06 % في سنة 2012 مقابل 39,76 % و41,40 % في سنتي 2011 و2010.

– البنية الأساسيّة

تسارع في سنة 2012 نسق تراجع الاستثمارات المموّلة من موارد الدولة في مجال البنية الأساسيّة (529,366 م.د) حيث كان ذلك بنسبة 8,86 % مقابل 1,82 % في سنة 2011. وتعلّقت هذه الاستثمارات ببناء الطّرقات والجسور في حدود 393,603 م.د وخصت أساسا مشروع "طرقات تونس الكبرى" (66,444 م.د) ومشاريع تعبيد وتهيئة المسالك الريفية (67,238 م.د) وتدعيم وتهيئة شبكة الطرقات بالمدن (66,468 م.د) وكذلك تهيئة وتدعيم الشبكة المرقّمة للطرقات (49,960 م.د). كما شملت الاستثمارات بعنوان البنية الأساسية مبلغ 20,561 م.د تعلّق بأشغال الصيانة الدّورية لشبكة الطرقات و 20,136 م.د لتمويل اقتناء أراض وعقارات وتحويل الشبكات بالطرقات السيارة.

– التعليم والثقافة والشباب والطفولة والرياضة

ارتفع في سنة 2012 حجم الاستثمارات في مجال التعليم والثقافة والشباب والطفولة والرياضة إلى 469,563 م.د مقابل 356,460 م.د في السنة السابقة مسجّلا تطوّرا بنسبة 31,73 % مقابل 6,46 %. وتواصل نتيجة لذلك تدعّم حصة هذه النفقات من جملة الاستثمارات لتبلغ 28,44 % مقابل 24,40 % و23 % في سنتي 2011 و2010.

– المياه والغابات والصيد البحري والمحافظة على المياه وأديم الأرض

تسارع في سنة 2012 نسق نموّ حجم الاستثمارات في مجالات المياه والغابات والصيد البحري والمحافظة على المياه وأديم الأرض (324,609 م.د) حيث بلغ نسبة 51,65 % مقابل 13,41 % في سنة 2011. وتدعّمت نتيجة لذلك حصّتها من جملة الاستثمارات المموّلة من موارد الدولة إلى 19,66 % مقابل 14,65 % في التصرّف السّابق.

2– الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة

على غرار السنتين السابقتين، تراجع في سنة 2012 حجم الاعتمادات الموزّعة بعنوان الاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة (460,558 م.د) وذلك بما نسبته 22,66 % مقابل 15,04 % في التصرّف السّابق. وبلغت النفقات المنجزة 406,835 م.د أي بنسبة استهلاك في حدود 88,34 %.

ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت هذه النفقات نموّا طفيفا بنسبة 2,87 % مقابل تراجع بنسبة 14,39 % في سنة 2011. ونتج هذا التطوّر عن ارتفاع المبالغ المدفوعة بعنوان البنية الأساسية (+ 86,920 م.د) وتدعّمت بذلك حصّة هذا المجال ضمن جملة الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة لتبلغ 68,52 % مقابل 48,51 %.

وحدّ من هذا النموّ تراجع حجم الاستثمارات المنجزة في مجال المياه والغابات والصيد البحري والمحافظة على أديم الأرض (- 37,160 م.د) الذي تدنى بنسبة 32,86 % مقابل نموّ 13,43 % لتتقلّص حصّته مقارنة بجملة الاستثمارات الممولة بموارد خارجية موظفة إلى 18,66 % مقابل 28,59 %. كما تراجع حجم الاستثمارات في مجال التعليم والثقافة والشباب والطفولة والرياضة (- 24,916 م.د) بما نسبته 16,73 % مقابل نموّ بنسبة 14,18 % في التصرّف السّابق.

ب– التّمويل العمومي

تراجع في سنة 2012 نسق نموّ الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي (2.038,371 م.د) حيث كانت الزيادة بنسبة 6,58 % مقابل 15,42 % في السنة السابقة. وبلغت النفقات المنجزة 2.004,302 م.د أي بنسبة استهلاك في حدود 98,33 % مقابل 98,46 %. وسجّلت هذه النفقات ارتفاعا بمبلغ 121,319 م.د وبنسبة 6,44 % مقابل 296,603 م.د و 18,70 % في سنة 2011. ونتج ذلك عن المفعول المزدوج لتطوّر نفقات التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة (+ 184,295 م.د) ولتدنّي التمويل العمومي المرتبط بالموارد الخارجية الموظفة (– 62,976 م.د).

1- التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة

بلغت في سنة 2012، الاعتمادات النهائية بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة 1.946,512 م.د صرفت إلى غاية 1.928,170 م.د. ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت هذه النفقات نموّا بنسبة 10,57 % في سنة 2012 مقابل 26,23 % في التصرّف السّابق. وتواصل نتيجة لذلك ارتفاع حصّتها ضمن نفقات التمويل العمومي لتبلغ 96,20 % مقابل 92,61 % و87,09 % في سنتي 2011 و2010.

ويبرز الجدول الموالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة وتطوّرها في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 :

م.د

الفصول	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2011/2012	
	2011	2012	القيمة	النسبة %
1- الاستثمارات	245,369	270,516	25,147	10,25
2- التدخّلات	1.160,045	1.466,511	306,466	26,41
3- تسديد القروض	5,427	7,238	1,811	33,37
4- المساهمات	274,534	119,605	154,929 -	56,43 -
5- القروض	1,000	1,800	0,800	80,00
6- التوازن المالي	57,500	62,500	5,000	8,70
الجملة	**1.743,875**	**1.928,170**	**184,295**	**10,57**

وباستثناء بند المساهمات الذي تقلّصت نفقاته في سنة 2012 بمبلغ 154,929 م.د، شمل نموّ النفقات بعنوان التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدولة (+ 184,295 م.د) كلّ البنود وخاصّة منه ا التدخلات (+ 306,466 م.د) والاستثمارات (+ 25,147 م.د). وتواصل نتيجة لذلك، تدعّم حصة التدخلات لتبلغ 76,06 % مقابل 66,58 % فيما تواصل تراجع حصّة المساهمات إلى 6,20 % مقابل 15,74 % و27,72 % في سنتي 2011 و2010.

– الاستثمارات

شهدت سنة 2012 ارتفاع النفقات بعنوان الاستثمارات إلى 270,516 م.د مقابل 245,369 م.د أي بزيادة بمبلغ 25,147 م.د وبنسبة 10,25 % مقابل 38,883 م.د و18,83 % في السنة السّابقة. ولئن تأتّت الزيادة أساسا من

تطوّر النفقات في مجال الإدارة العامّة (+ 22,686 م.د)، فقد تواصل استئثار ميدان الخدمات والهيكل الأساسي بالجزء الأوفر من هذه الاستثمارات وذلك بحصّة بلغت 78,99 %.

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاستثمارات وتطوّرها خلال سنتي 2011 و2012 :

م.د

الاستثمارات في ميدان:	الإعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2011/2012	
	2011	2012	القيمة	النسبة %
– الإدارة العامّة	4,017	26,703	22,686	564,76
– الفلاحة والصيّد البحري	10,513	12,026	1,513	14,40
– الخدمات والهيكل الأساسي	208,230	213,692	5,462	2,62
– التربية والتكوين	4,720	2,350	- 2,370	- 50,22
– البحث العلمي	7,136	6,347	- 0,789	- 11,06
– الثقافة والشباب والطفولة	7,473	6,708	- 0,765	- 10,24
– الميدان الاجتماعي	3,280	2,690	- 0,590	- 17,99
الجملة	**245,369**	**270,516**	**25,147**	**10,25**

سجّلت سنة 2012 استقرارا نسبيا في حجم الاستثمارات في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي (213,692 م.د) حيث اقتصرت الزيادة على مبلغ 5,462 م.د ونسبة 2,62 % . وعلى غرار التصرّف السابق، استأثرت ثلاث وزارات بصرف هذه المبالغ. ويهمّ الأمر وزارة النقل التي استأثرت بما قدره 128,893 م.د. وتولّت وزارة البيئة صرف مبلغ 76,294 م.د بعنوان هذا المجال. وتمّ صرف باقي الاستثمارات (7,218 م.د) من قبل وزارة السياحة. أمّا الاستثمارات في ميدان الإدارة العامة (26,703 م.د)، فقد أنجزت أساسا من قبل وزارة الداخلية 26,419 م.د.

– التدخّلات

تواصل في سنة 2012 ارتفاع حجم النفقات بعنوان التدخّلات ولو بنسق أقلّ من السنة السّابقة حيث كانت الزيادة بمبلغ 306,466 م.د مقابل 421,834 م.د. ويعزى هذا التطوّر إلى نفقات كلّ البنود منها خاصة التدخّلات في الميدان الاقتصادي (+ 275,525 م.د). ويبيّن الجدول التالي توزيع التدخّلات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة وتطوّرها حسب الميادين في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 :

م.د

الميدان	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2011/2012	
	2011	2012	القيمة	النسبة %
_ الاقتصادي	951,975	1.227,500	275,525	28,94
_ الاجتماعي	203,732	232,033	28,301	13,89
_ التربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة	4,338	6,979	2,641	60,88
الجملة	**1.160,045**	**1.466,512**	**306,467**	**26,42**

تدعّمت حصّة التدخّلات في الميدان الاقتصادي (1.227,500 م.د) ضمن التدخلات لتبلغ 83,70 % مقابل 82,06 % في سنة 2011. وأنجزت وزارة التنمية الجهوية والتخطيط النصيب الأوفر من هذه النفقات (488,244 م.د). كما صرفت وزارة الصناعة والتجارة مبلغ 289,598 م.د. وشملت مصاريف الوزارة بهذا العنوان صندوق التطوير واللامركزية الصناعية (48 م.د) والوكالة العقارية الصناعية (12,674 م.د).

وتولّت وزارة الفلاحة صرف ما قيمته 172,328 م.د وذلك أساسا في إطار تشجيع الاستثمار في قطاع الفلاحة والصيد البحري. أمّا وزارة النقل، فقد صرفت مبلغ 74,642 م.د خصّص لتمويل عمليات تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات التابعة لها. واستأثرت وزارة الشؤون الاجتماعية بمبلغ 70,982 م.د. وبلغت نفقات وزارة السياحة بعنوان التدخلات في الميدان الاقتصادي ما قيمته 63 م.د.

ومن جهة أخرى، ورغم تسجيلها لنموّ بمبلغ 28,301 م.د، فإنّ التدخّلات في الميدان الاجتماعي شهدت في سنة 2012 تقلّص حصّتها من جملة التدخلات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة إلى 15,82 % مقابل 17,56 % في سنة 2011. وأنجزت هذه النفقات أساسا من قبل وزارة التنمية الجهوية والتخطيط (189,458 م.د).

– المساهمات

تواصل في سنة 2012 تراجع حجم المساهمات المحمولة مباشرة على موارد الدّولة (119,605 م.د) حيث تقلّصت بمبلغ 154,929 م.د مقابل 108,399 م.د في سنة 2011. وأنجز الجزء الأوفر من هذه النفقات من قبل وزارة التجهيز (98,561 م.د).

ومن جهة أخرى، تواصل في سنة 2012 تطوّر النفقات بعنوان التوازن المالي والبالغة 62,500 م.د حيث ارتفعت بما قدره 5 م.د ونسبته 8,70 %.

2- التّمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة

على غرار السنة السّابقة، شهدت سنة 2012 تراجع حجم الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة (91,859 م.د) بما نسبته 45,35 % مقابل 38,34 % في سنة 2011. أمّا النفقات المنجزة والبالغة 76,132 م.د فقد سجّلت تقلّصا بنسبة 45,27 % في سنة 2012 مقابل 32,10 % في سنة 2011 مما نتج عنه تراجع حصّة التمويل الخارجي الموظّف ضمن نفقات التمويل العمومي إلى 3,8 % في سنة 2012 مقابل 7,39 % في التصرّف السّابق. ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011:

م د

البيانات	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2011/2012	
	2011	2012	القيمة	النسبة %
الاستثمارات في:				
ميدان الفلاحة والصيد البحري	0,376	2,890	2,514	668,62
ميدان الخدمات والهيكل الأساسي	90,619	52,234	- 38,385	- 42,36
ميدان الثقافة والشباب والطفولة	5,566	5,721	0,155	2,78
الجملة الفرعية 1	**96,561**	**60,845**	**- 35,716**	**- 36,99**
التدخّلات في :				
الميدان الاقتصادي	32,210	7,921	- 24,289	- 75,41
الميدان الاجتماعي	10,337	7,366	- 2,971	- 28,74
الجملة الفرعية 2	**42,547**	**15,287**	**- 27,260**	**- 64,07**
الجملة	**139,108**	**76,132**	**- 62,976**	**- 45,27**

يبرز من الجدول أعلاه أنّ تراجع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة (- 62,976 م.د) شمل كلّا من الاستثمارات (- 35,716 م.د) والتدخّلات (- 27,260 م.د) التي تراجعت حصّتها مقارنة بنفقات التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة إلى 20,08 % مقابل 30,60 % في التصرّف السّابق.

فبخصوص الاستثمارات المموّلة بواسطة موارد خارجية موظفة والبالغة 60,845 م.د، فقد تعلّقت أساسا بميدان الخدمات والهيكل الأساسي (52,234 م.د) حيث أنجزت وزارة النقل نفقات قيمتها 42,614 م.د ووزارة البيئة ما قدره 9,620 م.د.

أمّا فيما يتعلّق بالتدخّلات، فقد تقلّص حجمها في سنة 2012 بنسبة 64,07 % ليبلغ 15,287 م.د مقابل 42,547 م.د في التصرّف السّابق. ونتج هذا التراجع عن انخفاض الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التدخّلات في الميدان الاقتصادي (– 24,289 م.د) التي اقتصرت على مبلغ 7,921 م.د علما بأنّ الجانب الأوفر منها أنجزته وزارة الداخلية (7,423 م.د) وذلك في شكل منح لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية. أمّا التدخلات في الميدان الاجتماعي والبالغة 7,366 م.د في سنة 2012 فقد سجّلت تراجعا بمبلغ 2,971 م.د وأنجزت حصرا من قبل وزارة الفلاحة.

ثانيا– نفقات تسديد أصل الدّين العمومي

بلغت تقديرات قانون المالية لسنة 2012 بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي 2.740 م.د. ثم تمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التكميلي لتضبط في حدود 2.789 م.د تمّ توزيعها بصفة كلّية. وخلافا للسنة السّابقة، ارتفعت في سنة 2012 الاعتمادات الموزّعة بعنوان هذا الباب بنسبة 26,55 % مقابل تراجع بنسبة 8,17 % في سنة 2011. ويعزى هذا التطوّر إلى المفعول المزدوج لنموّ حجم الاعتمادات الموزّعة بعنوان تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 688,956 م.د ولتقلّص اعتمادات تسديد أصل الدّين الخارجي بمبلغ 104 م.د.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها لتسديد أصل الدّين العمومي 2.788,906 م.د مسجلة نسبة استهلاك في حدود 99,99 %. وتعلّقت الاعتمادات المتبقية بمبلغ 0,094 م.د حصرا بالدّين الداخلي. وبالرغم من ذلك أفرز حساب التصرف لأمين المال العامّ في مستوى حسابات الدّين العمومي لعمليات الخزينة فائضا في المصاريف في موفى سنة 2012 بمبلغ 382,714 م.د يخص بقايا للتسوية بعنوان تسبقات أسندت على اعتمادات أصل الدّين للسنة المعنية.

ومقارنة بالسنة السّابقة، سجّلت سنة 2012 نموّ النفقات بعنوان تسديد أصل الدين العمومي بمبلغ 584,956 م.د و بنسبة 26,54 % مقابل تراجع قدره 130,584 م.د ونسبته 5,59 %. ويبرز الجدول التّالي تطوّر الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2012 مقارنة بالسّنة السّابقة :

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائية الموزعة سنة 2012	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2011/2012	
		2011	2012	القيمة	النسبة (%)
– تسديد أصل الدّين الداخلي	960,000	270,950	959,906	688,956	254,27
– تسديد أصل الدّين الخارجي	1.829,000	1.933,000	1.829,000	- 104,000	- 5,38
الجملة	**2. 789,000**	**2. 203,950**	**2. 788,906**	**584,956**	**26,54**

يتبيّن من الجدول السّابق أنّ ارتفاع نفقات تسديد أصل الديّن العمومي في سنة 2012 ، نتج عن تطوّر المبالغ المأمور بصرفها بعنوان أصل الدين الداخلي بمبلغ 688,956 م.د حدّ منه تقلّص الاعتمادات التي تمّ صرفها بعنوان الدين الخارجي بما قيمته 104 م.د.

ويتضمّن الجدول التّالي توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنتي 2012 و2011 حسب البنود :

أ.د

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2011/2012	
	2011		2012			
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
تسديد الدّين الداخلي	**270.950,000**	**12,29**	**959.905,778**	**34,42**	**688.955,778**	**254,27**
– تسوية تسبقات وقروض	**23,900**	**–**	**34.843,722**	**1,25**	**34.819,822**	**-**
– تسديد أصل دين الدّولة للسنة:	**252.876,100**	**11,47**	**851.105,778**	**30,52**	**598.229,678**	**236,57**
رقاع الخزينة	230.950,000	10,48	796.400,000	28,56	565.450,000	244,84
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	20.771,721	0,05	20.771,721	0,75	-	-
معالجة مديونية القطاع الفلاحي (القانون عدد 65 لسنة 1999)	1.154,379	0,82	1.202,542	0,04	48,163	4,17
تسبقة البنك المركزي	-	-	25.000,000	0,9	25.000,000	-
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	-	-	7.731,515	0,28	7.731,515	-
– تسديد أصل الدين المضمون من طرف الدّولة	**18.050,000**	**0,82**	**73.956,278**	**2,65**	**55.906,278**	**309,73**
قروض الشركة التونسية للبنك	-	-	70.000,000	2,51	**70.000,000**	**-**
القرض الرقاعي: ديوان الحبوب	15.000,000	0,68	-	-	- 15.000,000	- 100,00
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	2.434,825	0,11	2.234,963	0,08	- 199,862	- 8,21
ضمان الشركة الوطنية لعجين الخلفاء والورق بالقصرين	-	-	1.272,993	0,04	1.272,993	-
قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات	615,175	0,03	448,322	0,02	- 166,853	- 27,12
تسديد الدين الخارجي	**1.933.000,000**	**87,71**	**1.829.000,000**	**65,58**	**- 104.000,000**	**- 5,38**
تسديد الدين الخارجي للسنة	**1.802.324,266**	**81,78**	**1.675.826,692**	**60,09**	**- 126.497,574**	**- 7,02**
تسوية التسبقات التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	**130.675,734**	**5,93**	**153.173,308**	**5,49**	**22.497,574**	**17,22**
المجموع العامّ	**2.203.950,000**	**100,00**	**2.788.905,778**	**100,00**	**584.955,778**	**26,54**

يبرز من الجدول السابق أنّ ارتفاع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين الداخلي (688,956 م.د) في سنة 2012 نتج أساسا عن نموّ التسديدات بعنوان رقاع الخزينة بما قدره 565,450 م.د وذلك خاصّة نتيجة تطوّر الدفوعات بعنوان رقـاع الخزينة القابلـة للتنظير والتي بلغت 423,300 م.د مقابـل 65,500 م.د في التصرف السّابق.

وتضمّنت الدّفوعات بعنوان تسديد أصل الدّين الداخلي مبلغ 34,844 م.د يخص بقايا للتسوية بعنوان تسبقة تمّ إسنادها في سنة 2011 ممّا يؤدي إلى تداخل بين ميزانيات السنوات المعنية ويحجب الحجم الحقيقي لالتزامات السنة بعنوان الدين العمومي.

وعلى غرار السنة السابقة، تضمنت هذه الدفوعات مبلغا جمليا قدره 21,974 م.د يخص تحمّل الدولة للديون البنكية ومعالجة مديونية القطاع الفلاحي في إطار تطبيق أحكام القانون عدد 65 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت سنة 2012 تسديد تسبقة البنك المركزي للخزينة بما قدره 25 م.د. كما تمّ تسديد مبلغ 7,732 م.د تعلّق بديون داخلية بالعملة الصعبة.

وفي ما يتعلّق بأصل الدّين المضمون من قبل الدّولة، فقد تضاعفت التسديدات بعنوانه في السنة 2012 أكثر من ثلاث مرّات لتبلغ 73,956 م.د مقابل 18,050 م.د في التصرّف السابق شمل أساسا قرض الشركة التونسية للبنك (70 م.د).

ومن جهة أخرى، تراجعت النفقات بعنوان تسديد أصل الدّين الخارجي (1.829 م.د) بنسبة 5,38 % مقابل نموّ نسبته 45,89 % في التصرف السابق. وتعلّقت هذه النفقات بالسوق المالية العالمية (991,640 م.د) تليها القروض المبرمة في إطار التعاون متعدّد الأطراف (537,120 م.د) وخاصّة لدى مجموعة البنك العالمي (207,423 م.د) والبنك الإفريقي للتنمية (131,673 م.د) والصندوق العربي للإنشاء والتعمير (80,623 م.د) والبنك الأوروبي للاستثمار (80,293 م.د) ثمّ في إطار التعاون الثنائي (370,759 م.د) وأهمّها القروض الفرنسيّة (135,844 م.د) والقروض اليابانية (125,462 م.د).

وعلى صعيد آخر بلغت في سنة 2012 النفقات بعنوان تكاليف الدّين العمومي أصلا وفائدة 4.063,156 م.د مسجلة ارتفاعا بنسبة 20,58 % مقابل تراجع بنسبة 3,47 % في السنة السابقة. ويعزى هذا التطوّر إلى المفعول المزدوج لنموّ النفقات بعنوان الدين الداخلي بنسبة 93,99 % ولتراجع خدمة الدّين الخارجي بما نسبته 4,03 %. وأدّت هذه التطوّرات إلى تدعّم حصّة خدمة الدين الداخلي من جملة تكاليف الدّين العمومي لتبلغ 40,39 % مقابل 25,11 %. ويبرز الرسم البياني التالي تطوّر تكاليف الدّين الداخلي والدّين الخارجي خلال السنوات من 2008 إلى 2012 :

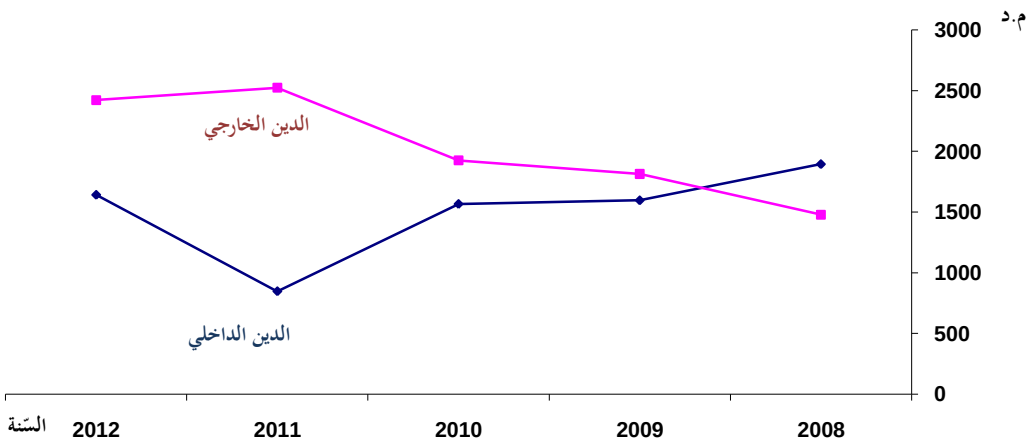

ويبرز الجدول التّالي أهمّ مؤشرات الدّين العمومي في سنة 2012 مقارنة بالسنة السابقة وذلك اعتمادا على المعطيات المضمّنة بكتاب الدّين وبالحساب العامّ للسنة المالية.

بالدّينار

البيـانـات	الوضعيّة إلى 2011-12-31	الوضعيّة إلى 2012-12-31	التغيّرات 2011/2012	
			القيمـة	النّسبة (%)
– الالتزامات	**42.656.819.444**	**47.057.633.822**	**4.400.814.378**	**10,32**
– الدّين الدّاخلي	11.289.471.314	12.602.406.292	1.312.934.978	11,63
– الدّين الخارجي	31.043.654.837	34.165.050.886	3.121.396.049	10,05
– قروض المزودين	323.693.293	290.176.644	33.516.649 -	10,35 -
– الاستعمالات	**38.392.038.053**	**42.213.489.746**	**3.821.451.693**	**9,95**
– الدّين الدّاخلي	11.289.471.314	12.602.406.292	1.312.934.978	11,63
– الدّين الخارجي	26.789.462.689	29.330.781.296	2.541.318.607	9,49
– قروض المزودين	313.104.050	280.302.158	32.801.892 -	10,48 -
– الدين الباقي للتسديد	**29.665.613.963**	**31.421.527.811**	**1.755.913.848**	**5,92**
– الدّين الدّاخلي	12.964.259.210	11.706.275.185	1.257.984.025 -	9,70 -
– الدّين الخارجي	16.579.058.983	19.612.584.469	3.033.525.486	18,30
– قروض المزودين	122.295.770	102.668.157	19.627.613 -	16,05 -
– خدمة الدين (1)	**3.369.615.270**	**4.063.155.780**	**693.540.510**	**20,58**
– الدّين الدّاخلي (2)	845.950.000	1.641.074.917	795.124.917	93,99
– الدّين الخارجي (3)	2.523.665.270	2.422.080.863	101.584.407 -	4,03 -

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف

(2) باعتبار الالتزامات الأخرى المحمولة على كاهل الدّولة

(3) باعتبار قروض المزوّدين

يبرز من الجدول أنّ سنة 2012 شهدت ارتفاع حجم كلّ المؤشّرات العامّة للدين ولو بنسب متفاوتة.

فقد شهد حجم الالتزامات نموّا بنسبة 10,32 % فيما ارتفع حجم الدين الباقي للتسديد بنسبة 5,92 %. ونتج

ذلك عن المفعول المزدوج لنموّ الدين الخارجي الباقي للتسديد (18,30 % مقابل 7,63 %) من جهة، ولتراجع الدين الداخلي الباقي للتسديد من جهة أخرى.

وشهدت سنة 2012 ارتفاع نسبة الدّين الخارجي الباقي للتسديد مقارنة بالناتج المحلّي الإجمالي إلى 27,64 % مقابل 25,55 % في سنة 2011 [1]. ويبيّن الجدول التالي تطوّر نسبة التداين العمومي ونسبة خدمة الدّين في مستوى كلّ من الدّين الوطني الخارجي والدّين العمومي الخارجي خلال السنوات من 2008 إلى 2012 :

السنة / البيانات	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة التداين (% الناتج المحلي الإجمالي):					
– الدّين الوطني الخارجي	38,8	37,3	37,1	39,1	40,1
– الدّين العمومي الخارجي	26,3	25,0	24,5	25,5	27,5
نسبة خدمة الدّين (% المقابيض الجارية) :					
– الدّين الوطني الخارجي	7,7	10,6	9,3	10,6	10,5
– الدّين العمومي الخارجي	4,3	6,1	5,5	7,2	6,2
* تم تحيين المعطيات اعتمادا على الإحصائيات المالية عدد 185 لشهر جانفي 2014.					

لئن شهدت سنة 2012 تحسّن نسبة خدمة الدين الخارجي سواء كان ذلك على مستوى الدّين الوطني الخارجي (10,5 % مقابل 10,6 % في سنة 2011) أو على مستوى الدين العمومي الخارجي (6,2 % مقابل 7,2 % في سنة 2011)، فإنّ نسبة التداين سجّلت ارتفاعا ملحوظا بالنسبة للدين الوطني الخارجي (40,1 % مقابل39,1 % في سنة 2011) وكذلك فيما يتعلّق بالدين العمومي الخارجي (27,5 % مقابل 25,5 % في سنة 2011).

III- نفقات صناديق الخزينـة

تواصل في سنة 2012 تراجع حجم الاعتمادات النهائية بعنوان صناديق الخزينة (1.162,933 م.د منها 1.080,600 م.د بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة) حيث تدنّت بمبلغ 242,487 م.د. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 846,772 م.د أي بنسبة استهلاك 72,81 % مقابل 79,11 % في سنة 2011. ومقارنة بالتصرّف السابق، سجلت هذه النفقات تراجعا بنسبة 23,84 % مقابل نموّ بنسبة 20,02 %. وساهمت الحسابات الخاصّة في الخزينة في هذا التقلّص بمبلغ 207,005 م.د.

[1] الإحصائيات المالية عدد 185 لشهر جانفي 2014.

أوّلا – الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبط قانون المالية لسنة 2012 تدخّلات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 920,100 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 1.080,600 م.د أي بتقلّص عن التقديرات النهائية للسنة السّابقة بما قيمته 136,400 م.د.

واقتضى قانون المالية التكميلي الترفيع في اعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل (100 م.د) والصندوق الوطني لتحسين السكن (63 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (3 م.د). وفي المقابل تمّ التخفيض في اعتمادات كلّ من صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفنّي (- 4 م.د) والحساب الوطني للتضامن الاجتماعي (– 2 م.د).

وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات إلى غاية 752,874 م.د. ومقارنة بالسنة السابقة، سجّلت سنة 2012 تراجع هذه النفقات بنسبة 21,57 % مقابل نموّ بنسبة 20,09 %. ويعزى هذا التقلّص (– 207,005 م.د) إلى تدنّي الاعتمادات المأمور بصرفها في مستوى أغلب الحسابات وخاصّة منها الصندوق الوطني للتشغيل (– 63,569 م.د) وصندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية (– 42,784 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنلوجيات المعلومات والاتّصال (– 35,469 م.د) وصندوق مقاومة التلوّث (– 19,370 م.د) وصندوق التضامن الوطني (– 18,655 م.د).

وفي مقابل ذلك ارتفعت نفقات بعض الحسابات الخاصّة في الخزينة وخاصّة منها الصندوق الوطني لتحسين السكن (+ 9,168 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة (+ 5,230 م.د).

وبلغ في موفى سنة 2012 فائض المقابيض مقارنة بالمصاريف ما قيمته 1.756,485 م.د مقابل 1.262,384م.د في سنة 2011. وشمل هذا الفائض أساسا صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (481,022 م.د) والصندوق العامّ للتعويض (206,448 م.د) الذين لم يتولا صرف مبالغ على مواردهما الذاتية. كما شملت الفواضل صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (200,917 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (111,146 م.د).

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 12 نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة وتطوّرها في سنة 2012 مقارنة بإنجازات سنة 2011.

ثانيا – حسابات أموال المشاركة

بلغت في سنة 2012 الاعتمادات النهائية بعنوان حسابات أموال المشاركة (باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق) ما قيمته 419,110 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق (504,076 م.د) سجلت هذه التقديرات تقلّصا بنسبة 16,16 % مقابل نموّ بنسبة 13,86 %. وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود 93,898 م.د أي بنسبة استهلاك بلغت 22,40 % مقابل 30,14 % في سنة 2011.

وتجدر الإشـارة إلى أنّه تمّ بمقتضى قرار وزير المالية غلق بعض الحسابـات وتحويل أرصدتها البـالغة 15,358 م.د إلى الحساب الخاصّ في الخزينة "الصندوق الوطني للتشغيل".

وشهدت سنة 2012 تدنّي نفقات حسابات أموال المشاركة بنسبة 38,20 % مقابل زيادة نسبتها 19,59 % في التصرّف السّابق. ونتج هذا التقلّص (- 50,044 م.د) عن المفعول المزدوج لتدنّي نفقات بعض الحسابات خاصّة منها الحساب المركزي لجبر أضرار الفيضانات (- 32,716 م.د) الذي لم يسجّل نفقات وحساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منّوبة والنحلي (- 13,261 م.د) وحساب تصفية متخلّدات المؤسّسات الصحيّة تجاه الصيدلية المركزية (- 7,166 م.د) من جهة، ولارتفاع نفقات بعض الحسابات الأخرى أهمّها حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (+ 4,916 م.د) وحساب تصفية متخلّدات المؤسّسات العمومية تجاه المزوّدين العموميين (+ 2,535 م.د) من جهة أخرى.

وبلغت فوائض المقابيض التي يتعيّن نقلها إلى التصرف الموالي ما جملته 325,211 م.د. وعلى غرار التصرّف السابق استأثر بالجزء الأوفر من هذه الفوائض حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة (147,183 م.د) يليه حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (24,149 م.د) ثمّ حساب القروض الجامعية (20,930 م.د) وحساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منّوبة والنحلي (20,860 م.د).

ويحوصل الجدول الوارد بالملحق عدد 13 نفقات حسابات أموال المشاركة المسجّلة لمصاريف وتطوّرها خلال سنتي 2011 و2012.

القسم الثاني – تكاليف ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت في سنة 2012 نفقات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة ما قيمته 1.320,537 م.د مقابـل 1.070,386 م.د في سنة 2011 مسجّلة نموّا بمبلغ 250,151 م.د وبنسبة 23,37 % مقابـل 86,532 م.د و8,80 % في السنة السّابقة. وشملت هذه الزيادة نفقات كلّ من العنوان الأوّل (186,872 م.د) والعنوان الثاني (63,279 م.د) لهذه المؤسسات.

I- نفقات العنوان الأوّل

بلغت تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2012 بالنسبة لنفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العمومية 842,725 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة، ضبطت التقديرات النهائية بمبلغ 1.245,212 م.د. وشمل الترفيع في التقديرات أساس ـا إدارة الملكية العقارية (161,134 م.د) وذلك على غرار التصرف السّابق (154,872 م.د). كما تمّ الترفيع في ميزانيات المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (104,767 م.د) ووزارة الصحة العمومية (49,658 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (21,357 م.د) وكذلك وزارة التربية (21,023 م.د).

ومقارنة بالسنة السابقة، ارتفعت في سنة 2012، التقديرات النهائية بنسبة 4,35 % مقابل 10,16 %. وتمّ صرف هذه الاعتمادات إلى غاية 953,250 م.د أي بنسبة استهلاك بلغت 76,55 %. وسجّلت هذه النفقات نموّا بنسبة 24,38 % مقابل 0,66 % في سنة 2011.

ومن جهة أخرى، ساهمت في سنة 2012 الموارد الذاتية للمؤسّسات العموميّة (644,877 م.د) في تغطية نفقاتها بما نسبته 67,65 % مقابل 77,82 % في سنة 2011. وتجدر الإشارة إلى أنّ الموارد الذاتيّة لإدارة الملكية العقارية (193,781 م.د) وللمؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة الدفاع الوطني (36,357 م.د) فاقت نفقاتها التي اقتصرت على التوالي على 174,861 م.د و31,916 م.د.

وأسفر تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة في سنة 2012 عن تسجيل فوائض في مستوى العنوان الأول قدرها 209,013 م.د مقابل 316,776 م.د في التصرّف السابق. ونتج تقلّص هذه الفوائض أساسا عن تراجع فوائض إدارة الملكيّة العقاريّة من 161,134 م.د إلى 18,552 م.د. أمّا أهمّ الفوائض، فقد سجّلت أساسا لدى المؤسسات التابعة لوزارة الصحّة العمومية ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولوزارة العدل ولوزارة الدفاع الوطني حيث بلغت على التوالي 44,928 م.د و40,268 م.د و26,248 م.د و24,213 م.د.

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 14 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدّولة وتطوّرها خلال سنتي 2012 و2011.

II- نفقات العنوان الثاني

شهدت سنة 2012 ارتفاع نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزان ياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة (367,287 م.د) ولو بنسق أقلّ من السنه السابقة حيث كانت الزي ـادة بمبلغ 63,279 م.د وبنسبة 36,61 % مقابل 81,478 م.د و 36,61 %. وعلى غرار سنة 2011، شملت هذه الزيادة أساسا المؤسسات الراجعة بالنظر إلى كل من وزارة التربية (+ 36,289 م.د) ووزارة الفلاحة (+ 35,885 م.د).

وعلى صعيد هيكلة نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة، شهدت سنة 2012 تدعم حصة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية لتبلغ 15,15 % مقابل 6,37 % في سنة 2011. وعلى عكس ذلك، تراجعت حصّة المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة لتبلغ 71,86 % مقابل 75,01 % في سنة 2011. كما تواصل تراجع حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتبلغ 10,75 % مقابل 13,66 %.

وأسفر تنفيذ ميزانيات العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة في سنة 2012 عن فوائض مقابيض على المصاريف بلغت جملتها 499,324 م.د استأثرت بها المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة (197,479 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (107,769 م.د) ووزارة التربية (146,973 م.د) وكذلك إدارة الملكية العقارية (23,267 م.د).

ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 15 تطوّر نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة خلال سنتي 2012 و2011.

القسم الثالث – مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ارتفعت في سنة 2012 الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج إلى ما قيمته 111,036 م.د. وتمّ الترفيع في هذه الاعتمادات بمبلغ 4,853 م.د لتضبط نهائيـا في حدود 115,889 م.د مسجلة زيادة بمبلغ 20,673 م.د وبنسبة 21,71 % مقابل 6,862 م.د و7,86 % في التصرّف السّابق.

وصرفت هذه الاعتمادات في حدود 112,535 م.د مقابل 92,120 م.د في سنة 2011 أي بنسبة استهلاك بلغت 97,11 % مقابل 96,75 %. وأدّى ذلك إلى فوائض بلغت 3,354 م.د في سنة 2012 مقابل 3,096 م.د في التصرّف السّابق.

القسم الرابع – نفقات الصناديق الخاصّة

على غرار السنة السّابقة، تراجعت نفقات الصناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة في سنة 2012 إلى 209,051 م.د مقابل 234,049 م.د في سنة 2011 أي بمبلغ 24,998 م.د وبنسبة 10,68 % مقابل على التوالي 38,975 م.د و14,28% في سنة 2011. ويبرز الجدول التّالي تطوّر هذه النفقات في سنتي 2011 و2012 حسب ما يبرزه الحساب العامّ للسّنة الماليّة :

بالدّينار

البيانات	النفقات		التغيّرات 2011/2012	
	2011	2012	القيمة	النسبة %
صندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية	57. 426 .731	54.429. 087	2. 997. 644 -	5,22 -
الصندوق الوطني للنهوض بالصّناعات التقليديّة والحرف الصغرى	22. 400 .000	20 .735. 000	1. 665. 000 -	7,43 -
صندوق تغطية مخاطر الصرف	79. 672 .223	59 .517. 969	20. 154. 254 -	25,30 -
الصّندوق الوطني للضّمان	2. 800 .000	1 .362. 238	1. 437. 762 -	51,35 -
صندوق ضمان المؤمّن لهم	4. 239 .835	3 .546. 132	693. 703 -	16,36 -
الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري	20. 697 .264	22 .041. 619	1. 344. 355	6,50
صندوق النّهوض بقطاع الزيتون	932 .153	597. 660	334. 493 -	35,88 -
الحساب المركزي	45. 880 .398	46 .821. 214	940. 816	2,05
الجملة	**234. 048 .604**	**209 .050. 919**	**24. 997. 684 -**	**10,68 -**

وشمل تراجع النفقات أغلب الحسابات وخاصّة منها صندوق تغطية مخاطر الصرف (- 20,154 م.د) وصندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية (- 2,998 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (- 1,665 م.د) وكذلك الصندوق الوطني للضمان (- 1,437 م.د). وفي مقابل ذلك، شهدت سنة 2012 ارتفاع نفقات كل من الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري (+ 1,344 م.د) والحساب المركزي (+ 0,941 م.د).

وبخصوص الأرصدة المتوفّرة في نهاية سنة 2012، فقد ارتفعت إلى ما جملته 366,663 م.د مقابل 305,753 م.د استأثر منها الصندوق الوطني للضمان بالنصيب الأوفر وذلك على غرار التصرف السّابق حيث

بلغت حصّته 79,80 % مقابل 87,91 %. ويعزى نموّ هذه الأرصدة إلى تسجيل نفقات جملية بعنوان الصناديق الخاصة المعنية بمبلغ 209,051 م.د أقلّ من مواردها الجملية التي بلغت 575,714 م.د.

الملاحق

ملحق عدد 1: جدول موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2012

بالدّينار

البيانات	التقديرات 2012	الإنجازات		التغيّرات 2011/2012	
		2011	2012	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3.000.000**	**56.721.310**	**10.513.305**	**- 46.208.005**	**- 81,46**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3.000.000	12.677.942	10 .513.305	- 2.164.637	- 17,07
صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العموميّة	-	44.043.368	-	- 44.043.368	- 100,00
وزارة الدّاخليّة	**8.500.000**	**10.460.831**	**10.129.818**	**- 331.013**	**- 3,16**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6.000.000	6.931.064	6.837.069	- 93.995	- 1,36
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2.500.000	3.529.767	3.292.749	- 237.018	- 6,71
وزارة الدّفاع الوطني	**7.000.000**	**7.834.524**	**8.167.367**	**332.843**	**- 4,25**
صندوق الخدمة الوطنيّة	7.000.000	7.834.524	8.167.367	332.843	- 4,25
وزارة الماليّة	**100.000**	**350.439**	**349.150**	**- 1 .289**	**- 0,37**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100.000	350.439	349.150	- 1.289	- 0,37
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	**22.500.000**	**25.625.093**	**30.961.147**	**5.336.054**	**- 20,82**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6.500.000	4.763.288	4.872.518	109.229	- 2,29
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	16.000.000	20.861.805	26.088.629	5.226.824	- 25,05
وزارة الفلاحة	**38.000.000**	**34.575.533**	**35.661.104**	**1.085.571**	**3,14**
صندوقتنمية القدرة التّنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	30.000.000	25.173.366	25.718.990	545.624	2,17
صندوق النهوض بجودة التمور	3.000.000	2.890.334	3.362.649	472.315	16,34
صندوق تمويل الرّاحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	5.000.000	6.511.833	6.579.465	67.632	1,04
وزارة الصّناعة والتجارة	**97.500.000**	**160.718.511**	**176.450.740**	**48.138.817**	**- 37,52**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	74.000.000	100.462.896	109.743.603	9.280.707	- 9,24
الصندوق الوطني للتحكّم في الطّاقة	20.000.000	26.188.968	30.742.210	4.553.242	- 17,39
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3.000.000	1.660.059	2.504.480	844.421	- 50,87
الصندوق العام للتّعويض	-	31.614.157	32.767.095	1.152.938	3,65
صندوق النّهوض بالصادرات	500.000	792.431	693.352	99.079-	- 12,50

وزارة التّجهيز	**104.500.000**	**141.874.281**	**191.280.398**	**49.406.118**	**34,82 -**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	79.500.000	22.016.305	66.955.915	44.939.611	204,12
صندوق النّهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	25.000.000	119.857.976	124.324.483	4.466.507	3,73 -
صندوق تنمية الطرقات السيارة	-	-	-	-	-
وزارة البيئة	**55.000.000**	**56.795.492**	**60.213.766**	**3.418.275**	**6,02**
صندوق مقاومة التلوث	44.000.000	37.475.501	39.690.901	2.215.400	5,91 -
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	11.000.000	19.319.991	20.522.865	1.202.875	6,23
وزارة السياحة	**20.000.000**	**17.329.350**	**25.524.350**	**8.195.000**	**47,29 -**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10.000.000	9.735.568	12.044.042	2.308.474	23,71 -
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	10.000.000	7.593.782	13.480.308	5.886.526	77,52 -
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**110.000.000**	**164.669.962**	**152.519.106**	**12.150.856 -**	**7,38-**
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	110.000.000	164.669.962	152.519.106	12.150.856-	7,38-
وزارة الثقافة	**1.000.000**	**1.254.946**	**7.589.501**	**6.334.555**	**504,77**
صندوق التشجيع على الابداع الأدبي والفني	1.000.000	1.254.946	7.589.501	6.334.555	504,77
وزارة الشباب والرياضة	**10.000.000**	**23.027.278**	**28.496.001**	**5.468.714**	**23,75**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	10.000.000	23.027.278	28.496.001	5.468.714	23,75
وزارة الشّؤون الاجتماعية	**20.000.000**	**73.821.573**	**12.804.217**	**61.017.357 -**	**82,66-**
صندوق التضامن الوطني	-	46.723.950	505.288	46.219.662 -	98,92-
الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	7.000.000	26.903.507	12.010.457	14.893.051 -	55,36-
حساب تمويل الاجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	13.000.000	194.116	288.472	94.355 -	48,61 -
وزارة التكوين المهني والتشغيل	**583.000.000**	**597.096.324**	**496.314.691**	**100.781.634 -**	**16,88 -**
الصندوق الوطني للتشغيل	520.000.000	520.725.062	415.364.106	105.360.957 -	20,23 -
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	63.000.000	76.371.262	80.950.585	4.579.323	6,00
الجملــة	**1.080.600.000**	**1.372.155.447**	**1.246.974.662**	**125.181.308 -**	**9,12 -**

ملحق عدد 2: جدول موارد حسابات أموال المشاركة لسنة 2012

بالدّينار

البيانات	المقابيض		التغيّرات 2011/2012	
	2011	2012	القيمة	النسبة %
المجلس الوطني التأسيسي	**872**	**423**	**- 450**	**- 51,55**
حساب نشر وتوزيع الوثائق الخاصة بمداولات مجلس النواب	872	423	- 450	- 51,55
رئاسة الجمهوريّة	**928.911**	**-**	**-928.911**	**- 100,00**
حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدّولة والشخصيات الرّسميّة	3.000	-	- 3.000	- 100,00
حساب التدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي	925.911	-	-925.911	- 100,00
حساب بناءات رئاسة الجمهورية	-	-	-	-
الصندوق التونسي للتضامن الدولي	-	-	-	-
رئاسة الحكومة	**-**	**-**	-	-
حساب نشر وتوزيع مجلة الهداية	-	-	-	-
وزارة الدّاخلية	**7.058.883**	**5.173.464**	**- 1.885.419**	**- 26,71**
حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	276.500	136.000	- 140.500	- 50,81
حساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الدّاخلي	6.577.883	4.037.464	- 2.540.419	- 38 ,62
حساب البرنامج الوطني للنظافة والعناية بالبيئة	-	-	-	-
حساب مشروع بناء مقرّ جديد لمركز التكوين ودعم اللاّمركزية	204.500	1.000.000	795.500	389,00
وزارة الشؤون الخارجية	**-**	**698.009**	**698.009**	**-**
حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس	-	698.009	698.009	-
وزارة الدّفاع الوطني	**22.376.579**	**6.867.858**	**-15.508.721**	**- 69,31**
حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	19.028.645	6.044.031	- 12.984.614	- 68,24
حساب معدّات الإرشادات البحريّة والتّجهيز	587.547	470.349	- 117.198	- 19,95
حساب التّصرف وصيانة السيّارات الخاصّة بالتّشريفات	664.300	353.478	- 310.822	- 46,79
حساب التجهيزات الخاصّة بالتصوير الجوّي	2.096.087	-	- 2.096.087	- 100,00
وزارة الماليّة	**126.810.176**	**53.661.847**	**- 73.148.329**	**- 57,68**
حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للدّيوانة	51.184.098	51.363.171	179.071	0,35
حساب القروض المرتبطة برهن	2.116.080	2.298.676	182.596	8,63
حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 جانفي 2010	73.509.998	-	- 73.509.998	- 100,00
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	**18.163**	**75.357**	**57.194**	**314,89**
حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدّولة	18.163	75.357	57.194	314,89
وزارة الفلاحة	**2.850.447**	**2.942.901**	**82.454**	**3,24**
حساب حماية النباتات	1.257.499	1.588.298	330 .799	26,31
حساب المراقبة الصحيّة البيطريّة الحدوديّة	1.255.777	1.354.603	98.826	7 ,87
حساب تصفية متخلّدات المؤسسات العمومية تجاه المزوّدين العموميين	337.171	-	-337.171	- 100,00
وزارة الصناعة والتجارة	-	-	-	-
حساب مشروع بناء مقرّ وزارة الصناعةوالتكنولوجيا	-	-	-	-
وزارة التجهيز	**1.300.476**	**1.116.845**	**-183.631**	**- 14,12**
حساب بناء الجسور والطرقات	664.336	483.283	-181.053	- 27,25
حساب بطاح حرية	636.140	633.562	-2.578	- 0,41
حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الاساسية"	-	-	-	-
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**16.596.948**	**-**	**-16.596.948**	**- 100,00**
حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي	16.596.948	-	-16.596.948	- 100,00

وزارة النقل	**-**	-	-	-
حساب جبر الأضرار الناتجة عن الفيضانات البنية الأساسية للسكك الحديديّة	-	-	-	-
وزارة الشباب والرياضة	**68.000**	**-**	**68.000 -**	**100,00 -**
حساب تصفية متخلّدات المؤسّسات العموميّة	68.000	-	68.000 -	100,00 -
وزارة الصحّة العمومية	**5.398.815**	**6.096.662**	**697.847**	**12,93**
حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	2.309.995	4.342.970	2.032.975	88,01
حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	1.736.820	1.753.692	16.872	0,97
حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظّفة على القروض العمومية الإيطالية	1.352.000	-	1352.000 -	100,00 -
وزارة الشؤون الاجتماعية	**12.925**	**6.050**	**6.875 -**	**53,19 -**
حساب التّصرّف في مبنى بورصة الشّغل	12.925	6.050	6.875 -	53,19 -
وزارة التربية	**3.964.332**	**4.925.988**	**961.656**	**24,26**
حساب تنظيم الإمتحانات والمناظرات	3.964.332	4.925.988	961.656	24,26
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**1.034.063**	**767.689**	**266.374 -**	**25,76 -**
حساب القروض الجامعيّة	1.034.063	767.689	266.374 -	25,76 -
حساب البرنامج الثقافي للطلبة	-	-	-	-
المجموع العامّ	**188.419.590**	**82.333.093**	**106.086.497 -**	**56,30 -**

ملحق عدد 3 : جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة2012 **بالدينار**

الأبواب	عدد المؤسّسات	التقديرات الأوليّة	التنقيحات	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2011/2012	
					2011	2012	القيمة	النسبة%
رئاسة الجمهوريّة	3	483.000	135.393	618.393	594.560	473.493	- 121.067	- 20,36
رئاسة الحكومة	7	7.118.000	2.281.063	9.399.063	7.744.938	8.379.616	634.678	8,19
وزارة الدّاخلية	16	12.811.000	3.562.646	16.373.646	14.582.219	15.480.066	897.847	6,16
وزارة العدل	41	57.751.000	12.381.048	70.132.048	51.258.175	62.140.215	10.882.040	21,23
وزارة الشؤون الخارجيّة	1	176.000	241.098	417.098	409.012	381.898	- 27.114	- 6,63
وزارة الدّفاع الوطني	32	30.739.000	21.357.283	52.096.283	48.205.587	56.129.732	7.924.145	16,44
وزارة الشؤون الدّينية	1	44 .000	13.727	57.727	56.957	48.927	- 8.030	- 14,10
وزارة الماليّة	2	2.157.000	355.519	2.512.519	2.338.394	2.209.736	- 128.658	- 5,50
وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	1	40.000	28 .408	68.408	-	68.408	68 .408	-
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	1	32.000.000	161.134.264	193.134.264	198.070.356	193.780.869	- 4.289.487	- 2,17
وزارة الفلاحة	94	69.913.000	14.592.936	84.505.936	63.242.789	68.201.093	4.958.304	7,84
وزارة الصناعة والتجارة	2	1.660.000	199.462	1.859.462	1.332.535	1.740.941	408.406	30,65
وزارة التجهيز	2	4.208.000	472.465	4.680.465	3.344.210	3.833.340	489.130	14,63
وزارة البيئة	1	1.040.000	785.979	1.825.979	824.000	1.542.979	718.979	87,25
وزارة السياحة	1	2.972.000	287.358	3.259.358	2.803.084	3 .263.110	460.026	16,41
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	2	2.757.000	121.282	2.878.282	2.373.702	2.547.092	173.390	7,30
وزارة شؤون المرأة والأسرة	27	4.410.000	1.067.291	5.477.291	5.582.047	5.461.693	- 120.354	- 2,16
وزارة الثقافة	29	19.083.000	972.216 -	18.110.784	18.238.364	17.895.003	- 344.361	- 1,88
وزارة الشباب والرياضة	66	22.871.000	5.017.563	27.888.563	19.484.291	22.441.462	2 .957.171	15,18
وزارة الصحّة	213	293.615.000	49.657.897	343.272.897	290.413.254	317.474.301	27.061.047	9,32
وزارة الشؤون الاجتماعية	32	10.942.000	3.975.696	14.917.696	13.328.060	14.021 .421	693.361	5,20
وزارة التربية	1526	111.777.000	21.023.890	132.800.890	115.486.359	127.094.466	11.608.107	10,05
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	331	154.158.000	104.766.942	258.924.943	222.593.405	237.653.248	15.059.843	6,77
المجموع	**2431**	**842.725.000**	**402.486.996**	**1.245.211.996**	**1.083.154.760**	**1.162.263.109**	**79.108.349**	**7,30**

ملحق عدد 4 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة2012

بالدّينار

الأبواب	الإنجازات		التغيّرات 2011/2012	
	2011	2012	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	-	182.225	182. 225	-
وزارة العدل وحقوق الإنسان	4.541.843	-	4.541.843-	100,00 -
وزارة الدفاع الوطني	-	30.000	30.000	-
وزارة الشؤون الدينية	25.000	-	25.000-	100,00 -
وزارة الماليّة	114.628	5.970	108.658-	94,79-
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	8.265.000	3.710.000	4.555.000-	55,11-
وزارة الفلاحة	258.142.769	343.860.265	85.717.496	33,21
وزارة التجهيز	-	124.000	124.000	-
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	725.514	538.776	186.738-	25,74-
وزارة شؤون المرأة والأسرة	65.900	18.000	47.900-	72,69-
وزارة الثقافة	5.993.637	11.058.000	5.064.363	84,50
وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنيّة	394.307	107.000	287.307-	72,86-
وزارة الصحة العمومية	3.709.307	1.326.175	2.383.132	64,25
وزارة الشؤون الاجتماعية	27.000	20.000	7.000-	25,93-
وزارة التربية	47.995.324	172.191.140	124.195.816	258,77
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	32.475.819	46.128.107	13.652.288	42,04
المجموع	**362.476.048**	**579.299.658**	**216.823.610**	59,82

ملحق عدد 5: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2012 (العنوان الأوّل)

بالدّينار

الأبواب / الأقسام	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	المجموع
1- المجلس الوطني التأسيسي	**2.942.000**	**1.700.000**	**-**	**4.642.000**
3- رئاسة الحكومة	**10.973.168**	**803.900**	**530.000**	**12.307.068**
4- وزارة الدّاخلية	**-**	**20.000.000**	**8.627.000**	**28.627.000**
5- وزارة العدل	**-**	**-**	**146.000**	**146.000**
7- وزارة الشؤون الخارجيّة	**-**	**100.000**	**-**	**100.000**
8- وزارة الدفاع الوطني	**44.311.000**	**17.000.000**	**5.520.000**	**66.831.000**
9- وزارة الشؤون الدينية	**235.000**	**180.000**	**100.000**	**515.000**
10- وزارة الماليّة	**5.777.000**	**400.000**	**-**	**6.177.000**
11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	**13.475.300**	**2.359.600**	**-**	**15.834.900**
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	**1.993.000**	**-**	**-**	**1.993.000**
13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**327.000**	**-**	**-**	**327.000**
14- وزارة الفلاحة	**-**	**11.916.500**	**-**	**11.916.500**
15- وزارة البيئة	**-**	**40.000**	**-**	**40.000**
16- وزارة الصناعة والتجارة	**1.094.420**	**69.877**	**423.137.894**	**424.302.191**
17- وزارة تكنولوجيات المعلومات والإتصال	**338.000**	**-**	**-**	**338.000**
18- وزارة السياحة	**1.195.000**	**-**	**-**	**1.195.000**
19- وزارة التجهيز	**300.000**	**-**	**-**	**300.000**
21- وزارة شؤون المرأة والأسرة	**-**	**-**	**1.148.000**	**1.148.000**
الجزء 1- شؤون المرأة	-	-	1.148.000	1.148.000
23- وزارة الشباب والرياضة	**76.000**	**-**	**-**	**76.000**
الجزء 1- الرياضة	76.000	-	-	76.000
24- وزارة الصحة العمومية	**-**	**51.156.000**	**-**	**51.156.000**
25- وزارة الشؤون الاجتماعية	**-**	**-**	**4.861.442**	**4.861.442**
27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**36.000.000**	**73.800**	**1.500**	**36.075.300**
الجزء 1- التعليم العالي	36.000.000	-	-	36.000.000
الجزء 2- البحث العلمي	-	73.800	1.500	75.300
27- وزارة التشغيل والتكوين المهني	**8.102.751**	**-**	**-**	**8.102.751**
الجزء 1- التكوين المهني	6.963.000	-	-	6.963.000
الجزء 2- التشغيل	1.139.751	-	-	1.139.751
المجموع	**127.139.639**	**105.799.677**	**444.071.836**	**677.011.152**

ملحق عدد 6: جدول تحويل اعتمادات العنوان الأول من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل 2012

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التخفيضات			الزّيادات			المجموع
	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	
1–المجلس الوطني التأسيسي	**46.000**	**-**	**-**	**46.000**	**-**	**-**	**46.000**
2– رئاسة الجمهورية	**36.000**	**-**	**-**	**36.000**	**-**	**-**	**36.000**
3– رئاسة الحكومة	**845.910**	**-**	**177.500**	**845.910**	**151.000**	**26.500**	**1.023.410**
4– وزارة الداخلية	**5.453.900**	**274.290**	**556.100**	**3.289.900**	**1.438.290**	**1.556.100**	**6.284.290**
5– وزارة العدل	**4.875.651**	**29.630**	**112.672**	**4.875.651**	**29.630**	**112.672**	**5.017.953**
6– وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	**300.000**	**-**	**-**	**300.000**	**-**	**-**	**300.000**
7– وزارة الشؤون الخارجية	**1.734.160**	**-**	**860.000**	**1.734.160**	**-**	**860.000**	**2.594.160**
8– وزارة الدفاع الوطني	**11.824.000**	**3.164.000**	**390.000**	**11.824.000**	**3.314.000**	**240.000**	**15.378.000**
9– وزارة الشؤون الدينية	**155.000**	**126.000**	**17.900**	**25.000**	**126.000**	**147.900**	**298.900**
10– وزارة المالية	**11.393.000**	**-**	**80.000**	**11.393.000**	**-**	**80.000**	**11.473.000**
11– وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	**3.500**	**-**	**-**	**3.500**	**-**	**-**	**3.500**
12– وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	**1.000.000**	**-**	**-**	**1.000.000**	**-**	**-**	**1.000.000**
13– وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**802.200**	**-**	**-**	**802.200**	**-**	**-**	**802.200**
14– وزارة الفلاحة	**2.447.000**	**1.938.000**	**70.000**	**1.819.000**	**2.636.000**	**-**	**4.455.000**
15– وزارة البيئة	**675.000**	**-**	**-**	**675.000**	**-**	**-**	**675.000**
16– وزارة الصناعة والتجارة	**3.095.000**	**-**	**-**	**3.095.000**	**-**	**-**	**3.095.000**
18– وزارة السياحة	**6.500**	**-**	**-**	**6.500**	**-**	**-**	**6.500**
19– وزارة التجهيز	**4.960.000**	**-**	**-**	**4.960.000**	**-**	**-**	**4.960.000**
21– وزارة شؤون المرأة والأسرة	**-**	**-**	**9.750**	**-**	**-**	**9.750**	**9.750**
الجزء 2– الطفولة	-	-	9.750	-	-	9.750	9.750
22– وزارة الثقافة	**3.386.000**		**60.100**	**2.798.000**		**648.100**	**3.446.100**
23– وزارة الشباب والرياضة	**780.000**	**30.000**	**-**	**780.000**	**30.000**	**-**	**810.000**
الجزء 1– الرياضة	780.000	9.000	-	780.000	9.000	-	789.000
الجزء 2– الشباب	-	21.000	-		21.000	-	21.000
24– وزارة الصحة العمومية	**13.700.000**	**16.300.000**	**70.000**	**13.700.000**	**16.300.000**	**70.000**	**30.070.000**
25– وزارة الشؤون الاجتماعية	**3.400.000**	**-**	**-**	**3.400.000**	**-**	**-**	**3.400.000**
26– وزارة التربية	**8.666.000**		**252.800**	**7.366.000**	**1.533.000**	**19.800**	**8.918.800**
27– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**286.000**	**1.329.600**	**6.785**	**286.000**	**1.329.600**	**6.785**	**1.622.385**
الجزء 1– التعليم العالي	286.000	1.329.600	-	286.000	1.329.600	-	1.615.600
الجزء 2– البحث العلمي	-	-	6.785	-	-	6.785	6.785
28– وزارة التشغيل والتكوين المهني	**47.000**	**-**	**-**	**47.000**	**-**	**-**	**47.000**
الجزء 2– التشغيل	47.000	-	-	47.000	-	-	47.000
الجملة	**79.917.821**	**23.191.520**	**2.663.607**	**75.107.821**	**26.887.520**	**3.777.607**	**105.772.948**

ملحق عدد 7: جدول تطوّر اعتمادات العنوان الأوّل لسنة 2012 حسب أبواب الميزانية

بالدّينار

الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	قانون المالية التكميلي	الإعتمادات التكميلية	التحويلات		الإعتمادات النهائية		التغيّرات 2011/2012	
				+	-	2011	2012	القيمة	النسبة (%)
1- المجلس الوطني التأسيسي	16.739.000	21.739.000	4.642.000	46.000	46.000	10.514.000	26.381.000	15.867.000	150,91
2- رئاسة الجمهورية	68.369.000	68.369.000	-	36.000	36.000	73.754.000	68.369.000	5.385.000-	7,30 -
3- رئاسة الحكومة	110.528.000	111.991.000	12.307.068	1.023.410	1.023.410	97.904.450	124.298.068	26.393.618	26,96
4- وزارة الداخلية	1.619.557.000	1.731.607.000	28.627.000	6.284.290	6.284.290	1.380.708.000	1.760.234.000	379.526.000	27,49
5- وزارة العدل	285.786.000	289.650.000	146.000	5.017.953	5.017.953	256.281.650	289.796.000	33.514.350	13,08
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	-	4.951.000	-	300.000	300.000	-	4.951.000	4.951.000	-
7- وزارة الشؤون الخارجية	153.924.000	153.148.000	100.000	2.594.160	2.594.160	130.617.000	153.248.000	22.631.000	17,33
8- وزارة الدفاع الوطني	880.183.000	910.303.000	66.831.000	15.378.000	15.378.000	879.071.000	977.134.000	98.063.000	11,16
9- وزارة الشؤون الدينية	65.272.000	65.345.000	515.000	298.900	298.900	57.632.000	65.860.000	8.228.000	14,28
10- وزارة المالية	307.144.000	307.249.000	6.177.000	11.473.000	11.473.000	285.423.500	313.426.000	28.002.500	9,81
11- وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	34.133.000	12.169.000	15.834.900	3.500	3.500	-	28.003.900	28.003.900	-
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	13.770.000	35.563.000	1.993.000	1.000.000	1.000.000	39.513.000	37.556.000	1.957.000-	4,95-
13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	29.105.000	29.179.000	327.000	802.200	802.200	25.867.365	29.506.000	3.638.635	14,07
14- وزارة الفلاحة	383.556.000	392.284.000	11.916.500	4.455.000	4.455.000	318.165.110	404.200.500	86.035.390	27,04
15- وزارة البيئة	37.223.000	37.223.000	40.000	675.000	675.000	33.872.000	37.263.000	3.391.000	10,01
16- وزارة الصناعة والتجارة	2.652.408.000	3.023.188.000	424.302.191	3.095.000	3.095.000	2.724.198.660	3.447.490.191	723.291.531	26,55
17- وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	15.048.000	15.078.000	338.000	-	-	14.628.000	15.416.000	788.000	5,39
18- وزارة السياحة	45.089.000	45.423.000	1.195.000	6.500	6.500	43.669.000	46.618.000	2.949.000	6,75
19- وزارة التجهيز	119.958.000	116.255.000	300.000	4.960.000	4.960.000	111.152.450	116.555.000	5.402.550	4,86

20– وزارة النقل	**291.183.000**	**291.183.000**	**-**	**-**	**247.536.100**	**291.183.000**	**43.646.900**	**17,63**
21– وزارة شؤون المرأة والأسرة	**64.136.000**	**63.927.000**	**1.148.000**	**9.750**	**58.882.000**	**65.075.000**	**6.193.000**	**110,52**
الجزء 1– شؤون المرأة	16.943.000	13.226.000	1.148.000	-	15.666.000	14.374.000	1.292.000-	8,25 -
الجزء 2– الطفولة	47.193.000	50.701.000	-	9.750	43.216.000	50.701.000	7.485.000	17,32
22– وزارة الثقافة	**108.513.000**	**108.335.000**	**-**	**3.446.100**	**88.617.000**	**108.335.000**	**19.718.000**	**22,25**
23– وزارة الشباب والرياضة	**292.109.000**	**293.652.000**	**76.000**	**810.000**	**258.445.000**	**293.728.000**	**35.283.000**	**13,65**
الجزء 1– الرياضة	238.371.000	239.110.000	76.000	789.000	215.769.000	239.186.000	23.417.000	10,85
الجزء 2– الشباب	53.738.000	54.542.000	-	21.000	42.676.000	54.542.000	11.866.000	27,80
24– وزارة الصحة العمومية	**1.113.419.000**	**1.118.419.000**	**51.156.000**	**30.070.000**	**1.028.722.000**	**1.169.575.000**	**140.853.000**	**13,69**
25– وزارة الشؤون الاجتماعية	**391.268.000**	**538.629.000**	**4.861.442**	**3.400.000**	**361.505.000**	**543.490.442**	**181.985.442**	**50,34**
26– وزارة التربية	**3.035.077.000**	**3.036.877.000**	**-**	**8.918.800**	**2.847.543.000**	**3.036.877.000**	**189.334.000**	**6,65**
27– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**989.035.000**	**989.106.000**	**36.075.300**	**1.622.385**	**910.131.000**	**1.025.181.300**	**115.050.300**	**12,64**
الجزء 1– التعليم العالي	948.155.000	948.805.000	36.000.000	1.615.600	875.354.000	984.805.000	109.451.000	12,50
الجزء 2– البحث العلمي	40.880.000	40.301.000	75.300	6.785	34.777.000	40.376.300	5.599.300	16,10
28– وزارة التشغيل والتكوين المهني	**201.950.000**	**205.950.000**	**8.102.751**	**47.000**	**168.327.000**	**214.052.751**	**45.725.751**	**27,16**
الجزء 1– التكوين المهني	153.105.000	157.105.000	6.963.000	-	124.205.000	164.068.000	39.863.000	32,09
الجزء 2– التشغيل	48.845.000	48.845.000	1.139.751	47.000	44.122.000	49.984.751	5.862.751	13,29
29– النفقات الطارئة وغير الموزعة	**117.418.000**	**678.108.000**	677.011.152-	-	**468.215**	**1.096.848**	**628.633**	**134,26**
30– الدين العمومي	**1.330.000.000**	**1.300.000.000**	**-**	**-**	**1.210.000.000**	**1.300.000.000**	**90.000.000**	**7,44**
مجلس المستشارين	-	-	-	-	**4.815.000**	-	**4.815.000-**	**100,00 -**
وزارة الإتصال	-	-	-	-	**60.037.500**	-	**60.037.500-**	**100,00 -**
المجموع	**14.771.900.000**	**15.994.900.000**	**-**	**105.772.948**	**13.728.000.000**	**15.994.900.000**	**2.266.900.000**	**16,51**

ملحق عدد 8: جدول تطوّر توزيع نفقات العنوان الأول حسب الأبواب بين سنتي 2012 و2011

بالدّينار

الأبواب	الاعتمادات النهائية 2012	الاعتمادات المأمور بصرفها		تطور المصاريف 2011/2012	
		2011	2012	القيمة	النسبة %
1- المجلس الوطني التأسيسي	**26.381.000**	**9.383.188**	**24.845.762**	**15.462.574**	**164,79**
2- رئاسة الجمهورية	**68.369.000**	**63.345.736**	**63.620.020**	**274.284**	**0,43**
3- رئاسة الحكومة	**124.298.068**	**96.211.788**	**121.297.328**	**25.085.540**	**26,07**
4- وزارة الداخلية	**1.760.234.000**	**1.377.691.909**	**1.743.653.704**	**365.961.795**	**26,56**
5- وزارة العدل	**289.796.000**	**254.256.307**	**280.918.920**	**26.662.613**	**10,49**
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	**4.951.000**	-	**2.082.775**	**2.082.775**	-
7- وزارة الشؤون الخارجية	**153.248.000**	**129.003.025**	**149.162.327**	**20.159.302**	**15,63**
8- وزارة الدفاع الوطني	**977.134.000**	**873.555.459**	**974.935.091**	**101.379.632**	**11,61**
9- وزارة الشؤون الدينية	**65.860.000**	**53.729.730**	**62.906.096**	**9.176.366**	**17,08**
10- وزارة المالية	**313.426.000**	**275.858.579**	**309.355.266**	**33.496.687**	**12,14**
11- وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	**28.003.900**	-	**27.200.137**	**27.200.137**	-
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	**37.556.000**	**38.605.712**	**18.872.589**	**19.733.123-**	**51,11 -**
13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**29.506.000**	**25.761.391**	**29.438.959**	**3.677.568**	**14,28**
14- وزارة الفلاحة	**404.200.500**	**294.121.019**	**377.929.482**	**83.808.463**	**28,49**
15- وزارة البيئة	**37.263.000**	**32.848.250**	**36.173.131**	**3.324.881**	**10,12**
16- وزارة الصناعة والتجارة	**3.447.490.191**	**2.700.689.930**	**3.439.778.207**	**739.088.277**	**27,37**
17- وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**15.416.000**	**13.330.747**	**14.029.454**	**698.707**	**5,24**
18- وزارة السياحة	**46.618.000**	**43.433.909**	**46.232.682**	**2.798.773**	**6,44**
19- وزارة التجهيز	**116.555.000**	**108.138.965**	**113.837.263**	**5.698.298**	**5,27**
20- وزارة النقل	**291.183.000**	**245.848.553**	**289.676.742**	**43.828.189**	**17,83**
21- وزارة شؤون المرأة والأسرة	**65.075.000**	**57.668.494**	**62.545.449**	**4.876.955**	**8,46**
الجزء 1- شؤون المرأة	14.374.000	15.284.707	13.577.237	1.707.470-	11,17-
الجزء 2- الطفولة	50.701.000	42.383.787	48.968.212	6.584.425	15,54
22- وزارة الثقافة	**108.335.000**	**85.248.657**	**103.250.847**	**18.002.190**	**21,12**
23- وزارة الشباب والرياضة	**293.728.000**	**250.640.430**	**285.442.718**	**34.802.288**	**13,89**
الجزء 1- الرياضة	239.186.000	210.963.145	234.748.649	23.785.504	11,27
الجزء 2- الشباب	54.542.000	39.677.285	50.694.069	11.016.784	27,77
24- وزارة الصحة العمومية	**1.169.575.000**	**1.020.016.128**	**1.159.377.974**	**139.361.846**	**13,66**
25- وزارة الشؤون الاجتماعية	**543.490.442**	**358.262.948**	**537.267.434**	**179.004.486**	**49,96**
26- وزارة التربية	**3.036.877.000**	**2.824.708.336**	**3.007.490.745**	**182.782.409**	**6,47**
27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**1.025.181.300**	**893.272.278**	**1.017.575.203**	**124.302.925**	**13,92**
الجزء 1- التعليم العالي	984.805.000	860.814.102	982.726.733	121.912.631	14,16
الجزء 2- البحث العلمي	300.376.40	32.458.176	34.848.470	2.390.294	7,36
28- وزارة التشغيل والتكوين المهني	**214.052.751**	**167.534.199**	**213.032.478**	**45.498.279**	**27,16**
الجزء 1- التكوين المهني	164.068.000	123.701.746	163.603.159	39.901.413	32,26
الجزء 2- التشغيل	49.984.751	343.832.45	49.429.319	5.596.866	12,77
29- النفقات الطارئة وغير الموزعة	**1.096.848**	-	-	-	-
30- الدين العمومي	**1.300.000.000**	**1.165.665.270**	**1.274.250.001**	**108.584.731**	**9,32**
مجلس المستشارين	-	**4.079.228**	-	**4.079.228 -**	**100,00-**
وزارة الإتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين	-	**56.410.206**	-	**56.410.206 -**	**100,00-**
المجموع	**15.994.900.000**	**13.519.320.371**	**15.786.178.784**	**2.266.858.413**	**116,77**

ملحق عدد 9: جدول توزيع اعتمادات ونفقات العنوان الثاني لسنة 2012 ومقارنتها بسنة 2011

م.د

الأبواب / الاعتمادات	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات (1)	اعتمادات الموارد الخارجيّة الموظّفة (2)	التوزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			استهلاك الاعتمادات		تطوّر المصاريف 2011/2012	
					الاعتمادات الموزعة	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات النهائية	2011	2012	القيمة	النسبة %
1- المجلس الوطني التأسيسي	0,491	0,491	0,491	-	0,177	0,120	0,297	-	0,226	0,226	-
2- رئاسة الجمهورية	3,500	3, 500	3 ,500	-	2 ,600	-	2 ,600	2, 733	2 ,594	-0,139	-5,09
3- رئاسة الحكومة	16,007	11, 495	11 ,495	-	9 ,325	1 ,244	10 ,569	3, 017	10 ,116	7 ,099	235,30
4- وزارة الداخلية	96, 532	145, 032	145 ,032	-	111 ,285	4 ,500	115 ,785	93, 054	115 ,626	22 ,572	24,26
5- وزارة العدل	34, 860	37, 483	37 ,483	-	25 ,902	-	25 ,902	20, 946	24 ,992	4 ,046	19,32
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	-	3, 205	3 ,205	-	12 ,23	0,205	62 ,43	-	2 ,435	2 ,435	-
7- وزارة الشؤون الخارجية	8,113	6, 563	6 ,563	3, 078	8 ,051	0,111	8 ,162	9 ,733	7 ,919	-1,814	-16,64
8- وزارة الدفاع الوطني	127,730	129, 130	129 ,130	-	91 ,501	-	91 ,501	107 ,093	85 ,324	-21,769	-20,33
9- وزارة الشؤون الدينية	2,774	2, 774	2 ,774	-	2 ,714	-	2 ,714	1 ,675	2 ,566	0,891	53,19
10- وزارة المالية	33,175	30, 210	30 ,210	1, 976	16 ,801	0,070	16 ,871	76 ,944	13 ,995	-62,949	-81,81
11- وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	30,216	26, 762	26 ,762	-	23 ,122	0,464	23 ,586	-	23 ,240	23 ,240	-
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	531,502	674, 920	674 ,920	-	653 ,436	45 ,684	699 ,120	418 ,587	681 ,945	263 ,358	62,92
13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	7,213	7, 139	7 ,139	-	1 ,938	-	1 ,938	12 ,590	1 ,868	-10,722	-85,16
14- وزارة الفلاحة	645,676	763, 743	763 ,743	-	727 ,738	31 ,554	759 ,292	611 ,625	717 ,867	106 ,242	17,37
1- الإدارات الفنية	356,486	397, 336	397 ,336	-	344 ,534	11 ,936	356 ,470	323 ,014	341 ,880	18 ,866	5,84
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	289,190	366, 407	366 ,407	-	383 ,204	19 ,618	402 ,822	288 ,611	375 ,987	87 ,376	28,47
15- وزارة البيئة	171,174	179, 059	179 ,059	-	162 ,085	0,414	162 ,499	134 ,484	150 ,430	15 ,946	11,86
16- وزارة الصناعة والتجارة	314,754	329, 384	329 ,384	-	301 ,331	2 ,595	303 ,926	283 ,671	301 ,591	17 ,920	6,32
17- وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	2,387	2, 209	2 ,209	-	0,490	-	0,490	3 ,011	0,439	-2,572	-85,42
18- وزارة السياحة	71,505	74, 175	74 ,175	-	73 ,118	-	73 ,118	74 ,091	73 ,116	-0,975	-1,32
19- وزارة التجهيز	968,200	1, 058, 200	1 ,058 ,200	-	774 ,760	-	774 ,760	802 ,446	754 ,331	-48 ,115	-6,00
20- وزارة النقل	274,135	274, 160	274 ,160	8, 215	257 ,035	1 ,431	258 ,466	380 ,495	254 ,307	-126 ,188	-33,16
21- وزارة شؤون المرأة والأسرة	7,155	11, 578	11 ,578	-	9 ,993	-	9 ,993	4 ,670	8 ,631	3 ,961	84,82
الجزء 1- شؤون المرأة	2,178	2, 178	2 ,178	-	1 ,191	-	1 ,191	0,321	0,764	0,443	138,01
الجزء 2- الطفولة	4,977	9, 400	9 ,400	-	8 ,802	-	8 ,802	4 ,349	7 ,867	3 ,518	80,89

22- وزارة الثقافة	**63,952**	**69, 804**	**69 ,804**	**-**	**39 ,094**	**0,023**	**39 ,117**	**38 ,370**	**38 ,068**	**- 0,302**	**- 0,79**
23- وزارة الشباب والرياضة	**100,730**	**111, 530**	**111 ,530**	**-**	**111 ,530**	**0,008**	**111 ,538**	**43 ,239**	**109 ,173**	**65 ,934**	**152,49**
الجزء 1- الرياضة	75,730	75, 730	75 ,730	-	75 ,730	0,008	75 ,738	30 ,800	74 ,607	43 ,807	142,23
الجزء 2- الشباب	25,000	35, 800	35 ,800	-	35 ,800	-	35 ,800	12 ,439	34 ,566	22 ,127	177,88
24- وزارة الصحة العمومية	**135,000**	**135, 000**	**135 ,000**	**27, 230**	**141 ,371**	**-**	**141 ,371**	**86 ,196**	**133 ,391**	**47 ,195**	**54,75**
1-الادارة المركزية	120,500	120, 500	120 ,500		127 ,855	-	127 ,855	80 ,980	119, 875	38 ,895	48,03
2- المؤسسات الاستشفائية	14,500	14, 500	14 ,500		13 ,516	-	13 ,516	5 ,216	13, 517	8 ,301	159,14
25- وزارة الشؤون الاجتماعية	**73,809**	**74, 714**	**74 ,714**	**-**	**71 ,610**	**12 ,182**	**83 ,792**	**55 ,430**	**83, 590**	**28 ,160**	**50,80**
26- وزارة التربية	**182,252**	**245, 367**	**245 ,367**	**-**	**237 ,164**	**40 ,000**	**277 ,164**	**240 ,159**	**276, 267**	**36 ,108**	**15,04**
1- المصالح المركزية	75,142	76, 992	76 ,992	-	72 ,908	8 ,412	81 ,320	187 ,087	77, 000	110 ,087-	58,84-
2- المندوبيات الجهوية للتربية	107,110	168, 375	168 ,375	-	164 ,256	31 ,588	195 ,844	53 ,072	199, 268	146 ,196	275,47
27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**245 ,272**	**247, 762**	**247 ,762**	**-**	**177 ,661**	**-**	**177 ,661**	**199 ,306**	**163, 153**	**36,153-**	**18,14-**
الجزء 1-المصالح المركزية	159,270	161, 070	161 ,070	-	101 ,738	-	101 ,738	123 ,729	94, 026	29,703-	24,01-
الجزء 2- الجامعات	16,700	16, 970	16 ,970	-	22 ,226	-	22 ,226	14 ,049	22, 226	8 ,177	58,20
الجزء 3- البحث العلمي	69,302	69, 722	69 ,722	-	53 ,697	-	53 ,697	61 ,528	46, 900	14,628-	23,77-
28- وزارة التشغيل والتكوين المهني	**27,900**	**30, 540**	**30 ,540**	**-**	**25 ,105**	**0,218**	**25 ,323**	**26 ,685**	**25, 088**	**1,597-**	5,98-
الجزء 1- التكوين المهني	1,950	4, 590	4 ,590	-	0,654	0,033	0,687	3 ,196	0,455	2,741-	85,76-
الجزء 2- التشغيل	25,950	25, 950	25 ,950	-	24 ,451	1 0,185	24 ,636	23 ,489	24 ,633	1 ,143	4,87
29- النفقات الطارئة وغير الموزعة	**201,986**	**725, 571**	**725 ,571**	**-**	**140 ,823**	**- 140 ,823**					
30- الدين العمومي	**2.740,000**	**2.789,000**	**2.789,000**	**-**	**2.789,000**		**2.789,000**	**2.203,950**	**2.788,906**	**584 ,956**	**26,54**
محلس النواب	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**0,467**	**-**	**0,467-**	**100,00-**
مجلس المستشارين	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1 ,568**	**-**	**1,568-**	**100,00-**
وزارة الإتصال	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**7 ,114**	**-**	**7,114-**	**100,00-**
الجملة	**7.118,000**	**8.200,500**	**8.200,500**	**40, 499**	**6.988,991**	**-**	**6.988,991**	**5.943,350**	**6.851,194**	**907, 844**	**15,27**

(1)الأمر عدد 354 لسنة 2012 المؤرخ في 17 ماي 2012 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع التنمية للدولة لسنة 2012.

(3) الأمر عدد 3180 لسنة 2013 المؤرخ في 10جويلية 2013 والمتعلّق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان سنة 2012 والأمر عدد 4952 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 والمتعلق بالتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2012.

ملحق عدد 10: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزّعة العنوان الثاني لسنة 2012

م.د

القسم / البـــاب	الاستثمارات المباشرة	التمويل العمومي	الجملة
1- المجلس الوطني التأسيسي	**120.000**	**-**	**120.000**
3- رئاسة الحكومة	**1.243.860**	**-**	**1.243.860**
4- وزارة الداخلية	**-**	**4.500.000**	**4.500.000**
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	**204.997**	**-**	**204.997**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**111.000**	**-**	**111.000**
10- وزارة المالية	**-**	**70.000**	**70.000**
11- وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	**99.400**	**364.850**	**464.250**
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	**30.000**	**45.653.950**	**45.683.950**
14- وزارة الفلاحة	**19.618.600**	**11.935.532**	**31.554.132**
1- الإدارات الفنية	-	11.935.532	11.935.532
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	19.618.600	-	19.618.600
15- وزارة البيئة	**-**	**414.000**	**414.000**
16- وزارة الصناعة والتجارة	**200.071**	**2.394.900**	**2.594.971**
20- وزارة النقل	**568.000**	**863.000**	**1.431.000**
22- وزارة الثقافة	**-**	**23.000**	**23.000**
23- وزارة الشباب والرياضة	**8.200**	**-**	**8.200**
الجزء 1- الرياضة	8.200	-	8.200
25- وزارة الشؤون الاجتماعية	**-**	**12.182.000**	**12.182.000**
26- وزارة التربية	**40.000.000**	**-**	**40.000.000**
1- المصالح المركزية	8.412.000	-	8.412.000
2- المندوبيات الجهوية للتربية	31.588.000	-	31.588.000
28- وزارة التشغيل والتكوين المهني	**217.900**	**-**	**217.900**
الجزء 1- التكوين المهني	33.200	-	33.200
الجزء 2- التشغيل	184.700	-	184.700
الجملـة	**62.422.028**	**78.401.232**	**140.823.260**

ملحق عدد 11: جدول توزيع اعتمادات والنفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2012 ومقارنتها بسنة 2011

الاعتمادات / الباب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية (1)	التنقيحات (2)	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الاعتمادات النهائية الموزعة (3)	الدفوعات المنجزة		التغيرات 2011/2012	
							2011	2012	القيمة	النسبة (%)
4- وزارة الداخلية	**18. 000. 000**	**18. 000. 000**	**18 .000 .000**	**-**	**18. 000 .000**	**7 .423. 914**	**28 .288. 500**	**7. 423 .913**	**- 20 .864 .587**	**- 73,76**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**-**	**-**	**-**	**3 .078 .000**	**3. 078. 000**	**3. 078. 000**	**4. 760. 000**	**3. 078. 000**	**- 1 .682 .000**	**- 35,34**
10- وزارة المالية	**-**	**-**	**-**	**1. 975. 900**	**1. 975. 900**	**1. 975. 900**	**-**	**-**	**-**	**-**
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	**15. 000. 000**	**15. 000. 000**	**15. 000. 000**	**-**	**15. 000. 000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
14- وزارة الفلاحة	**157. 655 .000**	**164. 675. 000**	**164. 675. 000**	**-**	**164. 675. 000**	**138. 558. 510**	**136. 599. 968**	**97. 198. 690**	**- 39. 401. 278**	**- 28,84**
1- الإدارات الفنية	94. 350. 000	96. 350. 000	96. 350. 000	-	96. 350. 000	68. 335. 110	80. 115. 112	53. 809. 867	- 26. 305 .245	- 32,83
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	63. 305. 000	68. 325. 000	68. 325. 000	-	68. 325. 000	70. 223. 400	56. 484. 856	43. 388. 823	- 13 .096 .033	- 23,19
15- وزارة البيئة	**26. 870. 000**	**26. 870. 000**	**26 .870. 000**	**-**	**26. 870. 000**	**17. 798. 000**	**9. 000. 000**	**9. 620 .000**	**620. 000**	**6,89**
16- وزارة الصناعة والتجارة	**8. 130. 000**	**8. 730. 000**	**8 .730. 000**	**-**	**8. 730. 000**	**2. 168. 100**	**4. 537. 647**	**1. 161. 373**	**- 3 .376 .274**	**- 74,41**
19- وزارة التجهيز	**342. 000. 000**	**342. 000. 000**	**342. 000. 000**	**-**	**342. 000. 000**	**248. 750. 000**	**169. 731. 399**	**243. 977 .703**	**74 .246. 304**	**43,74**
20- وزارة النقل	**38. 351. 000**	**38. 351. 000**	**38. 351. 000**	**8. 215. 000**	**46. 566. 000**	**46. 566. 000**	**81. 619. 322**	**42. 613. 883**	**- 39 .005 .439**	**- 47,79**
22- وزارة الثقافة	**24. 911. 000**	**24. 911. 000**	**24. 911. 000**	**-**	**24. 911. 000**	**5. 730. 510**	**8. 710. 482**	**5. 721. 429**	**- 2 .989 .053**	**- 34,32**
24- وزارة الصحة العمومية	**15. 150. 000**	**15. 150. 000**	**15. 150. 000**	**27. 229. 833**	**42. 379. 833**	**42. 379. 833**	**22. 508. 870**	**35. 713. 785**	**13. 204 .915**	**58,67**
1-الادارة المركزية	15. 150. 000	15. 150. 000	15. 150. 000		42. 379. 833	42. 379. 833	22. 508. 870	35. 713. 785	13 .204 .915	58,67
26- وزارة التربية	**13. 440. 000**	**13. 440. 000**	**13. 440. 000**	**-**	**13. 440. 000**	**5. 308. 321**	**14. 648. 378**	**4. 413. 755**	**- 10 .234 .623**	**- 69,87**
1- المصالح المركزية	8. 400. 000	8. 400. 000	8. 400. 000	-	8. 400. 000	4. 318. 721	-	3. 429. 963	3. 429. 963	-
2- المندوبيات الجهوية للتربية	5. 040 .000	5. 040. 000	5. 040. 000	-	5. 040. 000	989. 600	14. 648. 378	983. 792	- 13. 664 .586	- 93,28

27– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**50. 110. 000**	**50. 110. 000**	**50. 110. 000**	**-**	**50. 110. 000**	**32. 680. 000**	**52. 493. 956**	**32. 043. 892**	**20 .450. 064 -**	**38,96 -**
الجزء 1–المصالح المركزية	40. 420. 000	40. 420. 000	40. 420. 000	-	40. 420. 000	31. 264. 000	44. 140. 138	31. 251. 962	12. 888 .176 -	29,20 -
الجزء 3– البحث العلمي	9. 690. 000	9. 690. 000	9. 690. 000	-	9. 690. 000	1. 416. 000	8. 353. 818	791. 930	7. 561 .888 -	90,52 -
28– وزارة التشغيل والتكوين المهني	**-**	**2. 340. 000**	**2. 340. 000**	**-**	**2. 340. 000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الجزء 1– التكوين المهني	-	2. 340. 000	2. 340. 000	-	2. 340. 000	-	-	-	-	-
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	-	-	-	-	-	-	**1. 703. 960**	-	**1. 703 .960 -**	**100,00 -**
الجملة	**709. 617. 000**	**719. 577. 000**	**719. 577. 000**	**40. 498. 733**	**760. 075. 733**	**552. 417. 088**	**534. 602. 482**	**482. 966. 422**	**51 .636 .060 -**	**9,66 -**

(1) الأمر عدد 354 لسنة 2012 المؤرخ في 17 ماي 2012 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع التنمية للدولة لسنة 2012

(3) الأمرعدد 4952 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 والمتعلق بتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2012

ملحق عدد :12 جدول نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2012

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية 2012	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2011/2012	
		2011	2 012	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3.000 .000**	**45 .370 .695**	**2 .475. 613**	**42. 895. 082 -**	**94,54 -**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 .000 .000	2 .586 .318	2 .475. 613	110 .705 -	4,28 -
صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العموميّة	-	42 .784 .377	-	42. 784 .377 -	100,00 -
وزارة الدّاخليّة	**9 .000 .000**	**7 .199 .433**	**7 .992 .199**	**792 .766**	**11,01**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6 .500 .000	6 .555 .000	7 .154 .000	599 .000	9,14
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 .500 .000	644 .433	838 .199	193 .766	30,07
وزارة الدّفاع الوطني	**7 .000 .000**	**15 .578 .135**	**9 .587 .997**	**5. 990 .138 -**	**38,45 -**
صندوق الخدمة الوطنيّة	7 .000 .000	15 .578 .135	9 .587 .997	50 990. 138 -	38,45 -
وزارة الماليّة	**100 .000**	**6 .117**	**333 .543**	**327 .426**	**-**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 .000	6 .117	333 .543	327 .426	-
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	**22 .500 .000**	**12 .540 .660**	**10 .849 .408**	**1 .691 .252 -**	**13,49 -**
صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث المرور	6 .500 .000	4 .324 .701	2 .901 .470	1. 423. 231 -	32,91 -
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	16 .000 .000	8 .215 .959	7 .947 .938	268. 021 -	3,26 -
وزارة الفلاحة	**38 .000 .000**	**35 .445 .639**	**29 .597 .792**	**5. 847 .847 -**	**16,50-**
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحي والصيد البحري	30 .000 .000	26 .870 .429	20 .052 .792	6. 817. 637 -	25,37 -
صندوق النهوض بجودة التمور	3 .000 .000	2 .993 .900	2 .648 .000	345. 900 -	11,55-
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	5 .000 .000	5 .581 .310	6 .897 .000	315 .690.1	23,57
وزارة الصّناعة والتجارة	**97 .500 .000**	**90 .938 .548**	**78 .870 .823**	**12. 067 .725 -**	**13,27 -**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	74 .000 .000	71 .365 .921	57 .999 .319	13. 366. 601 -	18,73 -
الصندوق الوطني للتحكّم في الطّاقة	20 .000 .000	17 .538 .100	18 .005 .560	467 .460	2,67
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3 .000 .000	2 .034 .527	2 .865 .944	831 .417	40,87
صندوق النهوض بالصادرات	500 .000	-	-	-	-
وزارة التّجهيز	**104 .500 .000**	**19 .529 .471**	**26 .856 .151**	**326 .680.7**	**37,52**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	79 .500 .000	15 .892 .448	25 .060 .671	168 .223.9	57,69
صندوق النّهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	25 .000 .000	-	-	-	-
صندوق تنمية الطرقات السيارة	*	3 .637 .023	1 .795 .480	1. 841. 543 -	50,63 -
وزارة البيئة	**55 .000 .000**	**45 .567 .000**	**25 .230 .000**	**20. 337 .000 -**	**44,63 -**
صندوق مقاومة التلوث	44 .000 .000	38 .400 .000	19 .030 .000	19. 370.000 -	50,44 -
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	11 .000 .000	7 .167 .000	6 .200 .000	- 967. 000	13,49 -
وزارة السياحة	**20 .000 .000**	**5 .242 .500**	**13 .372 .746**	**130 .246.8**	**155,08**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 .000 .000	4 .712 .500	7 .612 .338	899 .838.2	61,54
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة	10 .000 .000	530 .000	5 .760 .408	230 .408.5	986,87
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**110 .000 .000**	**107 .612 .499**	**72 .143 .063**	**35. 469 .436 -**	**32,96 -**
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	110 .000 .000	107 .612 .499	72 .143 .063	35. 469. 436 -	32,96 -

البيانات	الاعتمادات النهائية 2012	الإنجازات		التغيّرات 2011/2012	
		2011	2012	القيمة	النسبة %
وزارة الثقافة	**1. 000 .000**	-	-	-	-
صندوق التشجيع على الابداع الأدبي والفني...	1. 000 .000	-	-	-	-
وزارة الشباب والرياضة	**10. 000 .000**	**16. 007. 948**	**16. 190 .095**	**182 .147**	**1,14**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	10. 000 .000	16. 007. 948	16. 190 .095	182 .147	1,14
وزارة الشّؤون الاجتماعية	**20. 000 .000**	**41. 841. 025**	**10. 837 .627**	**31.003.398 -**	**74,10 -**
صندوق التضامن الوطني	*	24. 833. 025	6. 177 .627	18.655.398 -	75,12 -
الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 .000 .000	17. 008. 000	4. 660 .000	12.348.000 -	72,60 -
حساب تمويل الاجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	13 .000 .000	-	-	-	-
وزارة التكوين المهني والتشغيل	**583 .000 .000**	**517. 000. 000**	**448. 537. 368**	**68.462.632 -**	**13,24 -**
الصندوق الوطني للتشغيل	520 .000 .000	460. 000. 000	396. 431. 368	63.568.632 -	13,82 -
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	63 .000 .000	57. 000. 000	52. 106. 000	4.894.000 -	8,59 -
الجملــة	**1 .080 .600 .000**	**959. 879. 670**	**752.874.426**	**207.005.244 -**	**21,57 -**

- تمّ صرف نفقات على الحسابين رغم عدم تخصيص اعتمادات في الغرض

ملحق عدد 13: جدول نفقات حسابات أموال المشاركة لسنة 2012

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2011/2012	
	2 011	2 012	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية				
– حساب العمليات والتدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي	455. 111	243. 028	- 212. 083	- 46,60
– حساب العمليات والتدخلات المختلفة في الميدان الثقافي وميدان الشباب	577. 000	-	- 577. 000	- 100,00
– الصندوق التونسي للتضامن الدولي	436. 434	-	- 436. 434	- 100,00
الجملة	**1. 468 .545**	**243 .028**	**- 1 .225 .517**	**- 83,45**
رئاسة الحكومة				
– حساب نشر وتوزيع مجلة " الهداية "	13	-	13-	- 100,00
الجملة	**13**	**-**	**- 13**	**- 100,00**
وزارة الدّاخلية				
– حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	342 .218	87 .164	- 255. 054	- 74,53
– حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	6. 275 .460	7 .146 .173	870. 713	13,87
– حساب مشروع بناء مقر بمركز التكوين ودعم اللامركزية	1. 606 .778	950.905	- 655. 873	- 40,82
الجملة	**8 .224 .456**	**8 .184 .242**	**- 40 .214**	**- 0,49**
وزارة الشؤون الخارجية				
– حساب تنظيم القمة العربية السادسة عشر بتونس	-	698 .009	698 .009	-
– حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس	-	115 .841	115 .841	-
الجملة	**-**	**813 .850**	**813 .850**	**-**
وزارة الدفاع الوطني				
– حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	13. 626 .956	9 .821 .373	- 3. 805. 583	- 27,93
– حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	697 .882	611 .310	- 86. 572	- 12,40
– حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	266 .024	176 .886	- 89. 138	- 33,51
– حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	2. 096 .087	-	- 2. 096. 087	- 100,00
الجملة	**16 .686 .949**	**10 .609 .569**	**- 6 .077 .380**	**- 36,42**
وزارة المالية				
– حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	31. 616 .013	29. 912 .950	- 1. 703. 063	- 5,39
– حساب القروض المرتبطة برهن	1. 008 .364	1. 080 .473	72. 109	7,15
– حساب مركزي لجبر أضرار الفيضانات	32. 716 .000	-	- 32. 716. 000	- 100,00
– حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر	23. 540 .501	21. 138 .140	- 2. 402. 361	- 10,21
الجملة	**88 .880 .878**	**52 .131 .563**	**- 36 .749 .315**	**- 41,35**

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2011/2012	
	2 011	2 012	القيمة	النسبة %
وزارة الفلاحة				
– حساب حماية النباتات	559 .277	141 .247	- 418. 030	- 74,74
– حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	79 .029	1 .664	- 77. 365	- 97,89
– حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين	257 .052	2. 791 .931	2 .534. 879	986,13
الجملة	**895 .358**	**2 .934 .842**	**2 .039 .484**	**227,78**
وزارة الصناعة والتجارة				
– حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة والتكنولوحيا	1 .499	25 .553	24. 054	-
الجملة	**1 .499**	**25 .553**	**24. 054**	**-**
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال				
– حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة	15. 921 .189	2. 659 .782	- 13 .261 .407	- 83,29
الجملة	**15 .921 .189**	**2 .659 .782**	**- 13 .261 .407**	**- 83,29**
وزارة التجهيز				
– حساب بناء الجسور والطرقات	139 .142	116 .532	- 22. 610	- 16,25
– حساب بطاح جربة	650 .809	491 .770	- 159. 039	- 24,44
– حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الاساسية"	1. 299 .787	-	- 1. 299. 787	- 100,00
الجملة	**82 .089 .73**	**608 .302**	**-6 1 .481 .43**	**- 70,89**
وزارة النقل				
– حساب جبر الأضرار الناتجة عن الفيضانات البنية الأساسية للسكك	3. 000 .000	-	- 3 .000. 000	- 100,00
الجملة	**3 .000 .000**	**-**	**- 3 .000 .000**	**- 100,00**
وزارة الصحة العمومية				
– حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة تجاه الصيدلية المركزية	11. 314 .549	4. 148 .069	- 7. 166. 480	- 63,34
– حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع	116 .400	1. 783 .300	1 .666 .900	-
– حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على	-	1. 317 .000	1 .317 .000	-
الجملة	**11 .430 .949**	**7 .248 .369**	**- 4 .182 .580**	**- 36,59**
وزارة الشؤون الإجتماعية				
– حساب التصرف في مبني بورصة الشغل	39 .073	-	- 39. 073	- 100,00
الجملة	**39 .073**	**-**	**- 39 .073**	**- 100,00**
وزارة التربية				
– حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	3. 143 .390	8. 059 .266	4. 915 .876	156,39
الجملة	**3 .143 .390**	**8 .059 .266**	**4. 915 .876**	**156,39**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي				
– حساب البرنامج الثقافي للطلبة	159 .835	379 .853	220 .018	137,65
الجملة	**159 .835**	**379 .853**	**220 .018**	**137,65**
المجموع العام	**151 .941 .871**	**93 .898 .219**	**- 58. 043 .652**	**- 38,20**

ملحق عدد 14: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2012

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسسات سنة في 2012	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات		التغيّرات 2011/2012	
					2011	2 012	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	**3**	483. 000	135. 393	618. 393	459 .167	320. 718	- 138. 449	- 30,15
رئاسة الحكومة	**7**	7 .118. 000	2. 281. 063	9. 399. 063	6. 560. 465	6. 296. 439	- 264. 026	- 4,02
وزارة الداخلية	**16**	12 .811. 000	3. 562. 646	16. 373. 646	11. 283. 832	11. 995. 834	712. 002	6,31
وزارة العدل	**41**	57 .751. 000	12. 381. 048	70. 132. 048	39. 309. 293	35. 892. 320	- 3. 416. 973	- 8,69
وزارة الشؤون الخارجية	**1**	176. 000	241. 098	417. 098	167. 913	190. 167	22. 254	13,25
وزارة الدفاع الوطني	**32**	30 .739. 000	21. 357. 283	52. 096. 283	26. 848. 683	31. 916. 104	5. 067. 421	18,87
وزارة الشؤون الدينية	**1**	44. 000	13. 727	57. 727	43. 230	39. 174	- 4. 056	- 9,38
وزارة المالية	**2**	2 .157. 000	355. 519	2. 512. 519	2. 005. 505	1. 744. 045	- 261. 460	- 13,04
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	**1**	40. 000	28. 409	68. 409	-	-	-	-
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**1**	32 .000. 000	161. 134. 264	193. 134. 264	36. 936. 092	174. 862. 907	137. 926. 815	373,42
وزارة الفلاحة	**94**	69 .913. 000	14. 592. 936	84. 505. 936	53. 212. 261	56. 551. 653	3. 339 .392	6,28
وزارة البيئة	**1**	1 .040. 000	785. 979	1. 825. 979	285. 341	436. 774	151. 433	53,07
وزارة الصناعة والتجارة	**2**	1 .660. 000	199. 462	1. 859. 462	1. 133. 074	1. 355. 452	222. 378	19,63
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**2**	2 .757. 000	121. 282	2. 878. 282	2. 252. 420	2. 329. 994	77. 574	3,44
وزارة السياحة	**1**	2 .972. 000	287. 358	3. 259. 358	2. 515. 726	2. 487. 970	- 27. 756	- 1,10
وزارة التجهيز	**2**	4 .208. 000	472. 465	4. 680. 465	3. 171. 745	3. 339. 673	167. 928	5,29
وزارة شؤون المرأة والأسرة	**27**	4 .410. 000	1. 067. 291	5. 477. 291	4. 516. 783	4. 214. 715	- 302. 068	- 6,69
وزارة الثقافة	**29**	19 .083. 000	(972. 216)	18. 110. 784	15. 389. 522	14. 967. 659	- 421. 863	- 2,74
وزارة الشباب والرياضة	**66**	22 .871. 000	5. 017. 563	27. 888. 563	15. 396. 411	17. 773. 496	2. 377. 085	15,44
وزارة الصحة العمومية	**213**	293 .615. 000	49. 657. 897	343. 272. 897	249. 379. 687	272. 546. 011	23. 166. 324	9,29
وزارة الشؤون الإجتماعية	**32**	10 .942. 000	3. 975. 696	14. 917. 696	9. 404. 672	10. 205. 176	800. 505	8,51
وزارة التربية	**1526**	111 .777. 000	21. 023. 890	132. 800. 890	95. 924. 345	106. 398. 716	10. 474. 371	10,92
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**331**	154 .158 .000	104. 766. 943	258. 924. 943	189. 946. 686	197. 384. 951	7. 438. 265	3,92
وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين	-	-	-	-	235. 643	-	- 235. 643	-100,00
المجمـوع	**2431**	**842 .725 .000**	**402. 486. 996**	**1. 245. 211 .996**	**766 .378. 496**	**953. 249. 946**	**186. 871. 450**	**24,38**

ملحق عدد 15: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة2012

بالدينار

عدد المؤسسات في سنة 2012	البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2011/2012	
		2011	2012	القيمة	النسبة %
3	– رئاسة الجمهورية	-	-	-	-
7	– رئاسة الحكومة	-	182.225	182 .225	-
16	– وزارة الداخلية	-	-	-	-
41	– وزارة العدل	3. 399 .338	48. 166	3. 351. 172 -	98,58 -
1	– وزارة الشؤون الخارجية	-	-	-	-
32	– وزارة الدفاع الوطني	9. 508	3. 245	6. 263 -	65,87 -
1	– وزارة الشؤون الدينية	15. 228	3. 765	11. 463 -	75,28 -
2	– وزارة المالية	252. 714	5. 970	246. 744 -	97,64 -
1	– وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	-	-	-	-
1	– وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	1. 703. 199	755. 663	947. 536 -	55,63 -
94	– وزارة الفلاحة	228. 053. 364	263. 938. 227	35. 884. 863	15,74
1	– وزارة البيئة	-	-	-	-
2	– وزارة الصناعة والتجارة	-	-	-	-
2	– وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	666. 054	473. 396	192. 658 -	28,93 -
1	– وزارة السياحة	-	-	-	-
2	– وزارة التجهيز	145. 094	180. 492	35. 398	24,40
27	– وزارة شؤون المرأة والأسرة	60. 600	5. 942	54. 658 -	90,19 -
29	– وزارة الثقافة	5. 188. 510	4. 119. 567	1. 068. 943 -	20,60 -
66	– وزارة الشباب والرياضة	152. 561	369. 213	216. 652	142,01
213	– وزارة الصحة العمومية	3. 438. 257	2. 047. 093	1. 391. 164 -	40,46 -
32	– وزارة الشؤون الاجتماعية	32. 642	22. 243	10. 399 -	31,86 -
1526	– وزارة التربية	19. 350. 708	55. 640. 075	36. 289. 367	187,54
331	– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	41. 540. 285	39. 492. 035	2. 048. 250 -	4,93 -
2431	**المجموع**	**304 .008. 063**	**367. 287. 316**	**63 .279. 253**	**20,81**

النّتـائـج العامّــة لتنفيـذ
قوانيــن المــاليّة

I – ميزانيّــة الدّولــة

أوّلا– المــوارد

– أ– موارد العنوان الأوّل

ضبطت تقديرات موارد العنوان الأوّل وفقا لقانون الماليّة التكميلي بمبلغ..... 17.000.400.000,000 د

وبلغت جملة الاستخلاصات..... 15.298.906.319,823 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدره..... 1.701.493.680,177 د

–ب– موارد العنوان الثّـاني

ضبطت جملة التقديرات النهائية لمقابيض العنوان الثّاني المنقّحة [1] بمبلغ..... 7.235.498.733,000 د

وبلغت الاستخلاصات..... 6.953.767.028,323 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدره..... 281.731.704,677 د

–ج– موارد صناديق الخزينـة

1– موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للموارد..... 1.080.600.000,000 د

وبلغت المقابيض المحصّلة بما في ذلك مبلغ قدره 1.262.384.356,788 د

تمّ نقله من التصرّف السّابق وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)

من القانون الأساسي للميزانية..... 2.509.359.018,550 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض بمبلغ ..... 1.428.759.018,550 د

[1] قرار وزير المالية المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهّد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجيّة موظّفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2012 بما قدره 40.498.733,000 د .

2- موارد حسابات أموال المشاركة

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة..... 419.109.666,465 د

وتشمل هذه المقابيض الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق
أي 336.776.573,383 د وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)
من القانون الأساسي للميزانيّة.

وبذلك تكون التقديرات المعدّلة لمقابيض ميزانية الدّولة قد بلغت :

العنوان الأوّل :..... 17.000.400.000,000 د

العنوان الثاني : ..... 7.235.498.733,000 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة** : 1.080.600.000,000 د
- **أموال المشاركة**..... : 82.333.093,082 د

} 1.903.933.093,082 د

أي ما جملته..... 25.398.831.826,082 د

وبلغت الموارد المحصّلة من جهتها :

العنوان الأوّل :..... 15.298.906.319,823 د

العنوان الثاني :..... 6.953.767.028,323 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة** : 2.509.359.018,550 د [1]
- **أموال المشاركة** : 419.109.666,465 د [2]

} 2.928.468.685,015 د

أي ما جملته..... 25.181.142.033,161 د

ممّا أسفر عن نقص في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ..... ... 217.689.792,921 د

---

[1] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق (1.262.384.356,788 د).

[2] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق (336.776.573,383 د).

ثانيا – النّفقـــات

–أ– نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الأوّل ..... 15.994.900.000,000 د

وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... 15.786.178.783,695 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 208.721.216,305 د

يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة..... 15.298.906.319,823 د

سجّلت جملة الدّفوعات الفعليّة ..... 15.786.178.783,695 د

تجاوزا بمبلغ..... 487.272.463,872 د

تمّ تمويله من فائض موارد العنوان الثاني على نفقاته بمبلغ..... 102.573.282,577 د

ويقتطع الباقي من "الحساب القارّ لتسبقات الخزينة"..... 384.699.181,295 د

–ب– نفقات العنوان الثّاني

بلغت اعتمادات الدفع النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الثّاني.... 8.240.998.733,000 د

وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... 6.851.193.745,746 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 1.398.804.987,254 د [1]

يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة..... 6.953.767.028,323 د

أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة ..... 6.851.193.745,746 د

فوائض في المقابيض بمبلغ..... 102.573.282,577 د

---

[1] بما في ذلك اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 1.252.007.509,000 د.

-ج- نفقات صناديق الخزينة

1- نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للمصاريف..... 1.018.600.000,000 د

وأنجزت هذه التّقديرات في حدود..... 752.874.426,302 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 327.725.573,698 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الدّفوعات المنجزة..... 752.874.426,302 د

سجّلت الاستخلاصات الفعليّة..... 2.509.359.018,550 د

فائضا بمبلغ..... 1.756.484.592,248 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2013 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

2- نفقات حسابات أموال المشاركة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة تقديرات نهائية
بمبلغ قدره..... 82.333.093,082 د

وبلغت المصاريف المنجزة خلال تصرّف 2012..... 93.898.219,486 د

ومقارنة بجملة النّفقات المنجزة ..... 93.898.219,486 د

سجلت الموارد الجملية ..... 419.109.666,465 د[1]

فائضا بمبلغ ..... 325.211.446,979 د

[1] بما في ذلك مبلغ 336.776.573,383 د تمّ نقله من التصرّف السّابق.

يتمّ نقله إلى تصرّف 2013 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتلخّص وضعيّة الاعتمادات المفتوحة والنّفقات المأمور بصرفها كالآتي :

الاعتمادات المفتوحة

العنوان الأوّل: ..... 15.994.900.000,000 د

العنوان الثاني : ..... 8.240.998.733,000 د

صناديق الخزينة :– الحسابات الخاصّة في الخزينة: 1.018.600.000,000 د

حسابات أموال المشاركة: 82.333.093,082 د

1.903.933.093,082 د

المجموع..... 25.398.831.826,082 د

الاعتمادات المأمور بصرفها

العنوان الأوّل..... 15.786.178.783,695 د

العنوان الثاني..... 6.851.193.745,746 د

صناديق الخزينة:– الحسابات الخاصّة في الخزينة.752.874.426,302 د

– حسابات أموال المشاركة.. 93.898.219,486 د

846.772.645,788 د

المجموع ..... 23.484.145.175,229 د

ثالثـــا – الفواضـــل

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة الفواضل التالية :

أ– الاعتمـادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات المفتوحة..... 25.398.831.826,082 د

مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها..... 23.484.145.175,229 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 1.926.251.777,257 د

يتعيّن إلغاؤها على النّحو التالي :

– العنوان الأوّل..... 208.721.216,305 د

– العنوان الثّاني..... 1.398.804.987,254 د

} 1.926.251.777,257 د

– الحسابات الخاصّة في الخزينة..... 327.725.573,698 د

ب– فوائض المـوارد

بلغت المقابيض المحصّلة ..... 25.181.142.033,161 د

وبلغت المصاريف المنجزة ..... 23.484.145.175,229 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره ..... 1.696.996.857,932 د

وباعتبار ما يتمّ نقله إلى تصرّف 2013 طبقا لأحكام الفصلين 21 (جديد)

و45 من القانون الأساسي للميزانية في حدود ..... 2.081.696.039,227 د

} – بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة بما قدره..... 1.756.484.592,248 د

– وإلى حسابات أموال المشاركة بما قدره..... 325.211.446,979 د

يسفر تصرف 2012 عن فائض صاف للمصاريف على المقابيض

قدره..... 384.699.181,295 د

يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II– المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا– موارد العنوان الأوّل

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ..... 1.245.211.995,714 د

وبلغت المقابيض المنجزة..... 1.162.263.108,696 د

ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره..... 82.948.887,018 د

ثانيا– نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النهائيّة..... 1.245.211.995,714 د

وبلغت النّفقات المنجزة..... 953.249.946,429 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 291.962.049,285 د

يتمّ إلغاؤها.

ثالثا– النّتـائــج

جملة المقابيض المحصّلة..... 1.162.263.108,696 د

جملة المصاريف المنجزة..... 953.249.946,429 د

الرّصيد المتبقّى..... 209.013.162,267 د

ينقل إلى ميزانيّة سنة 2013 وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

III – المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة..... 115.889.146,237 د

وبلغت المصاريف المنجزة..... 112.534.935,162 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره..... 3.354.211,075 د

ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

IV – الصناديق الخاصّة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة موارد جمليّة قدرها..... 575.713745,695 د [1]

ونفقات بمبلغ ..... 209.050.919,346 د

وأرصدة متوفّرة في موفى 2012 قدرها ..... 366.662.826,349 د

*

* *

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2012 :

[1] بما في ذلك مبلغ 306.214.446,222 د بعنوان الأرصدة المتوفرة في موفى 2011.

بالدّينار

البيان	التقديرات	الإنجازات				الرصيد المتبقي		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		العنوان الأوّل	العنوان الثاني	صناديق الخزينة	الجملة	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	
الدولة								
المقابيض	25.398.831.826,082	15.298.906.319,823	6.953.767.028,323	2.928.468.685,015	25.181.142.033,161	-	-	-
المصاريف	25.398.831.826,082	15.786.178.783,695	6.851.193.745,746	846.772.645,788	23.484.145.175,229	-	-	1.926.251.777,257
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	487.272.463,872 -	102.573.282,577	2.081.696.039,227	1.696.996.857,932	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2013	-	-	-	2.081.696.039,227	-	-	-	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	-	384.699.181,295	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة								
المقابيض	1.245.211.995,714	1.162.263.108,696	(866.611.636,241)	-	1.162.263.108,696	-	-	
المصاريف	1.245.211.995,714	953.249.946,429	(367.287.316,041)	-	953.249.946,429	-	-	291.962.049,285
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	209.013.162,267	-	-	209.013.162,267	-	-	
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج								
المقابيض	115.889.146,237	115.889.146,237	-	-	115.889.146,237	-	-	-
المصاريف	115.889.146,237	112.534.935,162	-	-	112.534.935,162	-	-	-
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	3.354.211,075	-	-	3.354.211,075	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	3.354.211,075	-	-
الصناديق الخاصّة								
المقابيض	-	-	-	-	575.713.745,695	-	-	-
المصاريف	-	-	-	-	209.050.919,346	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	-	366.662.826,349	-	-	-

تلخيص النتائج

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	3.354.211,075 د
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة	384.699.181,295 د
فوائض تنقل إلى تصرف 2013 – صناديق الخزينة	2.081.696.039,227 د
– المؤسّسات العموميّة	209.013.162,267 د
اعتمادات غير مستعملة تلغى	2.218.213.826,542 د

التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسّنة الماليّة 2012

إنّ دائرة المحاسبات

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات مثلما تمّ تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات تتولّى الدائرة النظر في مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّن للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث أنّ الفصل 55 المذكور أعلاه نصّ صراحة على إصدار الدائرة لتصريح في مدى مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث لم تتوفر لدى الدائرة "كشوفات التسوية " بالنسبة إلى جميع المؤسّسات العموميّة التي لم تتجاوز موارد ميزانياتها مبلغ مليون دينار،

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بحساب التصرّف لمكتب الاتّصال برام الله بعنوان سنة 2012 ؛

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بحساب التصرّف لقباضة الماليّة ببوعرادة بعنوان سنة 2012 ؛

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا لكل المحاسبين العموميين وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه هذا الأخير للدائرة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2012، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة المالية 2012 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العام للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير دائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2012 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات :

1 - عدم إدراج المبالغ بعنوان التسبقات المسندة في سنة 2012 على عمليات الميزانية، سواء ما تعلق منها بالعنوان الأوّل والعنوان الثاني وصناديق الخزينة، وعدم تسويتها،

2 ـعدم إدراج الموارد المحصّلة بعنوان سنة 2012، والمضمنة ببنود العمليات للحفظ، ضمن ميزانية الدّولة للسنة المذكورة وعدم تحميلها بصفة نهائية على بنود الميزانية بالرغم من إدراجها بسجلاّت أمين المال العامّ للبلاد التونسية،

3 ـعدم إدراج وضعية عمليات الطرح والمبالغ المتبقية للاستخلاص بعنوان موارد الدّولة تطبيقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية.

4 ـعدم التقيد بقواعد المحاسبة العمومية عند القي د المحاسبي لأرصدة حساب تنظيم القمّة العربية السادسة عشر بتونس الذي تمّ تحويل أرصدته إلى حساب تنظيم التظاهرات الدولية *بتونس* وهو ما أدّى إلى إلى تضخيم الحجم الإجمالي لموارد ونفقات ميزانية الدّولة.

وبعد الإطّلاع :

I – على حسابات الدولة

أ – ميزانيّة الدّولـة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النّهائيّة ما قدره 25.181.142.033,161 د وذلك دون اعتبار مبلغ 384.699.181,295 د تمّ سحبه من متوفّرات الخزينة (يتعيّن نقله إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة). وبلغت المصاريف 23.484.145.175,229 د.

وأسفر تصرّف 2012 عن فائض في المقابيض على المصاريف بمبلغ 1.696.996.857,932 د. وبعد طرح مبلغ 2.081.696.039,227 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2013 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 1.756.484.592,248 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 325.211.446,979 د، يسفر تصرف 2012 عن فائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 384.699.181,295 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

ب- عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ

31 ديسمبر 2011 فائضا في المقابيض قدره..... 28.413.295.679.169 د

وسجّلت الحسابات المدينة من جهتها فائضا في المصاريف قدره..... 25.679.269.847.235 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 2.734.025.831,934 د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

- رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العام 5.682.521.778,210 د
- رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء

المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الدّيوانة..... 1.049.060.996,7521 د

عمليّات بصدد التّنزيل..... 4.730.148.587,975د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2012.

II – وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت مقابيض العنوان الأوّل لمجموع المؤسّسات العموميّة..... 1.162.263.108,696 د

وبلغت مصاريف العنوان الأوّل..... 953.249.946,429 د

ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ..... 291.962.049,285 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2013 وذلك وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

III – وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج :

قبضا..... 115.889.146,237 د

وصرفا..... 112.534.935,162 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 3.354.211,075 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة..... 575.713.745,695 د

والمصاريف المنجزة..... 209.050.919,346 د

ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2012 جملتها..... ..... 366.662.826,349 د

*

* *

وختاما فإنّ الحساب العامّ للسنة الماليّة لتصرّف 2012 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على الدائرة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات

التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك لحسابات التصرّف أو الكشوف الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التى انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة الدائرة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2012 بنسخة من هذا التّصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير دائرة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدولة لتصرّف 2012.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لدائرة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 17 ديسمبر 2014 بحضور السيّدات والسّادة :

عبد اللطيف الخرّاط **الرئيس الأوّل** ومحمّد بوليلة **المقرّر العام** ونورالدين الزوالي وفرج الكشو وهند القوبنجي ونجيب القطاري ومحمد الطرابلسي وعمر التونكتي وحاتم السليني وشريفة قويدر وفضيلة القرقوري وزهرة خيّاش **رؤساء غرف** وعبد المجيد مشكان وهالة هاجر جابر و أمال بن رمضان وعلياء براطلي ونرجس السلامي والمنجي الحمامي ومنير بن رجب ومراد بن قسومة ومحمد ياسين الزمني وإيناس زنينة وريم حسن وشيراز التليلي وعباس بدر وزكرياء حمودة ومنى بوراوي ونهاد معلول وفتحية حماد وسامية الزموري وأكرم الموحلي **رؤساء أقسام** وخالد بن علي ومحمد بوعزيز والحبيب عبد السلام ولطفي واردة ومحمد شيحة وسماح بن حمة ورجاء عفيفي **مستشارون**.

وحضر الجلسة كذلك السيد محمد رفيق كريّم **مندوب الحكومة العام** والسيدة سامية العياري والسيد الزاهر الثابتي والسيدة صباح العريضي **مندوبو حكومة** لدى دائرة المحاسبات.

الجمهورية التونسية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2012

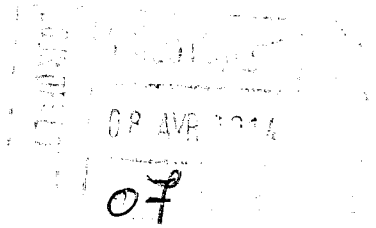

صناديق الخزينة 2 928 468 685.015 دينار

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 509 359 018.550 دينار
- حسابات أموال المشاركة: 419 109 666.465 دينار

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2012 ما جملته **23 484 145 175.229** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول:	**15 786 178 783.695 دينار**
الجزء الأول: نفقات التصرف	14 511 928 782.290 دينار
القسم الأول: التأجير العمومي	8 655 465 881.804 دينار
القسم الثاني: وسائل المصالح	983 415 634.468 دينار
القسم الثالث: التدخل العمومي	4 873 047 266.018 دينار
القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	–
الجزء الثاني:فوائد الدين العمومي	1 274 250 001.405 دينار
القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	1 274 250 001.405 دينار
العنوان الثاني:	**6 851 193 745.746 دينار**
الجزء الثالث: نفقات التنمية	4 062 287 967.290 دينار
القسم السادس: الإستثمارات المباشرة	1 651 151 444.223 دينار
القسم السابع: التمويل العمومي	1 928 170 100.796 دينار
القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	–
القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	– 482 966 422.271 دينار
الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي	2 788 905 778.456 دينار
القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي	2 788 905 778.456 دينار
جملة نفقات العنوانين:	**22 637 372 529.441 دينار**

صناديق الخزينة : **846 772 645.788 دينار**

الجزء الخامس: نفقات صناديق الخزينة 846 772 645.788 دينار

القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 752 874 426.302 دينار

القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة 93 898 219.486 دينار

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و 2-1 و 2-2 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 5:

- تلغى الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2012 والبالغة **1 598 526 203.559** دينار .
- يتم تغطية النقص في المقابيض مقارنة بدفوعات العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2012 والبالغ **384 699 181.295** دينار بواسطة خصم من الحساب القار لتسبقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة **2 081 696 039.227** دينار في موفى سنة 2012 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1 756 484 592.248 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 325 211 446.979 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2013 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6:

بلغت الإعتمادات المفوضة إلى المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج سنة 2012، دون إعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 115 889 146.237 دينار بينما بلغت الدفوعات ما جملته 112 534 935.162دينار مما أسفر عن فائض قدره **3 354 211.075** دينار يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 245 211 995.714دينار بينما بلغت الموارد **1 162 263 108.696** دينار والنفقات **953 249 946.42** دينار مما أسفر عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره **209 013 162.267** دينار ينقل إلى سنة 2013 وعن إعتمادات باقية 291 962 049.285 دينار يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد5 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة سنة 2012 ما قدره 575 713 745.695 دينار مقابل دفوعات قدرها 209 050 919.346 دينار مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ **366 662 826.349** دينار ينقل إلى سنة 2013 و ذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

الملاحـق

الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2012

بالدينار

البيانات	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	التقديرات النهائية	الانجازات	مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية	
							+	-
العنوان الأول	14 888 900 000,000	2 111 500 000,000	17 000 400 000,000	0,000	17 000 400 000,000	15 298 906 319,823		1 701 493 680,177
العنوان الثاني	7 001 000 000,000	194 000 000,000	7 195 000 000,000	40 498 733,000	7 235 498 733,000	6 953 767 028,323		281 731 704,677
الجملة	**21 889 900 000,000**	**2 305 500 000,000**	**24 195 400 000,000**	**40 498 733,000**	**24 235 898 733,000**	**22 252 673 348,146**		**1 983 225 384,854**
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	920 100 000,000	160 500 000,000	1 080 600 000,000	0,000	1 080 600 000,000	2 509 359 018,550	1 428 759 018,550	
حسابات أموال المشاركة					82 333 093,082	419 109 666,465	336 776 573,383	
الجملة	**920 100 000,000**	**160 500 000,000**	**1 080 600 000,000**	**0,000**	**1 162 933 093,082**	**2 928 468 685,015**	**1 765 535 591,933**	
الجملة العامة	**22 810 000 000,000**	**2 466 000 000,000**	**25 276 000 000,000**	**40 498 733,000**	**25 398 831 826,082**	**25 181 142 033,161**	**1 765 535 591,933**	**1 983 225 384,854**

-217 689 792,921

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2012

بالدينار

البيانات	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	التقديرات النهائية	الدفوعات	الاعتمادات الباقية
العنوان الأول	14 771 900 000,000	1 223 000 000,000	15 994 900 000,000	0,000	15 994 900 000,000	15 786 178 783,695	208 721 216,305
العنوان الثاني	7 118 000 000,000	1 082 500 000,000	8 200 500 000,000	40 498 733,000	8 240 998 733,000	6 851 193 745,746	1 389 804 987,254
الجملة	**21 889 900 000,000**	**2 305 500 000,000**	**24 195 400 000,000**	**40 498 733,000**	**24 235 898 733,000**	**22 637 372 529,441**	**1 598 526 203,559**
صناديق الخزينة:							
الحسابات الخاصة في الخزينة	920 100 000,000	160 500 000,000	1 080 600 000,000	0,000	1 080 600 000,000	752 874 426,302	327 725 573,698
حسابات أموال المشاركة					82 333 093,082	93 898 219,486	0,000
الجملة	**920 100 000,000**	**160 500 000,000**	**1 080 600 000,000**	**0,000**	**1 162 933 093,082**	**846 772 645,788**	**327 725 573,698**
الجملة العامة	**22 810 000 000,000**	**2 466 000 000,000**	**25 276 000 000,000**	**40 498 733,000**	**25 398 831 826,082**	**23 484 145 175,229**	**1 926 251 777,257**

جدول عدد 2-1
العنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2012 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1	المجلس الوطني التأسيسي	21 366 558,513	3 242 181,612	237 022,026		24 845 762,151		24 845 762,151
2	رئاسة الجمهورية	45 167 346,053	16 435 401,882	2 017 271,805		63 620 019,740		63 620 019,740
3	رئاسة الحكومة	94 287 475,446	10 194 621,597	16 815 231,355		121 297 328,398		121 297 328,398
4	وزارة الداخلية	1 095 500 336,808	187 230 798,079	460 922 568,949		1 743 653 703,836		1 743 653 703,836
5	وزارة العدل	214 557 693,656	62 408 611,044	3 952 615,308		280 918 920,008		280 918 920,008
6	وزارة حقوق الإنسان و العدالة الإنتقالية	1 542 803,538	472 971,753	67 000,000		2 082 775,291		2 082 775,291
7	وزارة الشؤون الخارجية	90 631 238,354	45 870 425,849	12 660 662,447		149 162 326,650		149 162 326,650
8	وزارة الدفاع الوطني	814 887 275,730	135 926 237,831	24 121 577,689		974 935 091,250		974 935 091,250
9	وزارة الشؤون الدينية	44 445 020,241	11 485 864,715	6 975 211,090		62 906 096,046		62 906 096,046
10	وزارة المالية	285 867 168,321	21 751 715,078	1 736 382,705		309 355 266,104		309 355 266,104
11	وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	22 142 357,072	4 951 779,405	106 000,000		27 200 136,477		27 200 136,477
12	وزارة التنمية الجهوية و التخطيط	15 686 973,395	3 062 615,906	123 000,000		18 872 589,301		18 872 589,301
13	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	25 551 291,259	3 814 794,851	72 872,824		29 438 958,934		29 438 958,934

جدول عدد 2-1
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2012 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
14	وزارة الفلاحة	328 065 702,463	46 936 722,439	2 927 057,171		377 929 482,073		377 929 482,073
15	وزارة البيئة	21 173 998,574	4 629 360,892	10 369 771,120		36 173 130,586		36 173 130,586
16	وزارة الصناعة والتجارة	55 530 462,934	13 977 684,149	3 370 270 059,669		3 439 778 206,752		3 439 778 206,752
17	وزارة تكنولوجيات المعلومات و الإتصال	11 017 558,948	1 704 895,538	1 306 999,335		14 029 453,821		14 029 453,821
18	وزارة السياحة	35 474 190,085	10 300 437,862	458 053,540		46 232 681,487		46 232 681,487
19	وزارة التجهيز	69 978 542,903	43 120 475,462	738 245,000		113 837 263,365		113 837 263,365
20	وزارة النقل	10 225 375,273	1 500 734,531	277 950 632,238		289 676 742,042		289 676 742,042
21	وزارة شؤون المرأة والأسرة	43 633 162,782	4 333 632,805	14 578 653,000		62 545 448,587		62 545 448,587
22	وزارة الثقافة	65 355 787,411	8 120 782,004	29 774 277,899		103 250 847,314		103 250 847,314
23	وزارة الشباب والرياضة	241 919 176,580	14 904 256,682	28 619 284,473		285 442 717,735		285 442 717,735
24	وزارة الصحة العمومية	1 021 528 766,527	134 201 501,599	3 647 705,945		1 159 377 974,071		1 159 377 974,071
25	وزارة الشؤون الاجتماعية	96 108 106,890	14 448 069,732	426 711 257,158		537 267 433,780		537 267 433,780

جدول عدد 2-1
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2012 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الأول					
		الجزء الأول : نفقات التصرف				الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
26	وزارة التربية	2 898 045 702,431	79 858 894,509	29 586 148,040		3 007 490 744,980		3 007 490 744,980
27	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	791 134 987,966	81 110 809,985	145 329 405,232		1 017 575 203,183		1 017 575 203,183
28	وزارة التشغيل و التكوين المهني	194 640 821,651	17 419 356,677	972 300,000		213 032 478,328		213 032 478,328
29	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0,000	0,000		0,000
30	الدين العمومي						1 274 250 001,405	1 274 250 001,405
	الجملة	**8 655 465 881,804**	**983 415 634,468**	**4 873 047 266,018**	**0,000**	**14 511 928 782,290**	**1 274 250 001,405**	**15 786 178 783,695**

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2012 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
1	المجلس الوطني التاسيسي	225 902,687	0,000		0,000	225 902,687		225 902,687
2	رئاسة الجمهورية	2 469 386,413	125 000,000		0,000	2 594 386,413		2 594 386,413
3	رئاسة الحكومة	3 989 705,510	6 125 900,000		0,000	10 115 605,510		10 115 605,510
4	وزارة الداخلية	41 382 558,797	66 819 300,000		7 423 913,233	115 625 772,030		115 625 772,030
5	وزارة العدل	24 791 915,029	200 000,000		0,000	24 991 915,029		24 991 915,029
6	وزارة وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	2 435 389,128	0,000		0,000	2 435 389,128		2 435 389,128
7	وزارة الشؤون الخارجية	4 841 337,055	0,000		3 078 000,000	7 919 337,055		7 919 337,055
8	وزارة الدفاع الوطني	81 623 834,976	3 700 000,000		0,000	85 323 834,976		85 323 834,976
9	وزارة الشؤون الدينية	2 565 910,190	0,000		0,000	2 565 910,190		2 565 910,190
10	وزارة المالية	9 925 157,498	4 070 000,000		0,000	13 995 157,498		13 995 157,498
11	وزارة الاستثمار و التعاون الدولي	249 861,591	22 989 850,000		0,000	23 239 711,591		23 239 711,591
12	وزارة التنمية الجهوية و التخطيط	242 991,814	681 701 829,551		0,000	681 944 821,365		681 944 821,365
13	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	1 867 598,168	0,000		0,000	1 867 598,168		1 867 598,168
14	وزارة الفلاحة	398 664 206,348	222 004 266,245		97 198 689,785	717 867 162,378		717 867 162,378

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2012 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
15	وزارة البيئة	2 016 141,350	138 794 000,000		9 620 000,000	150 430 141,350		150 430 141,350
16	وزارة الصناعة والتجارة	8 438 403,926	291 991 015,000		1 161 372,651	301 590 791,577		301 590 791,577
17	وزارة تكنولوجيات المعلومات والإتصال	439 148,402	0,000		0,000	439 148,402		439 148,402
18	وزارة السياحة	1 030 597,475	72 085 840,000		0,000	73 116 437,475		73 116 437,475
19	وزارة التجهيز	409 837 315,188	100 516 000,000		243 977 703,206	754 331 018,394		754 331 018,394
20	وزارة النقل	951 477,753	210 742 000,000		42 613 882,508	254 307 360,261		254 307 360,261
21	وزارة شؤون المرأة و الاسرة	8 597 875,911	33 000,000		0,000	8 630 875,911		8 630 875,911
22	وزارة الثقافة	29 275 643,483	3 070 500,000		5 721 429,412	38 067 572,895		38 067 572,895
23	وزارة الشباب والرياضة	108 442 700,925	730 000,000		0,000	109 172 700,925		109 172 700,925
24	وزارة الصحة العمومية	95 127 574,652	2 550 000,000		35 713 784,618	133 391 359,270		133 391 359,270
25	وزارة الشؤون الاجتماعية	11 559 239,332	72 031 000,000		0,000	83 590 239,332		83 590 239,332
26	وزارة التربية	271 853 575,785	0,000		4 413 755,181	276 267 330,966		276 267 330,966

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2012 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
27	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	127 397 071,427	3 712 000,000		32 043 891,677	163 152 963,104		163 152 963,104
28	وزارة التشغيل و التكوين المهني	908 923,410	24 178 600,000		0,000	25 087 523,410		25 087 523,410
29	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000		0,000		0,000
30	الدين العمومي						2 788 905 778,456	2 788 905 778,456
	الجملة	**1 651 151 444,223**	**1 928 170 100,796**	**0,000**	**482 966 422,271**	**4 062 287 967,290**	**2 788 905 778,456**	**6 851 193 745,746**

الجدول عدد 3
نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2012

البيانات	الموارد				التقديرات النهائية		النتائج		الفوارق		
	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	للموارد	للإعتمادات	المقابيض	الدفوعات	بين المقابيض و التقديرات النهائية	بين الاعتمادات و الدفوعات	بين المقابيض و الدفوعات
										(*)	(**)
العنوانين الاول و الثاني:	21 889 900 000,000	2 305 500 000,000	24 195 400 000,000	40 498 733,000	24 235 898 733,000	24 235 898 733,000	22 252 673 348,146	22 637 372 529,441	-1 983 225 384,854	1 598 526 203,559	-384 699 181,295
العنوان الأول	14 888 900 000,000	2 111 500 000,000	17 000 400 000,000	0,000	17 000 400 000,000	15 994 900 000,000	15 298 906 319,823	15 786 178 783,695	-1 701 493 680,177	208 721 216,305	-487 272 463,872
العنوان الثاني	7 001 000 000,000	194 000 000,000	7 195 000 000,000	40 498 733,000	7 235 498 733,000	8 240 998 733,000	6 953 767 028,323	6 851 193 745,746	-281 731 704,677	1 389 804 987,254	102 573 282,577
صناديق الخزينة:	920 100 000,000	160 500 000,000	1 080 600 000,000	0,000	1 162 933 093,082	1 162 933 093,082	2 928 468 685,015	846 772 645,788	1 765 535 591,933	327 725 573,698	2 081 696 039,227
الحسابات الخاصة في الخزينة	920 100 000,000	160 500 000,000	1 080 600 000,000	0,000	1 080 600 000,000	1 080 600 000,000	2 509 359 018,550	752 874 426,302	1 428 759 018,550	327 725 573,698	1 756 484 592,248
حسابات أموال المشاركة					82 333 093,082	82 333 093,082	419 109 666,465	93 898 219,486	336 776 573,383	0,000	325 211 446,979
الجملة العامة	22 810 000 000,000	2 466 000 000,000	25 276 000 000,000	40 498 733,000	25 398 831 826,082	25 398 831 826,082	25 181 142 033,161	23 484 145 175,229	-217 689 792,921	1 926 251 777,257	1 696 996 857,932

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) نقص يتم تغطيته بخصم من الحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 4
إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
لسنة 2012

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة و الإعتمادات المفوضة
المقابيض	119 612 000,000	115 889 146,237	115 889 146,237	3 722 853,763
المصاريف			112 534 935,162	
الفارق بين المقابيض والمصاريف			3 354 211,075 (*)	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 5
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2012
العنوان الأول

بالدينار

البيانات	فواضل 2011	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات
المقابيض	316 776 262,476	842 725 000,000	402 486 995,714	1 245 211 995,714	1 162 263 108,696	82 948 887,018
النفقات		842 725 000,000	402 486 995,714	1 245 211 995,714	953 249 946,429	291 962 049,285 (**)
فائض المقابيض على النفقات	316 776 262,476				209 013 162,267 (*)	

(*) ينقل إلى سنة 2013

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6
الصناديق الخاصة
المقابيض و الدفوعات لسنة 2012

بالدينار

الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2010	المقابيض			الدفوعات	الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2011
	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض		
306 214 446,222	165 383 000,000	104 116 299,473	575 713 745,695	209 050 919,346	366 662 826,349 (*)

ينقل الى سنة 2013 (*)

وحدة التفقد ومراقبة الحسابات
Unité de l'inspection et du contrôle comptable
إدارة مراقبة الحسابات وغلق الميزانية

وزارة الإقتصاد و المالية
MINISTERE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GENERALE DE LA COMPTABILITE PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

2014 2 3

№ 00477

من وزير الإقتصاد والمالية

إلـــى

السيـــد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

14/104
2014-2-25

الموضـــــوع: حول التقرير الأولي لدائرة المحاسبات بخصوص مشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2012.

المرجـــــع: إحالتكم عـــدد560/01/2014 بتاريخ 21 نوفمبر 2014 والمضمنة بمكتب الضبط المركزي لوزارة الإقتصاد والمالية تحت عـــدد2775 بتاريخ 24 نوفمبر 2014.

المصاحيـــب: 04

وبعـــد، أتشرف بأن أوافيكم طي هذا بملاحظات الإدارة العامة للأداءات بخصوص النقاط ذات العلاقة بمشمولاتها والواردة بالتقرير الأولي المتعلق بمشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2012.

والســـــلام

عن وزير الإقتصاد والمالية وبتفويض منه
المدير العام للمحاسبة العمومية
والإستخلاص
الإمضاء: عبد اللطيف البشراوي

2995

تحال إلى
الغرفة المعنية

العنوان: 31 نهج لينين 1002 تونس
الهاتف: 71.346.048/71.346.047

وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري
Unité de la programmation, de la Coordination et de la conciliation administrative
U.P.C.C.A

19 ديسمبر 2014

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
DGI

08622

وزارة الاقتصاد والمالية
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
مكتب الضبط المركزي
22 ديسمبر 2014
الـــــوارد
61633

من المدير العام للأداءات
إلى
السيد المدير العام
للمحاسبة العمومية والاستخلاص

الموضـــوع : ملاحظات الإدارة العامة للأداءات بخصوص التقرير الأولي لدائرة المحاسبات حول مشروع ختم ميزانية الدولة لسنة 2012.

المـرجـــــع : مكتوبكم عدد 2104 بتاريخ 01 ديسمبر 2014.

المـصاحيب : 1

و بعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن للتقرير الأولي لدائرة المحاسبات حول مشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2012 أتشرف بموافاتكم طي هذا بملاحظاتنا بخصوص النقاط المتعلقة بمصالح الإدارة العامة للأداءات .

المدير العام للأداءات
الإمضاء: رياض القروي

Adresse العنوان
93 Avenue Hédi Chaker 1002 Tunis
93 شارع الهادي شاكر 1002 تونس
Tél الهاتف
(+216) 71.890.430
Fax الفاكس
(+216) 71.790.342
Site web موقع الواب
www.impots.finances.gov.tn
CIFD مركز الإرشاد الجبائي عن بعد
81.100.400
*Centre d'Information Fiscale à Distance
Tarif en (TTC) : Fixe : 70 millimes, Mobile : 140 millimes

الجمهورية التونسية
وزارة الإقتصاد والمالية
الإدارة العامة للأداءات

ملاحظات الإدارة العامة للأداءات بخصوص التقرير الأولي لدائرة المحاسبات المتعلق بختم ميزانية الدولة لسنة 2012

المحور	الملاحظات
إيداع التصاريح وتسوية الإغفالات والتحكم في النسيج الجبائي	تمت الإشارة بالتقرير إلى محدودية نسبة إيداع التصاريح الجبائية التي لم تبلغ خلال سنة 2012 سوى 50,8% ولم يتعد معدل هذه النسبة خلال العشر السنوات الأخيرة مستوى الـ 60%. في هذا المجال يجدر التذكير بالظروف التي مرت بها البلاد والتي حالت دون تسوية وضعية المتخلفين عن إيداع تصاريحهم الجبائية. علما وأنه قد تم اتخاذ إجراءات للحد من تدني نسب إيداع التصاريح حيث تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 إجراءات للمصالحة مع المطالبين بالأداء وتيسير تسوية إغفالاتهم. وقد مكنت أحكام الفصل 25 من هذا القانون المطالبين بالأداء المتخلفين عن إيداع تصاريحهم الجبائية والعقود والكتابات من تسوية وضعيتهم بإيداع التصاريح المعنية مع دفع 50% من مبلغ الضريبة المستوجبة على أقساط ثلاثية ودون دفع خطايا تأخير. كما تم بالتوازي إصدار العديد من المذكرات الإدارية لتحسيس مصالح المراقبة بضرورة تسوية الإغفالات في الإبان أي حال انقضاء الآجال القانونيةلإيداع التصاريح ورسم خطة كاملة لتسوية الإغفالات تعتمد على إعطاء الأولوية لتسوية وضعية أهم المطالبين بالأداء (الذين تمثل مساهمتهم حوالي 80% من المساهمة الجملية) والذين بلغت، إلى موفى نوفمبر 2014، نسبة إيداع تصاريحهم الجبائية بعنوان سنة 2012 (92,7%) مقابل (52,7%) بالنسبة لكافة المطالبين بالأداء ثم تسوية وضعية المطالبين بالأداء المتلدّدين والذين لا يتولون إيداع تصاريحهم الجبائية إلا بعد تدخل مصالح المراقبة مع التنسيق التام مع قباض المالية لاستخلاص المبالغ المستوجبة . هذا، وقد تمت دعوة مصالح المراقبة الجبائية إلى مواصلة عملية المسح الجبائي والقيام بدورة جديدة خلال سنة 2014 لتحيين السجل الجبائي وتطهيره من الأشخاص المتوقفين نهائيا عن النشاط أو الذين قاموا بتغيير عناوين نشاطهم دون إعلام الإدارة. **ملاحظة :** إن نسب الإغفال المستخرجة من منظومة رفيق ومن نظام المعلومات لاتأخذ بعين الإعتبار الوضعيات المسواة بإصدار قرارات التوظيف الإجباري نظرا لعدة صعوبات تقنية لم يتم تجاوزها إلى حد هذا التاريخ.

المحور	الملاحظات
الخاضعين للنظام التقديري وضعف مساهمتهم في المداخيل الجبائية	ساهمت الإجراءات المتخذة خلال سنة 2011 والمتعلقة بالترفيع في سقف رقم معاملات الخاضعين للنظام التقديري إلى 50.000 دينار بالنسبة للخدمات و100.000 دينار بالنسبة للتجارة وعمليات التحويل في ارتفاع عدد المنضوين تحت النظام التقديري كما أدى الإجراء المتعلق بحذف النظام التقديري الإختياري إلى التقليص في المساهمة الجملية للمنضوين تحت هذا النظام التي بلغت 23,4 م د بعنوان سنة 2012 مقابل و29,8 م د سنة 2010 منها 5,2 م د مساهمة الخاضعين للنظام التقديري الإختياري. هذا ونظرا لخصوصيات المرحلة التي تمر بها البلاد التونسية تم ترشيد تدخلات مصالح المراقبة الجبائية لتعبئة موارد ميزانية الدولة وتوجيهها نحو الملفات الهامة مما نتج عنه تحقيق تطورا هاما في مردودها بلغ 991 مليون دينارسنة 2012 مقابل 664,7 مليون دينار سنة 2011 أي تطورا بنسبة 49%. ولغاية مزيد التحكم في النظام التقديري تم في إطارالإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية تكوين فريق عمل كلف بدراسة هذا النظام وتم تقديم العديد من المقترحات تم تجسيم البعض منها في إطارقانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2014 تمثلت أساسا في: **1- <u>حصر النظام التقديري في صغار المستغلين وفي الزمن وذلك من خلال</u> :** • استثناء بعض الأنشطة من الانتفاع بهذا النظام(أنجز ضمن قانون المالية لسنة 2014 - 68 نشاطا)؛ • إسناد هذا النظام لمدة زمنية معينة (3 أو 4 سنوات)مع إمكانية التجديد بعد تقديم ما يفيد أحقية المطالب بالأداء لمواصلة الانتفاع بهذا النظام. **2- <u>ملاءمة مبلغ الضريبة مع كلفة استخلاص الأداء :</u>** • الترفيع في مبلغ الضريبة الدنيا المستوجبة على الخاضعين للنظام التقديري بنسبة 50 % (أنجز ضمن قانون المالية لسنة2014) • إلزام الخاضعين للنظام التقديري بإصدار فواتير بعنوان الخدمات او البيوعات التي يساوي او يفوق مبلغها الـ 500 دينار. **3- <u>حث المطالبين بالأداء على احترام الواجبات الجبائية وخاصة منها إيداع التصاريح ودفع الأداء :</u>** • الترفيع في مبلغ الضريبة التقديرية المستوجبة بنسبة 50 % في صورة إيداع التصريح السنوي بالضريبة التقديرية بعد مضي 30 يوما من انقضاء الآجال القانونية (أنجز ضمن قانون المالية لسنة2014)؛ • ربط عملية صرف المبالغ الراجعة للمطالبين بالأداء المتعاملين مع مصالح الدولة والمؤسسات العمومية بتسوية الوضعية الجبائية؛ (أنجز ضمن قانون المالية لسنة 2014)؛ • ربط الحصول على الخدمات الإدارية المسداة بتسوية الوضعية الجبائية؛(أنجز ضمن قانون المالية التكميلي لسنة2014).

المحور	الملاحظات
الملفات العالقة :	بالنسبة للملفات العالقة والمتعلقة بإعلامات بنتائج مراجعة تم تبليغها قبل غرة جانفي 2013 يجدر التذكير بأنه قد أعطيت التعليمات اللازمة من خلال المذكرات الإدارية الموجهة إلى مصالح المراقبة لتفادي هذه النقائص وتحسيسهم بضرورة الإسراع في تصفية هذه الملفات مع إعطاء الأولوية إلى الملفات المتضمنة لمبالغ هامة والملفات التي يمكن أن يشملها التقادم. كما تمت دعوة المحققين إلى الحرص مستقبلا على تصفية هذه الملفات في أجل لا يتجاوز 6 أشهر من تاريخ تبليغ الإعلام بنتائج المراجعة. كما ساهمت الأحكام الواردة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإجراءات المصالحة مع المطالبين بالأداء في التسريع في تسوية هذه الملفات. ويحوصل الجدول الموالي وضعية الملفات العالقة إلى غاية 19 ديسمبر 2014 :

السنوات	مراجعة أولية				مراجعة معمقة			
	الإعلامات بنتائج المراجعة المبلغة		الملفات العالقة إلى غاية 19 ديسمبر 2014		الإعلامات بنتائج المراجعة المبلغة		الملفات العالقة إلى غاية 19 ديسمبر 2014	
	العدد	المردود	العدد	المردود	العدد	المردود	العدد	المردود
2010	18.323	206,4 م د	206	4 م د	4.155	708 م د	96	7 م د
2011	2.657	155,2 م د	146	6,4 م د	1.427	1055 م د	91	38,5 م د
2012	6.755	194,1 م د	773	39,4 م د	1.940	1841م د	407	455,5 م د
المجموع	**27.735**	**555,7 م د**	**1245**	**49,8 م د**	**7.522**	**3604م د**	**594**	**501 م د**

وحدة التفقد ومراقبة الحسابات
Unité de l'inspection et du contrôle comptable
إدارة مراقبة الحسابات وغلق الميزانية

وزارة الاقتصاد والمالية
MINISTERE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES

الإدارة العامة
للمحاسبة العمومية والاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GENERALE DE LA COMPTABILITE PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

2014 25

N°00473

من وزير الإقتصاد والمالية

إلـــى

السيـــد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

الموضـــــوع: حول التقرير الأولي لدائرة المحاسبات بخصوص مشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2012.

المرجـــــع: إحالتكـم عـدد560/01/2014 بتاريـخ 21 نوفمبر 2014 والمضمنة بمكتب الضبـط المركزي لـوزارة الإقتصاد والمالية تحـت عـــدد2775 بتاريـخ 24 نوفمبر 2014.

المصاحيـــب: 02

وبعـد، أتشرف بأن أوافيكم طي هذا بملاحظات الإدارة العامة للدين والتعاون المالي بخصوص النقاط ذات العلاقة بمشمولاتـها والواردة بالتقريـر الأولي المتعلق بمشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2012.

والســـلام

عن وزير الاقتصاد والمالية وبتفويض منه
المدير العام للمحاسبة العمومية
والاستخلاص
الإمضاء: عبد اللطيف الدشراوي

3005

العنوان: 31 نهج لينين 1002 تونس
الهاتف: 71.346.048/71.346.047

الجمهورية التونسية
وزارة الإقتصاد و المالية
إ ع ت د ت م
DPM803
807

17 ديسمبر 2014
الموارد
تحت عدد 61647

17 ديسمبر 2014

من المدير العام للتصرف في الدين و التعاون المالي

إلى السيد المدير العام للمحاسبة العمومية و الإستخلاص

الموضوع: حول تقرير دائرة المحاسبات المتعلق بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2012 .

المـــرجع: مراسلتكم بتاريخ 1 ديسمبر 2014 .

تبعا لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه ، أتشرف بأن أرفق لكم طي هذا ملاحظات الإدارة العامة للتصرف في الدين و التعاون المالي حول ما ورد بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بمشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2012 .

و الســـــلام

عن وزير الإقتصاد و المالية
و بتفويض منه
الكـــاتب العـــام
الهـــادي دمـــق

جدول ملاحظات الإدارة العامة للتصرف في الدين و التعاون المالي

تقرير دائرة المحاسبات	ملاحظات الإدارة العامة للتصرف في الدين و التعاون المالي
ضعف نسق انجاز السحوبات بعنوان المشاريع الممولة بواسطة موارد خارجية موظفة بالنظر أساسا إلى التأخير في انجاز الصفقات والتأخير في تقديم طلبات السحوبات إلى الجهة المقرضة ؛(صفحة 9) متابعة سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد في الرفع من تحصيل موارد الدّولة من جهة وأن يجنّب الميزانية أعباء إضافية بعنوان عمولات التعهد من جهة أخرى؛(صفحة 11)	شهد نسق السحوبات بالنسبة للقروض الموظفة لمشاريع تنموية تراجعا منذ سنة 2011 و يعود هذا التراجع إلى أسباب هيكلية و أخرى ظرفية. **1- الأسباب الهيكلية:** تعرف العديد من المشاريع صعوبات عند انطلاق انجازه وينتج عن هذا التأخير في انجاز المشاريع إلى ارتفاع كلفتها و طلب تمديد في تواريخ استعمال القروض مما أدى بعض المقرضين إلى توظيف عمولات تعهد مثال اليابان و البنك الدولي. و تعود أسباب هذا الـــأخير: - ضعف الدراسات الأولية بسبب عدم تقيد الهياكل المعنية بمقتضيات منشور الوزارة الأولى بتاريخ 13 مارس 2013 الذي يضبط شروط إعداد المشاريع و متابعتها و انجازها . -عدم وجود وحدات تصرف في المشاريع أو ضعف هذه الوحدات من حيث الكفاءات و التجهيزات أو عدم تفرغ الكامل للمسؤولين بهذه الوحدات للمشروع. - مشاكل الإنتزاع مما يؤدي إلى تأخير كبير في انطلاق المشاريع. - عدم إلمام بخصوصيات و شروط المقرضين في مادة الصفقات مما يؤدي إلى تأخير في اختيار صاحب الصفقة. -عدم طرح الإشكالات في الإبان مما يؤدي إلى تفاقم المشكل نظرا لعدم وجود هياكل مختصة و قارة للبت و دراسة العوائق التي تحول دون تقدم انجاز المشاريع. **2-الأسباب الظرفية:** عرفت العديد من المشاريع توقف في انجازها لأسباب أمنية مما أدى إلى ارتفاع كلفة المشاريع و عدم قدرة عدد من المقاولين على اتمام انجازها مما أدى إلى فسخ عدد من الصفقات (مثال مشروع سد الدويمس) **لذا لا بد من:** - التقيد بما ورد بمنشور 13 مارس 2013 . - بعث وحدة تصرف للمشروع قبل الإنطلاق في انجازه و دعمه و رصد الإطارات البشرية المناسبة و تحفيزها. - اتمام عمليات الإنتزاع قبل انطلاق المشروع و تخصيص فصل خاص بميزانية كل وزارة وخاصة (وزارة الفلاحة) تهم الانتزاع لفائدة مشاريع مستقبلية أو مخصصات عقارية لفائدة مشاريع مستقبلية.
ضبط سقف توزيع النفقات الممولة بواسطة قروض خارجية موظّفة (صفحة10).	من شأن مثل هذا الإجراء أن يكون له مفعول سلبي على المشاريع التي تكون في أوج نشاطها ما قد يعطل في استعمال موارد القرض المتاحة و ربما يؤدي إلى تأخير في خلاص المقاولين و المزودين و من الأفضل أن تبقى النفقات الممولة بواسطة قروض خارجية ذات صبغة تقديرية.
العمل على تلافي التأخير في تسوية سحب القروض المرتبطة بموارد خارجيّة بما يجنّب التأخير في إعداد الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ؛(صفحة11)	يعود هذا التأخير إلى عدم تقيد الوزارات و الوكالات المنتفعة بمشاريع ممولة بقروض موظفة بمنشور وزير المالية بتاريخ 20 سبتمبر 2008 المتعلق بإتمام إجراءات التأشير على سحوبات القروض الخارجية الموظفة و تسجيلها و تسويتها عبر منظومتي "سياد "و "أدب" و يمكن في هذا الصدد ربط فتح الإعتماد على ميزانية الدولة لمشروع ممول بقرض خارجي لسنة معينة بتسوية السحوبات المسجلة للسنة السابقة و ذلك قصد حث الوزارات و المؤسسات و الوكالات على تأدية النفقات المحمولة على قروض خارجية موظفة في آجال معقولة.
10- قروض الخزينة المتخلى عنها (صفحة6)	لم يتم تخصيص اعتمادات في مستوى الميزانية لتسوية القروض المتخلى عنها: سيتم النظر في هذا الموضوع.

وحدة التفقد ومراقبة الحسابات
Unité de l'inspection et du contrôle comptable
إدارة مراقبة الحسابات وغلق الميزانية

الإدارة العامة
المحاسبة العمومية و الاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GENERALE DE LA COMPTABILITE PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

2014 25

N°00475

من وزير الإقتصاد والمالية

إلـــى

السيـــد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

الموضـــــوع: حول التقرير الأولي لدائرة المحاسبات بخصوص مشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2012.

المرجـــــع: إحالتكـم عـــدد560/01/2014 بتاريـــخ 21 نوفمبر 2014 والمضمنة بمكتب الضبـــط المركزي لـــوزارة الإقتصاد والمالية تحـــت عـــــدد2775 بتاريـــخ 24 نوفمبر 2014.

المصاحيـــب: 02

وبعـــد، أتشرف بأن أوافيكم طي هذا بملاحظات الإدارة العامة للدين والتعاون المالي بخصوص النقاط ذات العلاقة بمشمولاتـــها والواردة بالتقريـــر الأولي المتعلق بمشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2012.

والســـــلام

عن وزير الإقتصاد والمالية وبتفويض منه
المدير العام للمحاسبة العمومية
والإستخلاص

الإمضاء: عبد اللطيف الدشراوي

العنوان:31 نهج لينين 1002 تونس
الهاتف: 71.346.048/71.346.047

توازن ميزانية الدولة

	2011	2012		
		ق م	ق م ت	نتائج
الموارد الذاتية	16 753,1	16 144,0	19 644,0	18 488,4
	13,0%	-3,6%	17,3%	10,4%
المداخيل الجبائية	13 629,9	13 814,0	14 566,0	14 864,6
	7,3%	1,4%	6,9%	9,1%
المداخيل غير الجبائية	3 123,2	2 330,0	5 078,0	3 623,8
مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية	547,2	272,0	1 600,0	1 737,8
مداخيل المصادرة		400,0	1 200,0	194,0
موارد الاقتراض	3 997,2	6 791,0	5 757,1	4 772,3
الاقتراض الداخلي	1 335,2	2 832,0	1 417,0	1 517,7
الاقتراض الخارجي	2 395,8	3 959,0	4 340,0	3 246,4
حاجيات تمويل إضافية	266,2	0,0	0,1	8,2
جملة الموارد = جملة النفقات	20 750,3	22 935,0	25 401,1	23 260,7
	16,0%	10,5%	22,4%	12,1%
نفقات التصرف	12 502,6	13 540,0	14 787,0	14 636,0
	25,0%		18,3%	17,1%
الأجور	7 679,4	8 565,0	8 647,0	8 655,5
وسائل المصالح	891,8	910,0	922,0	983,4
نفقات الدعم	2 869,0	2 838,0	3 208,0	3 624,1
المواد الأساسية	1 100,0	1 200,0	1 242,0	1 235,6
المحروقات	1 536,0	1 360,0	1 688,0	2 111,0
النقل	233,0	278,0	278,0	277,5
تدخلات دون الدعم	1 062,4	1 110,0	1 332,0	1 373,0
نفقات طارئة		117,0	678,0	
نفقات التنمية	4 729,4	5 200,0	6 400,1	4 765,9
نفقات طارئة			725,6	
قروض وتسبقات الخزينة	-88,7	125,0	125,0	-260,0
خدمة الدين	3 607,0	4 070,0	4 089,0	4 118,8
الفائدة	1 190,1	1 330,0	1 300,0	1 267,6
الأصل	2 416,9	2 740,0	2 789,0	2 851,2
جملة النفقات	20 750,3	22 935,0	25 401,1	23 260,7
			22,4%	12,1%
العجز الأولي(م د)	-390,2	-2 721,0	-1 668,1	-653,5
(% من الناتج)	-0,6%	-3,8%	-2,4%	-0,9%
العجز دون التخصيص و الهبات و المصادرة(م د) / FMI	-2 127,5	-4 723,0	-5 768,1	-3 852,9
(% من الناتج)	-3,3%	-6,6%	-8,3%	-5,5%

دون المداخيل و النفقات الاستثنائية(1)